المدرسة النحوية
في المغرب الاسلامي
خلال القرنين السابع والثامن الهجريين

الدكتور
عمار ربيح



بالعلم نرتقي
مركز الكتاب الأكاديمي

المدرسة النحوية في المغرب الاسلامي

خلال القرنين السابع والثامن الهجريين

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2017/9/4761)

415.018
ربيح، عمار
المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي/ عمار ربيح، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017
()ص.
ر.إ.: 4761/ 9/ 2017
الواصفات: / النحو/ / اللغة العربية/ / المغرب الإسباني
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أوأي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2018

(ردمك)ISBN978-9957-35-291- 2

مركز الكتاب الأكاديمي

عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري

المدرسة النحوية

في المغرب الاسلامي

خلال القرنين السابع والثامن الهجريين

الدكتور

عمار ربيح

مـــركــز الكتــاب الأكاديمـــي

الإهـــداء

العلماء ورثة الأنبياء، و إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم، فمن أخذ به أخذ بحظ وافر ..

إلى كل الآخذين بهذا الميراث في كل زمان و مكان..

وإلى كل المتخلقين بأخلاق العلماء..صدقا ،وإخلاصا ، و تواضعا ..

و إلى كل..

هؤلاء الذين يمتلئون صدقا ..

بهم أحيا في مدارج الحب وملكوته..

تحية ليس كمثلها شيء..

المقدمة

أثار مصطلح مدرسة مغربية في النحو جدلا كبيرا بين الدارسين في العصر الحديث، لا لشيء سوى ما استقر في أذهان الباحثين من أن النحو لن يجاوز كونه بصريا أو كوفيا أو بغداديا وفي اكثر الأحيان يمكن أن يكون مصريا.

ولكن المتمعن في تاريخ هذا الفن واتجاهاته منذ نشأته الأولى في البصرة وما اختطته لنفسها من الأسس و الاصطلاحات ما جعلها تحوز قصب السبق في ألا يكون النحو العربي إلا بصريا ولن يلبس غير عباءة البصرة لبوسا. ثم جاءت الكوفة منافسة لها ومزاحمة على هذه المكانة و الرتبة، وتمكن نحاة الكوفة من أن يصنعوا منهجا للنحو يغاير منهج البصريين في استشهاداتهم و احتجاجاتهم و آرائهم النحوية.

وتوالى سيل اتجاهات النحو في بلاد العرب من بغداد إلى الأندلس على تفاوت بين هذه الأقاليم في إثبات أحقية الظفر باسم مدرسة نحوية في كل منها.

ووقع اختيارنا على المدرسة النحوية في المغرب الاسلامي لنخاول التقليب في تراثها و آرائها فننظر هل استحقت أن يسمى النحو فيها باسم مدرسة أم لا.

وهالتنا ضخامة و عظم هذا التراث على مدار قرون ثمانية مر النحو فيها في بلاد المغرب و الأندلس وتقلب بين أطوار مختلفة فكان مقلدا ثم متطورا مرتقيا ثم مكتملا مستقلا في القرنين السابع و الثامن الهجريين ليستقر بحثنا في هذه الحقبة التي بلغ فيها هذا النحو الغاية من الكمال..

وجاءت هذه الدراسة في فصول ثلاثة، خصص الفصل الأول لمظاهر الحياة في بلاد المغرب و الاندلس خلال القرنين السابع و الثامن الهجريين، الحياة السياسية بما فيها من تعاقب الدول و الممالك و الحياة الدينية بما فيها من تصارع المذاهب و الحياة العلمية و الأدبية بما فيها من ألوان الرقي و النماء.

وكان في الفصل الثاني حديث مطول عن الأطوار التي مر بها النحو في بلاد المغرب، فبدأنا بأوليات الدرس النحوي في هذه البلاد ثم تطوره و ارتقاؤه حتى وصل الكمال.ثم تحدثنا عن مظاهر الدراسات النحوية قبل القرن السابع،إذ كان النحو مبثوثا في كتب خاصة به أو في كتب التفسير أو كتب القراءات، ثم تعرضنا الى أهم حدث في النحو المغربي و هو ثورة ابن مضاء القرطبي على النحاة في المشرق فأبنا دوافعها و غاياتها ومبادئها والمواقف منها قديما و حديثا.

وكان الفصل الثالث قد أفرد لدراسة خصائص المدرسة النحوية في هذه البلاد، فأثرنا مسألة وجود مدرسة نحوية و استقلالها ثم عرضنا لكثير من آرائها التي خالفت فيها بقية النحاة، ثم تناولنا اصطلاحاتها، اذ ليس خافيا أن مسألة الاصطلاح هي أهم مفاتيح تمايز العلوم و الفنون..

ثم عرضنا أثر هذا الاتجاه النحوي في ما جاء بعد من أنحاء الأقاليم في مصر و الشام كون كثير من المغاربة و الأندلسيين قد رحلوا الى هذة البلاد بعد أن سلمت الأندلس الى الفرنجة إثر ما دب بين ممالكها من الفرقة و الخصام..

وبعد هذا العرض وصلنا الى حقيقة مفادها أن الدرس النحوي في بلاد المغرب الاسلامي قد استحق تسميته مدرسة نحوية مستقلة بأعلامها و آرائها الجريئة المخالفة في كثير من الأحيان لآراء نحاة المدارس التقليدية كما أنها تميزت باصطلاحاتها التي كتب لها البقاء الى أيامنا هذه كما أن لها منهجا

متفـردا في تيسـير النحـو و إن كنـا لم نتطـرق إليـه في هـذه الدراسـة و سـنفرده بالحـديث في مناسبة قادمة إن شاء اللـه تعالى..

نرجـو أن يكـون هـذا العمـل قـد أسـهم -ولـو قلـيلا- في الكشـف عـن ملامـح مدرسـة نحوية مغربية أندلسية متميزة.

وليغفـر لي أسـاتذتي العلـماء مـن المغاربـة، عـلى أن تجـرأت عـلى كنـوزهم البـاهرة، محـاولا كشـف يواقيتهـا.. ومـا مـثلي في ذلـك إلا كحامـل التمـر إلى هَجَـر، ومُهـدي الـوشي إلى عدن.

واسـأل اللــه العـلي القـدير أن ينفـع بـه كـل السـائلين ويحتسـبه خالصـا لوجهـه الكريم..

د/عمار ربيح

الفصل الأول

مظاهر الحياة في المغرب والأندلس

خلال القرنين السابع والثامن الهجريين

أولا: الحياة السياسية.

ثانيا: الحياة الدينية.

ثالثا: الحياة العلمية والأدبية.

أولا: الحياة السياسية:

من الحق القول إن تاريخ هذه الحقبة الممتدة ما بين القرن السابع إلى الثامن الهجـريين، كانت على قصرها مليئة بالأحداث السياسية، فقد شهد هذان القرنـان، أفـول نجـم دول عظيمـة كانت مزهوَّة بالقوة والمنعة، وقيـام دول أخـرى؛ لـيس إلى الاسـتقرار والبقـاء ولكـن إلى التمـزق والانكسار، فقد كانت ظاهرة التنازع على الملك، باسم الدين تـارة وباسـم العصـبية تـارة أخـرى، تسم الحياة السياسية في المغرب الاسلامي (المغرب والأندلس) بميسمها، حتى كـان القضـاء المـبرم على يد الأعداء من الصليبيين.

على أن من الأسباب المباشرة لما أصاب البلاد الإسلامية في ذلك الوقت، ما منيت بـه هـذه الرقعة من تفكك وانقسام، وأصبحت البلاد معه شيعا وأحزابا، فحطم العدو قواها، واحـدة بعـد الأخرى، وسولت له نفسه أن يستولي عليها جميعا، وحق يقال: إن أخـلاق أولي الأمـر ومـن يمـتّ إليهم بسبب، انتهت –في الغالب- إلى درجة كبيرة من الانحطاط والفساد والانحراف.

ولم تشهد البلاد خلال تلك الفترة من الزمان إلا سلسلة من الثورات والمؤامرات والخيانات والانقلابات الداخلية، ما جعلها تظهر أمام المعتـدين في صـورة ضـعيفة، نتيجـة لعـدم الاسـتقرار السياسي. فالحكام عرضة لكيد أمراء الدولة وبطش رؤساء الجند وانتقام نسـاء الـقصر، كـما كـان الأمراء عرضة لنقمة هؤلاء إذا أنسوا في أنفسهم القدرة عـلى ضـمان شيء مـن الأمـن والطمأنينـة على حياتهم، حتى أصبحت حياة الجميع مكرا في مكر.

وقد تعاقبت على الحكم في بلاد المغرب الإسلامي في هـذه الفـترة خمـس دول، تجاذبـت السيطرة والنفوذ في جميع أقاليم هذا القطر، وهي دولة الموحدين، ودولة بنـي حفـص، ودولـة بني عبد الواد، ودولة بني مرين ثم دولة بني الأحمر في غرناطة.

1. دولة الموحدين من القوة إلى الانهيار:

أقـام محمـد بـن تـومرت (ت 524هـ/1129م) وخليفتـه عبـد المـؤمن بـن عـلي

(ت358هـ/1167م) دولة الموحدين بعد صراع مرير مع المرابطين، واستطاعت الدولة على عهد عبد المؤمن أن يتم لها السلطان على كامل بلاد المغرب، وتبسط فيه السيطرة والاستقرار، وتكون على جانب كبير من القوة والسلطان، ما جعلها تقف سدا منيعا في وجه التحرش الصليبي الذي ما فتئ يتقوى بعد تراجع المد المرابطي، وانكسار شوكة دولته، وبعد أن تفرقت الأندلس ممالك وإمارات تديرها الأسر، ولكنها إمارات ضعيفة منهزمة تتربص ببعضها الدوائر، وقد عملت الخيانة والدسيسة في قصورها عملا عظيما.

لقد استطاع السلطان أبو يوسف يعقوب المنصور بن عبد المؤمن (595هـ/1199م) أن يجعل من دولة الموحدين دولة قوية مهيبة الجانب، وصلت إلى الذروة في التقدم السياسية والحضاري والثقافي، وقد كان المنصور على جانب كبير من الدهاء والفطنة وبعد الرأي والإخلاص في النية لنشر الإسلام وتقوية شوكته، ولعل صنيعه في معركة "الأرك" التي وقعت سنة 591هـ، كان فيه إحياء مجد الأمة الأول، حين دحرت جيوشه جيوش ملك قشتالة "ألفونصو الثاني" الذي زها بنفسه، وقوته واستنفر كل ملوك أسبانيا المسيحية، واستصرخ البابا في روما، وقدمت إليه جيوش من فرنسا وألمانيا وهولندا، وغيرها من الديار الأوروبية، فكانت هزيمته هزيمة لكل أوروبا، وطعنة في خاصرة البابوية النصرانية في روما، وعرفت أوروبا بعدها، أنه بات من الصعب إزالة الإسلام أو زحزحته عن هذه الديار[1].

لقد كان المنصور من أكثر رجالات الدولة الموحدية شهرة بعد ابن تومرت المهدي، وعبد المؤمن بن علي، وعرفت الدولة على عهده القوة والاتساع والتمدن والتحضر، متى كانت وفاته سنة 595هـ وقد ذهب الناس في رواية أحداثها مذاهب شتى، فمنهم من كذب وفاته، ومنهم من قال إنه توجه إلى بيت الله الحرام واستقر

([1]) إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، سنة 2003، ص 194-195.

بالمدينة، أو إنه رحل إلى بيت المقدس لقتال الصليبيين هناك.

تولى أمر الدولة من بعده، إبنه، أبو محمد عبد اللـه الملقب بالنـاصر (610هـ/1213م)، وكان شابا قليل الذكاء، قليل الخبرة في إدارة السياسـة والحـرب[1]، مـا أوجـد لـه معارضـين لتـولي قيادة الدولة ومقاليد الحكم، من أسرته، أو من خصوم الدولة في بلاد المغـرب وإفريقيـة[*]، وقـد تجلت قلة خبرته، واستبداده بالأمر في رفضه وإعراضه عن قبول النصح من رجاله، وكان أبوه من قبل قد أوصاه ألا يقطع أمرا، دون مشاورة أبي حفص محمد بن أبي حفص، وكان رجلا عاقلا عالي السن بعيد النظر.

بدأ الناصر خلافته بأن فرغ من ثورة بني غانية في الجزر الشرقيـة للأنـدلس (البليـار) ثـم تتبع فروعهم في بلاد المغرب وإفريقية، حتى تمكن من القضـاء علـيهم، وعـين أحـد أقـدر رجالـه دولته في هذه البلاد، وهو "أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي"[2]، الذي تمكن من إرساء قواعد الحكم لصالح الموحدين ضد بني غانية الذين كان لهم هوى مرابطي، وأوقع الهزيمة بهـم سنة 604هـ عند مشارف "تبسة" وهي النهايـة الحقيقيـة لهـؤلاء الثـوار الخـارجين عـن سـلطان الدولة.

وبعد أن اطمأن الخليفة الناصر على إفريقيا وولائها الموحدي بعد أن هدأت فيها الثورات المعادية، توجه بفتوحه تلقـاء الأنـدلس، وحـاول أن يحـذو حـذو أبيـه المنصـور، فحدثتـه نفسـه بالعبور إليها والجهاد فيها، ومضاهاة صنيع والده بالنصارى. لكن "ألفونص و الثـامن" كـان يعـد العدة للثأر لمعركة "الأرك" التي قادها المنصور.

وعبر الناصر إلى الأنـدلس في جـيش ضـخم. وجهـز "ألفونصـو" للقـاء خصـمه جيشـا أعتى، إذ جاءته الوفـود مـن فرنسـا وإيطاليـا والبرتغـال وألمانيـا، وبـدا أن النـاصر الموحـدي

(1) معالم من تاريخ المغرب والأندلس، حسين مؤنس، دار الرشاد، د.ت، ص231.

(*) كانت تطلق على ليبيا وتونس وما والاها من شرق الجزائر.

(2) المغرب الكبير، السيد عبد العزيز سالم، الدار القومية للطباعة والنشر، سنة 1966، ص439.

كان يواجه حملة صليبية كبرى[1].

وفي محرم سنة 603هـ سار الناصر إلى سهل العُقاب، واتجهت القوات النصرانية كلها إلى هذا الموقع ولم يسبق أن اجتمعت قوات نصرانية كهذه لقتال المسلمين، وكان لسوء تدبير الناصر وضعف قيادته الأثر الكبير في هزيمته في هذه المعركة، إذ سرعان ما انقلب عليه نفر من جيشه من الأندلسيين، لقتله قائدهم قبل المعركة، فغدروا به كما غدر به. واشتدت المعركة ونفذت فرقة من النصارى إلى فسطاط الناصر نفسه وبدأت مذبحة كبرى انتهت بتبدد ذك الجيش الموحدي الضخم، وهلك آلاف من خيرة محاربي المسلمين، وعشرات الألوف من أبناء البربر المتطوعة، حتى قال المقري: "كانت العُقاب سبب ضعف المغرب والأندلس، أما المغرب فبخلاء كثير من قراه وأقطاره، وأما الأندلس فبطلب العدو لها"[2].

وكانت هذه المعركة تمثل نهاية المد الإسلامي في بلاد الأندلس، إذ بعدها، بدأت معارك الاسترداد التي خاضها الاسبان، وقد زعزعت الهزيمة الإيمان بالقدرة على الصمود طويلا طالما هم ضعاف، ولم يستطيعوا إعادة القوة والوحدة ثانية.

وكان من أهم آثار انكسار قوة الموحدين بعد هذه المعركة هو، تسارع موجات الانفصال والاستقلال التي عرفتها أقاليم الدولة الأربعة ونعني بها المغرب الأدنى أو ما يعرف بإفريقية، والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى وبلاد الأندلس، وقد عرف كل قطر من هذه الأقطار قيام دولة مستقلة تنازع جاراتها السلطان على الأرض، فكانت الدولة الحفصية في تونس، والدولة الزيانية في تلمسان، وكانت دولة بني مرين في المغرب الأقصى، واستأثرت أسرة بني الأحمر أو بني نصر بحكم الأندلس الذي لم يبق منها على عهدها إلا مملكة غرناطة.

---

(1) المغرب الكبير ص232.

(2) نفح الطيب، المقري ، تح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 420/1.

2. الدولة الحفصية:

ينتسب بنو حفص إلى الشيخ أبي حفص عمر بن يحيى من قبيلة هنتاتة[1]، وهي من أشهر قبائل مصمودة البربرية، وأكبرها في بلاد المغرب الأقصى، وكان لهذا الشيخ مكانة سامية في دولة الموحدين، فقد كان يأتي بعد عبد المؤمن في المنزلة من غير منازع، ويشترك معه في الألقاب الرئاسية، فبينما كان ابن تومرت يسمى بالإمام، وعبد المؤمن بالخليفة، كان يسمى هو بالشيخ[2]، وسرت هذه التسمية في عقبيه فكانوا يدعون بالشيوخ، وقد بلغ توقير عبد المؤمن وإكباره للشيخ أن جعله مشيره وظهيره، فكان لا يني يطلب نصحه. ورأيه فيما استعصى عليه من الأمر، وتبوأ أبناء الشيخ من بعده مقام الإمارة في المغرب والأندلس، وكانوا نوابًا للموحدين على ولاية إفريقية (تونس)[3]، وفي خلافة الناصر بن المنصور الموحدي، وعند اشتداد ضربات بني غانية الثائرين لم يجد الخليفة أخلص ولا أقدر من بني حفص على ردع هؤلاء المتمردين، فأسند إلى محمد عبد الواحد بن أبي حفص (647هـ/1249م) أمر الإمارة، وأعطاه مطلق التصرف في إدارتها حتى يستطيع القيام بأعبائها ويقضي على الفتن فيها، واشترط عليه الشيخ عبد الواحد أن يستمر في منصبه ثلاث سنين وألا يتعقب أمره في ولاية ولا عزل، فقبل الناصر، ومن هنا ورث الملوك الحفصيون سلطنة تونس وإفريقية[4].

ولما ساءت الأمور بين الخليفة الموحدي إدريس المأمون (630هـ) وبني حفص،

([1]) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر- عبد الرحمن بن خلدون، مؤسسة جمال، بيروت – لبنان، 578،577/6

([2]) بحوث في تاريخ الحضارة الإسلامية- ندوة شباب الجامعة 1976، ص220.

([3]) تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة – أحمد سعيد سليمان، دار المعارف بمصر، د.ت، ص56.

([4]) دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، د/ أحمد مختار العبادي – مؤسسة شباب الجامعة، د.ت، ص131.

بسبب قتل الخليفة أشياخ الموحدين من أبناء قبيلة هنتاتة، وخروجه على تعاليم ابن تومرت، استغل أبو زكريا بن عبد الواحد الموقف المتأزم ورفض مبايعة الخليفة، واتخذ تلك الأسباب ذريعة للخروج عن طاعة المأمون، والاستقلال بولايته واعتبر نفسه أحق بميراث فكر وعقائد وأهداف ابن تومرت، ولذلك حرص الحفصيون على الالتزام بالمبادئ التي قامت عليها الخلافة الموحدية، فذكروا اسم الإمام في خطبهم وسككهم وسبغوا رسوم الموحدين واسمهم وتقاليدهم على دولتهم[1].

وأقام أبو زكريا بن عبد الواحد إمارة في تونس وتمكن من تتبع فلول بني غانية حتى أهلكهم، واستولى على بجاية وقسنطينة ودخل تلمسان وأتته بيعة أهل طنجة وسبته وسجلماسة، كما أتته بيعة بني مرين الذين كانوا ومازالوا في صراعهم مع الموحدين، في حركة ومناورة سياسية فيها كثير من الدهاء والمكر.

وبايعه أهل شرق الأندلس وأشبيلية والمرية، وأمل أهل الأندلس خيرا من هذه الدولة وأميرها لما بلغهم عنها من القوة، فقد ورثت صيت الموحدين، وسطوتهم على خصومها، ولما اشتدت ضربات النصارى على بعض الإمارات الأندلسية، وجه أمير بلنسية ابن مردنيش عند ما زحف طاغية (أرغون) على حصون المسلمين سنة 635هـ/1238م، وفدا برئاسة كاتبه الفقيه الأديب، أبي عبد الله بن الأبار، (658هـ) يستصرخ أبا زكريا، فأنشد بحضرته قصيدة اهتزت لها نخوة السلطان وحميت فيها دماؤه، ومما جاء فيها:

أدرك بخيلك خيل الله أندلسا … إن السبيل إلى منجاتها درسا
وهبْ لها من عزيز النصر ما التمست … فلم يزل منك عز النصر ملتمسا
وحاش مما تعانيه حشاشتها … فطالما ذاقت البلوى صباح مسا
يا للجزيرة أضحى أهلها جزرا … للنائبات وأمسى جدها تعسا
في كل شارقة إلمام بائقة … يعود مأتمها عند العدى عرسا

---

(1) دولة الموحدين ص263.

إلى أن يقول:

هـذي رسـائلها تـدعوك عـن كثـب ... وأنـت مرجـو لمـن يئسـا
تـؤم يحيـى بـن عبـد الواحـد بـن أبي ... حفـص مقبلـة مـن تربـه القدسـا
طهـر بـلادك مـنهم إنهـم نجـس ... ولا طهـارة فيهـا مـالم تغسـل النجسـا
وأوطـئ الفيلـق الجـرار أرضـهم ... حتـى يطـأطئ رأسًـا كـل مـن رأسـا
وانصر عبيـدا بـأقصى شرقهـا شرقـت ... عيـونهم أدمعًـا تهمـي زكـا وخسـا
فـاملأ هنيئـا لـك التأييـد سـاخنها ... جـردا سـلاهب أو خطيـة دعسـا
واضرب لهـم موعـدا بـالفتح ترقبـه ... لعـل يـوم الأعـادي قـد أتى وعسى[1]

ولبى السلطان الحفصي هذه الاستغاثة الحرى، فأمد بالسفن والرجال والمؤن والأقوات والسلاح هذه المدينة المحاصرة، لكن هذا المدد لم يجد نفعا لشدة الحصار، ما اضطر أهل المدينة إلى التسليم والخضوع، وخرج أهل الأندلس في هجرة كبيرة واسعة إلى بلاد المغرب، فنزلوا تونس حيث كانت الحياة أكثر استقرارا في ظل دولة بني حفص، وفتح السلطان أبواب سلطنته لإيواء المهاجرين الذين كان لهم أكبر الأثر في بعث الحياة والحضارة في هذه الربوع من بلاد المغرب.

وتوسع سلطان الحفصيين على عهد خليفته أبي زكريا أبي عبد الله المستنصر الأول (647هـ/675هـ)، فتوسع نفوذه من أحواز طرابلس شرقا إلى مدينة الجزائر غربا، وبدا، كأنه سيعيد الوحدة لأقطار المغرب[2]، فقد تسمى بأمير المؤمنين بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد (656هـ) وبايعه شريف مكة والحجاز والمرينيون، قال السلاوي: "ولما بلغ بنو مرين بالمغرب وغلبوا على الكثير من ضواحيه، كانوا يدعون إلى أبي زكريا الحفصي، تأليفا لأهل المغرب، واستجلابا لمرضاتهم، وإتيانا لهم

(1) تاريخ ابن خلدون 601/6-604.
(2) دولة الموحدين ص265.

من ناحية أهوائهم، إذ كانت صبغة الدعوة الموحدية قد رسخت في قلوبهم[1]"، ولم يتأخر عن هذه البيعة بنو عبد الواد في تلمسان ولا بنو الأحمر في غرناطة.

وعلى عهده توطدت العلاقات التجارية بين تونس وبرشلونة ومرسيليا وجنوة وصقلية والبندقية، وأنشئت الفنادق في مدينة تونس، وصارت حاضرة من حواضر بلاد المغرب الإسلامي، شأنها في ذلك شأن مراكش وفاس وقرطبة وكل بلاد كان للمدنية فيها نصيب وافر.

ودخل الحفصيون حين توسعهم غربا في صراعات مريرة تارة مع مع جيرانهم من بني زيان حكام تلمسان، وإن كانوا أضعف من أن يقفوا ندًا لهم، وتارة مع بين مرين، فكانت الغلبة بينهما سجالا، كلما ضعفت واحدة كانت للأخرى عليها يد، حتى كان تردي هذه الدولة وتهالكها في صراعها الداخلي أو مع خصومها، وهاجم الاسبان سواحل تونس، وتبدلت حال الحفصيين فصاروا كما وصفهم الشاعر أبو محمد الحفصي.

وكنا أسودًا والرجال تهابنا فجاء زمان فيه نخشى الأرانبا[2]

ودخل الاسبان تونس، وأقاموا بها مذبحة كبرى سنة 941هـ/1534م. فكانت نهاية الحفصيين.

3. الدولة الزيانية (بنو عبد الواد):

كان بنو عبد الواد في الأصل، من أمراء القبائل الرحل التي تجوب صحراء المغرب الأوسط، ورحلت هذه القبائل إلى بلاد الساحل من هذه المنطقة، وهي التي لم تتأثر كثيرا بغزوات بني هلال، وفرضوا أنفسهم على سكانها، وصاروا في خدمة عامل

---

(1) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، السلاوي ،الدار البيضاء،سنة 1954 ،29،28/3.

(2) تاريخ المغرب والأندلس- القرن 6 إلى 10، أحمد عويدات وآخرون، دار الأمل للنشرو التوزيع، ص152.

الموحدين في تلمسان، ومع الأيام كان بنو زيان قد ساهموا بشكل فعال في الدفاع عن منطقة وهران، ما أدى إلى مكافأة الموحدين لهم بمنح زعيمهم (يغمراسن بن زيان) الولاية على تلمسان وبلاد زناتة سنة (624هـ/1236م) وكان (يغمراسن بن زيان) خليقا بالزعامة والملك في قومه، فقد وصفه ابن خلدون في تاريخه فقال: "كان يغمراسن بن زيان من أشد بني عبد الواد بأسًا وأعظمهم في النفوس مهابة وإجلالا، وأعرفهم بمصالح قبيلته، وأقواهم كاهلا على حمل الملك، واضطلاعا بالتدبير والرياسة، شهدت له بذلك اشارة قبل الملك وبعده، وكان مرموقا بعين التجلة، مؤملا للأمر عند المشيخة، تعظمه من أمره الخاصة، وتفزع إليه في نوائبها العامة، فلما تولى الأمر بعد أخيه قام به أحسن قيام واضطلع بأعبائه وظهر على الخارجين وأصارهم في جملته، وتحت سلطانه وأحسن السيرة في الرعية بحسن السياسة والاصطناع، وكرم الجوار، واتخذ الآلة ورتب الجند والمسالح وفرض العطاء"[(1)].

واستغل هذا الأمير بدهائه ضعف الموحدين أواخر أيامهم، وانشغالهم برد الفتن والثورات التي توالت من بني مرين في المغرب الأقصى، فأعلن استقلال ولايته، ولم يجد الموحدون بدا من التسليم له بذلك، وأقروا حكمه سنة 637هـ/1239م، فأسس دولة استمرت تحكم المغرب الأوسط ثلاثة قرون[(2)]، كانت تتراوح فيها بين القوة والضعف والظهور والتخفي.

والواقع أن استقلال بني عبد الواد بالمغرب الأوسط، لم يكن كاملا في جميع الوجوه، فلقد كان الخطر يحدق ببلادهم شرقا وغربا، إذ كان العرب الهلالية يسيطرون على وديان الساحل الشمالي الجزائر، ويفرضون الإتاوات على سكانه ولم تكن حكومة الجزائر بالقوة التي تمكنها من إخضاعهم، وبينما كانت هذه الصعوبات

(1) تاريخ ابن خلدون 162/7.

(2) العقد الثمين في تاريخ المسلمين، عبادة كحيلة، دار الكتاب الحديث- الكويت، ط1، سنة 1996، ص337.

الداخلية تكاد تشل نشاطها، كان خطر جيرانها من الشرق والغرب يهدد استقلالها، فقد كان بنو حفص في الشرق يدعون ميراث ملك الموحدين وأحقيتهم في بسط سلطانهم على بلادهم، ما اضطر زعيم بني عبد الواد إلى الاعتراف بسيادتهم، فبعث إلى الخليفة الحفصي المستنصر الأول ببجاية بالخلافة العامة، كما رأينا من قبل فأصبحت البلاد تحت وصاية بني حفص، وكان بنو مرين في الغرب يترقبون الفرصة المواتية للانقضاض على هذه البلاد التي طالما أغرتهم، لموقعها من طرق التجارة، وحاول المرينيون حصار تلمسان مرارا فاستعصت عليهم بحصونها، ولكنهم لم ييأسوا حتى سقطت سنة 838هـ ولكن بني عبد الواد ما لبثوا أن استعادوها بعد 11 سنة وظلت تلمسان عاصمة الدولة، تروح وتغدو في ولائها، تارة للحفصيين وأخرى للمرينيين، ولكنها في أكثر الأوقات كانت خالصة لبني عبد الواد، وقد أجاد هؤلاء فنون السياسة والقتال. فكان نفسهم طويلا في الحرب مع خصومهم، وازدهرت مدينة تلمسان في عهد بين عبد الواد رغم كل العواصف، فكانت مدينة للعلم والتجارة والمدينة، وكانت تحظى بموقع ممتاز، وكان لمياهها الجارية فضل كبير في إحاطتها بالجنان والبساتين، وأقام فيها ملوكهم القصور والمدارس، وقد كانت تلمسان دارا للمهاجرين من الأندلسيين، الذين أبدعوا في صناعة الحياة المعمارية والثقافية المدنية.

وتنامى المد الاسباني في حركة الاسترداد للأندلس، فدفعت غارات القراصنة المسلمين على سواحل إسبانيا الشرقية، إلى احتلال بعض المدن الساحلية، فسقطت بجاية سنة 910هـ/1504م، ثم وهران سنة 914هـ/1509م، ولم تكن تلمسان بمنأى عن مدافع الإسبان، وعجز بنو عبد الواد عن الدفاع عن مملكتهم حتى قدوم العثمانيين.

4. الدولة المرينية:

استطاعت قبيلة بني مرين أن تسقط الموحدين عام 668هـ/1261م، ولكن تاريخ مخاصمتهم لهم كان أبعد من هذا، فقد قاد عبد الحق أبو خالد محيو(ت614هـ) الثورة عليهم منذ سنة 591هـ وجاء أبناؤه من بعده فواصلوا نهجه، وفث بنو مرين

في ساعد الموحدين وخصوصا بعد تضعضع قوتهم بعد معركة العقاب (609هـ) وتحالفوا مع الحفصيين الخارجين على سلطة الموحدين، فاعترفوا بخلافة المستنصر الأول وطلبوا منه العون، فأعانهم، وكان في ذلك تدمير لتحالف بني زيان والموحدين، واستمرت ثورة بني مرين في بلاد المغرب الأقصى، فأظهروا في قتالهم قوة وصلابة لا تضاهى، وقد كانت ألويتهم من قبل قد مرست قتال النصارى في معركة "الأرك"، وتوالت انتصاراتهم حتى كان القضاء المبرم على دولة الموحدين، حينما دخل السلطان يعقوب بن عبد المؤمن مدينة مراكش في (668هـ/1269م) حيث وطد حكمه واستقل بالإمارة والسلطنة، وانفصل عن الحفصيين[1]. وأعلن قيام دولة جديدة حكمت المغرب زهاء قرنين من الزمان.

وقام أبو يوسف يعقوب (685-706هـ) باستكمال بناء الدولة بجهود ضخمة وقوية من أجل تثبيت البناء الجديد، وفرض سيطرتها وقوتها على جميع الأقاليم، واستطاع في فترة قصيرة أن يحقق نجاحات واسعة، فاستطاع أن يضبط الأمن ويرعى مصالح العباد، وعمل على توحيد المغرب الأقصى وضم كل المدن التي كانت منفصلة عن دولة الموحدين، طنجة، وسبتة، وسجلماسة.

وتوجهت سياسة بني مرين إلى نجدة إخوانهم في الأندلس في صراعهم مع الإسبان، ولعبت الدولة الفتية دورا هاما في مساعدة بني نصر ملوك غرناطة، وخرج السلطان يعقوب بن عبد الحق من فاس "وجاز إلى الأندلس واكتسح بجيوشه الفحوص والزروع، ووزع كتائبه في البسائط والوديان تنسف الزروع وتخرب العمران"[2]، وحقق المسلمون المتحدون -أندلسيون ومغاربة- عدة انتصارات على الإسبان أبرزها الانتصال الكبير في سنة 674هـ/1275م عند "استجة" قرب قرطبة حيث مزق الجيش القشتالي شر ممزق، وبعد هذا النتصار صارت في غرناطة قوة كبيرة من بين مرين،

(1) دولة الموحدين ص235.

(2) تاريخ المغرب الكبير ص784.

حيث ظل التعاون بين بني الأحمر وبني مرين سنوات طويلة[1].

عاد السلطان إلى فاس سنة 674هـ/1275م وشرع في بناء مدينة البيضاء -وهي فاس الجديدة- وجعلها مقرا لدولته، وأصبحت فاس القديمة مركزا للتجارة والعلم[2].

توجه طموح بني مرين إلى توحيد الشمال الإفريقي وضم الدول التي كانت تتقاسم أقاليمه الثلاثة، لذا دخلوا في معارك عنيفة مع بني عبد الواد ملوك تلمسان خصومهم من بني عمومتهم الزناتيين، كما لم يسلم من سهامهم ورماحهم حلفاؤهم الأولون من بني حفص. واستطاع المرينيون في عصر أبي حسن المريني (731-752هـ/1331-1251م) وولده أبي عنان فارس (752-759) أن يوحدوا بلاد المغرب بالقوة، بدانت لهم ربوعه من مصراتة في ليبيا إلى السوس الأقصى في المغرب إلى عدوة الأندلس، إلا أن انفجار الثورات على مستوى المغرب كله وخصوصا في فاس وفي تونس وتلمسان وطمع الأقرباء في السلطة جعل مد المرينين يتقلص، وبوفاة أبي عنان (759هـ) زال شيئا فشيئا نفوذ بني مرين في المشرق، وبدأ التدهور يسري إلى كيان الدولة، لضعف السلاطين وتهالكهم، ففقدوا المغربين الأوسط والأدنى، كما استولى البرتغاليون على مدينة سبتة سنة 808هـ/1415م، فكان هذا بداية لانهيار دولة بني مرين، ثم استولى البرتغاليون على جزء كبير من ساحل المغرب، واحتلوا طنجة سنة 779هـ/1464م، واقتصرت الدولة على فاس حتى سقطت على أيدي السعديين الأشراف سنة 956هـ/1549م[3].

(1) العقد الثمين في تاريخ المسلمين ص338.

(2) موسوعة المغرب العربي الكبير، عبد الفتاح مقلد الغنيمي، مكتبة مدبولي، ط1، سنة 1994، 3/219-221.

(3) ينظر: تاريخ المغرب الكبير ص 786، وتاريخ المغرب والأندلس من القرن 6 إلى 10، ص142.

الدولة النصرية (دولة بني الأحمر بغرناطة):

كانت ممالك إسبانيا النصرانيـة، وعـلى أخصـها مملكـة قشـتالة لا تفتـأ تـتربص بإمـارات المسلمين ودولهم الدوائر، سيما وأن القوة التي كانت تردعها وتقف في وجهها -وهم الموحـدون- قد آل مصيرها إلى ضعف وتهالك بعد موقعة العقاب، كما رأينا، وما إن بدأ سلطان الموحـدين في الزوال حتى بدأت إمارات الأندلس تنفرط من عقد الدولة، لتقوم دولا وإمارات مستقلة، ولكنهـا كانت أضعف من أن تصمد أو تبقى لتصمد في وجه الشره الإسباني للاستيلاء عليها.

وفي هذه الأثناء، ظهرت شخصية هامة في الأندلس هي شخصية أبي عبد اللـه محمد بـن هود الجذامي (635هـ/1237م) الذي لقب بأمير المسلمين سيف الدولـة المتوكـل عـلى اللــه في مرسـية، وانضـمت إليـه قرطبـة وجيـان ومـاردة وبطليـوس واسـتطاع أن ينتـزع غرناطـة مـن الموحدين[1].

دعا ابن هود إلى محاربة النصارى، فاجتمعت كلمـة أهـل الأنـدلس تحـت لوائـه، فكـان يقاتل على جبهتين: جبهة النصارى، وجبهة ما تبقى من الدولة الموحدية المهترئة، ورأي به حكـام قشتالة خطرا على نوازعهم في بسـط سـلطانهم واسـتعادة بلادهـم المسـلوبة، فكـانوا يترصـدونه ويحشدون له الحشود حتى تمكنوا منه، وسقطت قرطبة بأيديهم سنة 633هـ/1236م[2].

وقبل موت ابن هود كان ينازعه على لواء الأندلس رجل هو محمد بن يوسـف النصري (595-671هـ/1199-1278م) وهو المعروف بـابن الأحمـر، الـذي اسـتطاع أن يملك غرناطة ويؤسس بها مملكتـه التـي صـمدت في وجـه الإسـبان طيلـة قـرنين مـن الزمان، وهي مدينة في ذلك إلى دهاء وكياسة أمرائها من بني الأحمـر، وكـذا إلى عـون

([1]) نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، محمد عبد اللـه عنان، مطبعة مصر، سنة 1958، ط2، ص26.

([2]) الإحاطة في أخبار غرناطة-ابن الخطيب، مطبعة الموسوعات بمصر- ط1، سنة 1319، 92/2.

وسند إخوانهم من سلاطين العدوة الأخرى من بلاد المغرب من بني حفص وبني مرين، الذين ما كانوا ليتأخروا عن مؤازرة اخوانهم إلا حين تشتد محنتهم وتعوزهم النصرة.

كان عهد بني الأحمر عهد حروب ومنازعات، وكانت الحرب فيها سجالا بين الفريقين من الإسبان والمسلمين، فكان ابن الأحمر يقاتل الإسبان ويتنزع منهم ما سلبوه من حصون وقلاع إذا آنس من جانبه القوة، ويهادنهم ويفاوضهم ويسالمهم، بل إنه كان يدين بالولاء أحيانا إذا وجد فيهم السطوة ووجد من جيشه الضعف والاستكانة[1].

وتوفي ابن الأحمر محمد سنة (671هـ) وخلفه ابنه محمد الملقب بالفقيه لعلمه وتقواه وهو "الذي رتب مرسوم الملك للدولة النصرية ووضع ألقاب خدماتها، ونظم دواوينها وجبايتها"[2]، وكان عالما أديبا يقرض الشعر ويؤثر مجالس العلماء والأدباء[3]، وعلى عهده عبر ملوك بين مرين إلى الأندلس ونكلوا بالفرنجة وأعادوا للمسلمين هيبتهم، وقد عمل في ذلك بوصية والده الذي أوصاه بالحرص على محالفة بني مرين ملوك المغرب والاستنجاد بهم كلما لاح شبح الخطر الداهم.

فلما توفي خلفه إبنه أبو عبد الله محمد الملقب بالمخلوع وكان ضريرا ذا نباهة وعزم، عالما شاعرا، يؤثر مجالس العلماء والشعراء ويصغى إليهم ويجزل صلاتهم، محبا للإصلاح والإنشاء وكان بين منشآته المسجد الأعظم بحصن الحمراء الذي بناه جده ابن الأحمر، ولكنه لم يحسن التدبير في شؤون الملك، فاستعدى بني مرين وحالف النصارى ففقدت الأندلس السند القوي في بلاد المغرب، وتوالى الملك في بني الأحمر حتى سقطت دولتهم سنة 897هـ/1492م.

---

(1) نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، ص35-37.

(2) نفسه 85،86.

(3) الإحاطة 368/1.

ثانيا: الحياة الدينية:

اتسمت الحياة الدينية في بلاد المغرب الإسلامي (المغرب والأندلس) بضعف التجاذب للأفكار والمذاهب والآراء التي عرفتها بلاد المشرق في تلك العهود، فقد كان أكثر استقرارا وأقل تقلبا بين التيارات، إلا ما كانت تفرضه دواعي الحكم والسياسة، وإن لم يدم هذا إلا زمنا محدودا، فقد طغى على البلاد مذهبان فقهيان هما المذهب المالكي، والمذهب الظاهري، وإن كانت الغلبة في أكثر الأوقات للمذهب الأول، فربما لم يلق هذا المذهب من القوة والهناء في العيش مثل ما لقيه في هذه الربوع، وإن كان موطنه الأول بالحجاز، فقد عرف حتى في داره هنة وضعفا حتى بعثه رجل مغربي هو ابن فرحون[1].

ففي الأندلس كان أول ما عرف من المذاهب هو مذهب الإمام الأوزاعي[*] لأن أكثر جند الفتح كانوا من الشوام[2]، ثم تحول الناس إلى مذهب مالك وهو مذهب أهل الحديث. وصاحبه الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ض) المولود بالمدينة سنة 93هـ والمتوفى بها سنة 176هـ وهو ثاني المذاهب بعد مذهب أبي حنيفة (ض)، واختص إمامه بزيادة مدرك آخر للأحكام وهو عمل أهل المدينة، أما بلاد إفريقية والمغرب فكانت على مذهب أهل السنة، ثم غلب عليها المذهب الحنفي، ثم حاول الفاطميون حمل الناس على التشيع حتى ثار (المعز بن باديس) عليهم، وحمل الناس على مذهب مالك إمام دار الهجرة، واستمرت له الغلبة في هذه البلاد.

وظل هذا المذهب غالبا حتى قيل إن المغاربة كلهم مالكية إلا النادر ممن

---

(1) تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي-القاهرة 1996، ص422.

(*) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، تابعي مجتهد يقوم مذهبه على الكتاب والسنة ولا يرى للقياس سبيلا، توفي سنة 157 هـ ،ينظر: وفيات الأعيان- لابن خلكان،دار صادر -بيروت ،123/3

(2) ظهر الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية 23/4.

ينتحلون الأثر[1]، قال ابن الخطيب: "أحوال أهل هذا القطر في الدين والصلاح والعقائد، أحوال سنة، والنحل فيهم معروفة، فمذاهبهم على مذهب مالك بن أنس إمام دار الهجرة جارية"[2].

ويختلف الباحثون فيمن له فضل إدخال المذهب إلى تلك البلاد (الأندلس) ونشره، والأسماء التي تردد في ذلك هي: الغازي بن قيس، وزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون، ويحيى بن يحيى الليثي، وعيسى بن دينار، وأشهر من تردد أسماؤهم في القيام على هذا المذهب ثلاثة هم[3]: عبد الملك بن حبيب السلمي (ت239هـ)، ويحيى بن يحيى الليثي (ت234هـ)، وعيسى بن دينار (ت212هـ) أما الأول فقام بتدريس المذهب في مسجد قرطبة بعد عودته من رحلة الشرق، وأما الثاني فكان يسمى عاقل الأندلس، وهو لقب أطلقه عليه الإمام مالك[*]، وقد مكن للمذهب بمكانته لدى أمراء الأندلس، قال الحافظ بن حزم: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة.. ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، وكان لا يلي قاضٍ إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه.."[4].

وأما الثالث فكان راوية للحديث مؤلفا على المذهب ومن أشهر كتبه "الهداية"

---

(1) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1989،9،1/ 95 بتصرف.

(2) الإحاطة 135/1.

(3) الإحاطة 34/1.

(*) حكي أنه لما ارتحل إلى مالك ولزمه، بينما هو عنده في مجلسه مع جماعة، فخرج أصحاب مالك كلهم ليروا مجيئ الفيل، فقال له مالك: ألا تخرج وليس الفيل في بلادك، فقال: إنما جئت من الأندلس لأنظر إليك وأتعلم من هديك وعلمك ولم أكن لأنظر إلى الفيل، فأعجب به مالك وقال له: هذا عاقل الأندلس، ينظر: نفح الطيب 217/2.

(4) نفسه 218/2.

الذي يقول عنه ابن حزم: "أنه أرفع كتب جمعت في معناه على مذهب مالك"[1].

ومهما يكن من أمر، فقد قدم الثلاثة جهودا تتلاقى متعاونة في نشر المذهب ونصرته، فواحد بتعليمه وتدريسه والثاني بسلطانه ورئاسته للقضاء، والثالث بالتأليف فيه.

أما في بلاد المغرب فقد كان الإمام سحنون صاحب المدونة، هو من حمل لواء المذهب المالكي ببلاد بإفريقية والمغرب بعد أن أخذه عن أعلامه المشهورين أمثال علي بن زياد والبهلول بن راشد، وابن القاسم[2].

وقد وجد الأندلسيون والمغاربة في مذهب مالك ما يناسب أمزجتهم وطباعهم، فقد كان مذهب رواية ونقل، ولم يكن مذهب رأي وعقل، وهو يعتمد على إجماع أهل المدينة أكثر مما يعتمد على القياس، كما زاد من تشبثهم به، نفورهم من التوزع العقدي الذي كان موجودا ببلادهم والمتمثل في انتشار المذهب الخارجي والإباضي في وقت ما. وهم لا يريدون إلا الإسلام البسيط الواضح البعيد عن التأويلات المشطة، فكان مذهب إمام دار الهجرة، أحسن من استجاب إلى تلك الرغبات.

وعلى عهد المرابطين، غالى الفقهاء في خوضهم في فروع الفقه ودقائقه وافتراضاته، حتى أصبحت في المسألة الواحدة آراء مختلفة حسب الظنون والأهواء، مع إهمال النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسوله، وبلغ الفقهاء مكانة عالية حتى صاروا هم الحكام الحقيقيين وخاصة في عهد علي بن يوسف بن تاشفين حتى قال الشاعر أبو جعفر أحمد بن محمد:

أهل الرياء لبستم ناموسكم ... كالذئب أولج في الظلام العاتم
فملكتم الدنيا بمذهب مالك ... وقسمتم الأموال بابن القاسم

([1]) ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الفكر العربي- بيروت،152/1

([2]) القراءات بإفريقيا، هند شلبي، الدار العربية للكتاب، سنة 1983، ص224.

وركبـــتم شـــهب الإلـــه بأشـــهب وبأصـــبع صـــبغت لكـــم في العـــالم[1]

فلم يكن أحد يجرؤ على الاعتراض على ما يرون وينظرون. ولما تـولى الموحـدون الحكـم، ثاروا يردون على مثل هذا الخوض -في فروع الفقه- ويصور المراكشي هذه الثورة التـي خاضـوها في عهد بني عبد المؤمن، فيخبر عن أبي بكر بن الجد، أنه دخل على أبي يعقوب، يوسف بـن عبـد المؤمن، فوجد بين يديه كتاب ابن ابي يونس فقال: "يا أبا بكر أنـا أنظـر في هـذه الآراء المتشـعبة التي أحدثت في دين اللـه، أرأيت يا أبا بكر، المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسـة أقـوال أو أكـثر فأي هذه الأقوال هو الحق، وأيها يجب أن يأخذ به المقلد، فافتتحت أبين له مما أشكل عليه من ذلك، فقال لي -وقطع كلامي- يا أبا بكر، ليس إلا هـذا وأشـار إلى المصـحف، أو هـذا، وأشـار إلى سنن أبي داوود، وكان عن يمينه، أو السيف"[2].

لقد حمل المهدي ابن تومرت لواء مخاصمة الفقهاء منـذ عودتـه مـن رحلتـه إلى الشرق، ومناظرته لهم، لبيان جمودهم وتحجر فكرهم، ووجد ابن حزم (ت456هـ) المناخ مناسبا لينـبري في نشر آرائه في المذهب الجديد، وهو مذهب أهل الظـاهر، بعـد أن انتقـل إلى مـذهبهم، وهـو مذهب يقرر أن المصدر الفقهـي هـو النصـوص، فـلا رأي في حكـم مـن أحكـام الشرع[3]، ونفـي المعتنقون لهذا المذهب الرأي بكل أنواعـه، فلـم يأخـذوا بالقيـاس ولا بالاستحسـان ولا بالمصـالح المرسلة ولا الذرائع، بل يأخذون بالنصوص لوحـدها، وعـلى حرفيتهـا، وإذا لم يكـن الـنص أخـذوا بحكم الاستصحاب الذي هو الإباحة الأصلية.

وأول مـــن تكلـــم بالظـــاهر هـــو داوود بـــن عـــلي الأصـــفهاني (ت270هــــ) ويعـــد

([1]) الاستقصا 67/2، المعجـب، عبـد الواحـد المـراكشي، اختيـار أحمـد بـدر، منشـورات وزارة الثقافـة والإرشـاد القومي، دمشق، 1978، ص171.

([2]) المعجب ص279.

([3]) تاريخ المذاهب الإسلامية ص506.

منشئ المذهب، قال البغدادي: "إنه أول من أظهر انتحال الظاهر ونفى القياس في الأحكام قولا، واضطر إليه فعلا وسماه الدليل"[1]، ونشأ هذا المذهب في المشرق أولا، وانتشر هناك في القرنين الثالث والرابع الهجريين، حتى قيل إنه كان رابع المذاهب الفقهية في القرن الرابع، بعد المذهب الحنفي والمالكي والشافعي.

غير أن ابن حزم كان له فضل التوضيح والبيان والأدلة والبسط، وقد كان أشد استمساكا بالظاهر من أبي داوود نفسه[2]، فقد كان عالمًا قويا في تفكيره، أتاه الله قلما مصورًا ولسانا عضبا عنيفا، ولذلك عرف هذا المذهب على يديه الانتشار والذيوع وخصوصا بين الحكام فعملوا على إشاعته وفرضه، ولكن العامة من الناس كانت لا تطمئن إليه، فبالغت في رفضه ولفظه، ولقي فقهاء المالكية أذى كبيرا من حكام الموحدين، فأحرقت كتبهم ونكل بهم، حتى كان لهم الظهور على خصومهم.

وقد كان للمذهبين المالكي والظاهري الأثر البين في الدراسات النحوية في بلاد المغرب الإسلامي، الأول من خلال شيوع وانتشار ظاهرة الاستشهاد بالحديث، الذي يعد أهم ملمح من ملامح التمايز بين نحو المشرق والمغرب، والثاني من خلال ثورة ابن مضاء القرطبي في النحو، ورفضه لكثير من الأصول والفروع التي كانت أساس النحو عند النحاة، كالقياس والتعليل وأنواع العوامل وغير ذلك، مما سنعرض له في مكانه في هذا البحث.

لقد كان الفقه والنحو صنوين خدم كل واحد منهما الآخر، وأثر فيه، وبدت حاجته إلى فهمه من خلال صاحبه.

ثالثا: الحياة العلمية والأدبية:

على الرغم من كل هذا الاضطراب السياسي والقلق الذي انتاب الحياة في بلاد المغرب والأندلس خلال هذين القرنين، إلا أن ذلك لم يكن ليمنع أن تشهد هذه الرقعة

---

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تح عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 374/8.

(2) تاريخ المذاهب الإسلامية ص507.

من العالم الإسلامي، نهضة علمية وأدبية، فاقت في كثير من الأحيان، نظيرتها في المشرق العربي، وقد شهد بذلك بعض المؤرخين من المستشرقين، فقال: "أما فيما يتعلق بالعلوم وهي التي استوقفت في عهد الموحدين، فقد كانت المعاهد المغربية في مراكش وفاس وتونس والمعاهد الأندلسية في إشبيلية وقرطبة وغرناطة وبلنسية ومرسية يومئذ مجمع العلوم"[1]، وليس في هذا القول كبير إدعاء أو مبالغة، لقد قادت الأندلس في هذا القرن -أي السابع- والذي سبقه حركة التنوير في بلاد الإسلام وأوروبا على السواء، من خلال ما قدمه الفيلسوف أبو الوليد ابن رشد للعالم، قال الباحث إيرنادير Hernandez: "بتحليلنا لفلسفة ابن رشد نستطيع أن نختتم دراسة تاريخ الفكر للفلسفي الإسلامي في إسبانيا، بل وتاريخ الفلسفة العربية كلها"[2]، وإن كان في هذا بعض التحامل، لأن التفكير الفلسفي الإسلامي لم يتوقف عند ابن رشد، بل ربما يكون قد بلغ حدا عد فيه متفردا ووصل الغاية من الكمال.

وقد نتعجب، كيف استطاع العلم أن يبلغ في هذ االعصر ما بلغه، رغم كل ما أحاط به من مظاهر الاضطراب، والفوضى السياسية التي كانت تملأ الحياة في بلاد المغرب والأندلس على السواء.

ونقول في ذلك، إن الانقسام السياسي كان من طريق آخر، سببا من أسباب الرقي، فكثرة الملوك والممالك كان دافعا إلى التباري في جلب العلماء، وإظهار قوة الدولة والمملكة بما تملأ به قصورها من العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء وأرباب الصنائع، ثم إن هؤلاء العلماء لعلهم يكونون قد خلقوا لأنفسهم الجو الهادئ المناسب الذ يسود فيه العلم، ونأوا بأنفسهم أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، إلا بمقدار ما يمليه الواجب، فرغب الناس في التعلم، وأكبوا على العلم ينهلون ويعلون، قال

(1) تاريخ الأندلس، يوسف أشباخ، تر محمد عبد الله عنان، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ص198.

(2) ينظر: الحياة الأدبية في غرناطة، د/ عبد الهادي زاهر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص34.

أحمد أمين: "كما اشتهروا -أي الأندلسيين- بالرغبة في العلم، حتى لقد وضع ابن حزم رسالة في فضل علماء الأندلس، وعاب على أهل الأندلس، تقصيرهم في تخليد أخبار علمائهم ومآثر فضلائهم، على كثرتهم، ووفرة أدبائهم"[1].

ثم إن هناك سببا آخر له حظ كبير في رواج هذه الصناعة، وهو أن كثيرا من هؤلاء الملوك، الذين عمدوا إلى أن يملأوا قصورهم، ويحفهم في مجالسهم العلماء، ليس فقط لأنهم يريدون التباهي والتفاخر على منافسيهم في الممالك المجاورة، بل إنهم كانوا هم أنفسهم من العلماء والفقهاء والأدباء، فهذا أبو زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص مؤسس الدولة الحفصية معدود في العلماء، فقد ذكر ابن عصفور النحوي في فاتحة كتاب المقرب، أنه وضع كتابه المذكور بإشارة منه، وقال عنه: "كان من الصالحين والعلماء العاملين، جمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ما لم يجتمع لغيره"[2]، وكانت تونس على عهده قبلة العلماء من بلاد شتى، ومن بلاد الأندلس خصوصا، وقد لقوا عنده فيها من التبجيل والإكبار ما لم يلقوه في قطر آخر، وبلغت مكانة العلماء شأوًا بعيدًا زمن الأمير أبي حمو موسى الثاني (735-794هـ/1352-1389م) وهو أحد أمراء وملوك بني عبد الواد، فقد كان محبا للعلماء والأدباء، بل كان هو نفسه أديبًا وشاعرًا، وله كتاب اسمه "نظم السلوك في سياسة الملوك"[3]، وحظي عنده الأديب الأريب يحيى بن خلدون (ت780هـ) وهو أخو المفكر الكبير عبد الحرمن ابن خلدون، حظي عنده بالحجابة، وعرفت الدولة الزيانية في هذا العصر سطوع نجم علمين من أعلاما هما عبد الرحمن الثعالبي والمقري مؤلف نفح الطيب.

أما في دولة بين مرين فقد درج السلطان، أبو الحسن المريني (731-

---

(1) ظهر الإسلام 09/4.

(2) المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تح أحمد عبد الفتاح وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، سنة 1971، ص24.

(3) المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، د/ عبادة كحيلة، ط 1 ،د-ت، ص136.

752،/1331-1351م) على أن يعقد مجالس للعلماء، ولدى غزوته لبلاد المغرب الكبير اصطحب معه حشدا وافرا من العلماء، قوامه أربعمائة عالم من علماء المغرب، للبحث والاطلاع والتعارف.

وكان السلطان أبو الحسن لا يفارق رجال العلم بالمغرب وتونس[1]، وكان ابنه أبو عنان فارس (752-759هـ/1351-1358م) شاعرا وله إسهامات في علوم شتى[2]، وهو الذي تمكن من توحيد بلاد المغرب العربي.

وفي العدوة الأخرى، من بلاد الأندلس، قامت مملكة غرناطة، وورثت علوم هذا القطر خصوصا بعد سقوط قرطبة عاصمة العلم في البلاد كلها، وهي التي ذكرها ابن رشد في مناظرة بينه وبين ابن زهر في التفاضل بين إشبيلية وقرطبة في حضرة منصور بني عبد المؤمن، إذ قال: "ما أدري ما تقول غير أنه إذا مات بإشبيلية عالم فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإذا مات بقرطبة مطرب فأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية"[3]، وكان بقرطبة سوق من أكبر الأسواق تباع فيها الكتب.

لقد كانت غرناطة آخر ما تبقى للمسلمين من دولة في بلاد الأندلس على هذ االعهد من القرن (7 إلى 8هـ) وقد بلغت هذه الدولة زمن أبي عبد الله محمد بن الأحمر، الملقب بالفقيه (ت701هـ/1372م) وعهد ابنه محمد بن محمد بن الأحمر، الملقب بالمخلوع (ت707هـ/1309م)، بلغت على عهدهما الغاية في النماء والاستقرار والتقدم، فكان الأول يلقب بالفقيه، لعلمه وتقواه، وكان عالمًا أديبًا يقرض

---

(1) تاريخ المغرب العربي في 7 قرون، محمد الهادي العامري، الشركة التونسية للتوزيع، د.ت، ص133،122.

(2) المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب ص141.

(3) نفح الطيب 147/1.

الشعر ويؤثر في مجالس العلماء والأدباء[1]، وكان الثاني عالما أيضا يحب العلـماء والشـعراء ويكـثر صلاتهم، وولع بالإصلاح والإنشاء وكان من منشآته المسجد الأعظم بالحمراء[2].

وإلى جانب عناية هؤلاء الخلفاء والأمراء بالعلماء وإكبارهم لشأنهم وتقديمهم لهم، وقـارًا وتجلة، كما فعل الخليفة محمد الناصر الموحدي عندما استدعى بـقصره بفـاس عبـد اللــه بـن موسى المعلم، الذي كان آنذاك إماما لجامع القرويين، وجاءت صلاة الظهر، فقال الخليفـة قـم في موضعك للإمامة، قال الخليفة: تركت فيه من هو خير مني، وهو معلمي الذي قرأت عليه كتـاب الـلـه[3].

وكان للمدارس التي انتشرت في المغرب والأندلس دور كبير في أزدهار الحركـة العلميـة في هذا العصر، وقد تنوعت هذه المؤسسات واختلفت أشكالها بين المسجد والكتَّاب والمدرسة.

فالمسجد هو المركز الرئيس لنشر الثقافة العربية الإسلامية، كـون الدراسـات الإسـلامية في بدء منشئها كانت دينية، تهدف إلى شرح تعاليم الدين الجديد، فاتخذوه مكاناً للعبـادة ومعهـدًا للتعليم، ومركزًا تدور حوله الحياة الدينية والعقلية والسياسـية والمدنيـة[4]، ولأجـل هـذا تسـابق ولاة الأمور في بناء المساجد وتفننوا في إبداع عمارتها، وأحاطوها بكل عنايـة، وكانـت مـن أعظـم المساجد التي تقام فيهـا حلقـات العلـم، جـامع القـرويين في فـاس، وجـامع الزيتونـة في تـونس، والمسجد الأعظم في غرناطة، وغيرهـا مـن المسـاجد في الحـواضر التـي قامـت كتلمسـان وبجايـة ومراكش وسبتة والمهدية.

(1) الإحاطة 565/1.

(2) ينظر: نهاية الأندلس ص102.

(3) مدينة فاس في عصري المرابطين والموحـدين، جـمال أحمـد طـه، دار الوفـاء، الاسـكندرية ط1، سـنة 2002، ص273 بتصرف.

(4) نفسه ص272.

وكان الإندلسيون لم يعرفوا إلا هذا النوع من أنواع المؤسسات التعليمية، فقد ذكر المقري: "ليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرأون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرأوا ليتعلموا لا ليأخذوا جاريا"(1)، بينما كان الأمر على خلاف ذلك في المغرب حيث أخذوا عن المشارقة النظام الخاص ببناء دور العلم المستقلة، وأول هذه المؤسسات، الكتاتيب، وقد أخذ الكُتّاب اسمه من المهمة التي كان يضطلع بها، فهو في الغالب وجد متصلا بتعليم القراءة والكتابة، وربما عد بمثابة المدرسة الابتدائية، في عصرنا، فهو يعد الطالب بما يحفظ فيه من كتاب الله تعالى وبما يتعلم من مبادئ العربية إلى مرحلة أعلى ومؤسسة أرفع(2)، وكانت تعرف هذه الكتاتيب باسم "المسايد" واحدها "مسيد" وربما تكون جاءت من كلمة "مسجد" وحصل لها إبدال "لجيمها" "ياءً" كما في بعض اللهجات العربية.

وأما النوع الثالث من معاهد التعليم فهو المدارس، وهي أكبر من الكتاتيب، وهي ذات نظام خاص، يقوم على التعليم فيها كبار العلماء من الفقهاء والمحدثين والنحاة، وقد تنافس الأمراء والخلفاء والوجهاء في إقامة وبناء هذه المدارس في حواضر وعواصم الدول في بلاد المغرب خصوصًا، فقد بنى الأمير أبو زكريا ابن إبراهيم الحفصي مدرسة سنة 642هـ وأسس بها مكتبة مفيدة، وأوكل التدريس فيها لعالم متمرس من علماء الأندلس وهو الأستاذ الشريف أحمد الغرناطي، مؤلف كتاب "المشرق في علماء المغرب والمشرق"، ولما تم بناؤها، سلم الأمير للأستاذ بها أموالا جزيلة وأمره بتفريقها على كل من يجده بالمدرسة، ورتب لمن يدرس بها جراية قوامها عشرة دنانير حفصية في الشهر، وأخذ على نفسه أن يراقب سير التعليم فيها، ففتح منها نافذة لداره الملاصقة لها، يسمع منها كل ما يدرس(3).

(1) نفح الطيب 205/1.

(2) مدينة فاس ص 274، 275 بتصرف.

(3) ينظر: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، أبو عبد الله محمد الزركشي، تح محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ت، ص 51.

وأسهمت الأميرات والفاضلات من النساء في إقامة المدارس، فلما أسست الأميرة، فاطمة بن الأمير أبي زكريا الحفصي المدرسة (العنقية) سنة 733هـ طلبت إلى السلطان أبي يحيى أن يكون قاضي الجماعة محمد بن عبد السلام مدرسًا بمدرستها فأجاب.

أما في فاس فكانت شهرة المدارس لا تخفي، فالمدرسة (المتوكلة) التي أسسها الخليفة أبو عنان فارس، والمدرسة (العنانية) نسبة إليه التي أسست سنة 750هـ[1] ومدرسة الصاربين والمرابطين اللمتونية شاهدة على ذلك[2].

وفي تلمسان أقام الزيانيون كثيرا من المدارس وأوقفوا عليها الأوقاف الكثيرة، وأول مدرسةٍ أسسوها كانت مدرسة أولاد الإمام، أسسها أبو موسى حمو الأول (701-718هـ)، وأسس بعده ابنه أبو تاشفين عبد الرحمن الأول (718-731هـ) المدرسة التاشفينية، وأسس أبو حمو موسى الثاني المدرسة اليعقوبية[3].

وكان الاهتمام بالكتاب جمعًا وتكريمًا من صفات الأمراء والخواص في هذه البلاد، فلطالما تنافس الناس في اقتناء الكتب النفيسة، ولطالما تباهى الخلفاء والأمراء والوزراء بما تحويه خزائنهم من الكتب، ويحفظ التاريخ في صفحاته، أن الحكم ابن المستنصر أرسل إلى أبي الفرج الأصفهاني، وكان معاصرا له، ألف دينار ذهبًا ليرسل إليه كتاب "الأغاني" قبل إخراجه إلى بني العباس، وفعل نحو ذلك مع القاضي أبي بكر الأبهري المالكي في شرحه لمختصر ابن عبد الحكم وغيره، فاجتمع له من الكتب ما لم يسبق له مثيل في الإسلام[4].

ولنمعن النظر فيما يرويه المقري من هذه الحادثة، التي فيها بيان ما وصل إليه

(1) المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، ص 141.

(2) مدينة فاس ص276.

(3) تاريخ الأدب العربي – عصر الدول والإمارات، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط1، ص79.

(4) تاريخ التمدن الإسلامي، جورجي زيدان، مطبعة الهلال سنة 1947، 22/3.

الإقبال على اقتناء الكتب وإقامة المكتبات في الأندلس: "قال الحضرمي، أقمت مرة بقرطبة ولازمت سوق كتبها مدة أترقب فيه وقوع كتاب كان لي بطلبه اعتناء، إلى أن وقع وهو بخط فصيح وتفسير مليح، ففرحت به أشد الفرح، فجعلت أزيد في ثمنه فيرجع إلي المنادي بالزيادة عليّ، إلى أن بلغ فوق حده، فقلت له يا هذا، أرني من يزيد في هذا الكتاب حتى بلغه ما لا يساوي، قال، فأراني شخصا عليه لباس رياسة، فدنوت منه وقلت له، أعز الله سيدنا الفقيه، إن كان لك غرض في هذ االكتاب تركته لك، فقد بلغت به الزيادة بيننا، فوق حده، قال، فقال لي لست بفقيه، ولا أدري ما فيه، ولكنني أقمت خزانة كتب، واحتفلت فيها لأتجمل بها بين أعيان البلد، وبقي فيها موضع يسع هذا الكتاب، فلما رأيته حسن الخط، جيد التجليد، استحسنته، ولم أبالِ بما أزيد فيه"[1]. وعمرت خزائن الملوك في غرناطة وقرطبة وتونس وفاس وتلمسان وبجاية ومراكش بآلاف من الكتب على تنوع فيها.

فهذا الأمير أبو زكريا يحيى بن عبد الواحد، لما توفي ترك خزانة ملأى بالكتب تقدر بستة وثلاثين ألف مجلد في سائر العلوم والفنون[2]، وعهد إلى ابنه المستنصر خطة الإشراف عليها، فكان لا يسمح بترسيم تأليف في فهرستها حتى ينقد، وكانت مهمة النقد موكولة إلى الأديب حازم القرطاجني (ت648هـ) [3].

وفي فاس كانت المكتبة العلمية بجامع القرويين معينا يكرع منه الطلاب والعلماء، وكان إلى جوارها مكتبات وخزانات خاصة، أعدها العلماء والفقهاء والقضاة، منها مكتبة القاضي أبي القاسم عبد الرحيم الملجوم (ت605هـ)، ومكتبة أبي عبد الله المسوفي (ت609هـ) وقد كان أصحاب هذه الخزائن لا يضنون بكرائم أموالهم في سبيل اقتناء الدواوين العتيقة والدفاتر النفيسة، وقد ابتاع القاضي عيسى بن

(1) نفح الطيب 11/2.

(2) تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون ص165، والمُغرب ص24.

(3) تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون ص165.

يوسف الملجوم نسخة من سنن أبي داوود بخمسة آلاف دينار[1]، كما عمرت تلمسان حاضرة بني زيان بما أقيم فيها من المكتبات، ومن يقرأ تراجم العلماء في كتاب مثل عنوان الدراية يشعر أنه لم يؤلف في المشرق ولا في تونس والأندلس كتاب مهم في القراءات والتفسير والفقه والنحو إلا نقل إلى الجزائر[2].

وإضافة إلى ماذكرنا، فقد كان للرحلة العلمية التي نشطت بين ضفتي البحر في الأندلس والمغرب، وبين بلاد المغرب والأندلس وبلاد المشرق، كان لها فضل كبير في انتقال العلوم وانتشارها، وائتلاف العلماء واختلافهم، مما حرض على التفنن والإجادة في طلب العلم، وقد كان لظروف السياسة يد في تشجيع العلماء والأدباء والمؤرخين.

ورحلة التعلم كانت أمرًا شائعا بين طلاب العلم في العصر الإسلامي حيث كان الأخذ عن الشيخ والجلوس إليه لها ميزة كبرى في التعليم، فلا يكتفي الطالب بقراءة مصنفات الأستاذ بل تراه يضرب إليه أكباد الإبل ليسمع من فم لأذن، وقد أفاض الإمام الشافعي في امتداح الرحلة العلمية شعرًا[3]، ومما قاله:

سافر تجد عوضا عمن تفارقه ... وانصب فإن لذيذ العيش في النصب
إني رأيت ركود الماء يفسده ... إن سال طاب وإن لم يجر لم يطب
والأسد لولا فراق الغاب ما افترست ... والسهم لولا فراق القوس لم يصب

وقال:

تغرب عن الأوطان في طلب العلا ... وسافر، ففي الأسفار خمس فوائدِ
تفرج هم واكتساب معيشة ... وعلم وآداب وصحبة ماجدِ

(1) مدينة فاس ص270.

(2) ينظر: تاريخ الأدب العربي،شوقي ضيف ص81 (بتصرف).

(3) ديوان الشافعي ص151

كما كانت رغبة الخلفاء والأمراء في استجلاب الأعلام والنابهين في كل فن، ديدن من حكم بلاد الأندلس والمغرب، فهذا أبو علي القالي يلقى من أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم الحفاوة والكرم، وهذا ابن عصفورالإشبيلي يقدم تونس فيرفعه بنو حفص وأميرهم أبو زكريا مكانا عليًا، وهذا علامة الدهر في عصره عبد الرحمن بن خلدون يجوب الأقطار فيجد على أبواب قصورها من يتلقاه بالتبجيل ويوليه أرفع المناصب كالقضاء والسفارة.

كما كان للسياسة يد في التطويح بالعلماء والأدباء، إذ لما ساءت العلاقة بين ابن الخطيب وبني الأحمر، لم يجد ملجأ إلا في بني مرين، حكام فاس، الذين احتضنته قصورهم وأكرموا وفادته، حتى تدخلت يد الدسيسة لتقتله غدرًا، بإيعاز من بعض خصومه، وكان للحوادث والاختلاف مع الملوك أثر في الفرار من البلد، كما حدث لأبي حيان الأندلسي.

فهذه إذا عوامل كثيرة تداخلت وتكاتفت لتجعل من الحركة الفكرية والثقافية والعلمية في بلاد الأندلس والمغرب في هذا العصر، تجاوز ما بلغته فيما قبله أو بعده، فتكون هذه الحقبة من أخصب ما مر على هذه البلاد، من الثراء والغنى والتنوع والتعمق في جميع الفنون والآداب.

هذه الفنون والآداب التي تنوعت في هذين القرنين فبلغ بعضها الغاية، كما هو الشأن بالنسبة للقراءات والتاريخ والنحو.

ففي القراءات تنافس المغاربة والأندلسيون في الإبداع فيها حتى وصل عدد المؤلفات إلى حدٍ يبهت كل متتبع دارس، فقد وضع أثير الدين أبو حيان وحده، أحد عشر كتابا في القراءات[1] منها.. "المورد الغمر في قراءة عمرو" و"النافع عن قراءة نافع" و"الروض الباسم في قراءة عاصم"، ولابن الزيات كتاب "لذات السمع في القراءات

---

(1) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، 1993م،305،304/4

السبع"[1]، ولابن جُزي "المختصر البارع في قراءة نـافع"، ولا نكـاد نجـد مشرقيـا واحـدا يؤلـف في القراءات في هذا العصر، ليس غير شروح لقصيدة "حرز الأماني ووجه التهاني" المعروفة بالشاطبية للإمام الشاطبي، وهو أندلسي من الفترة السابقة[2].

وفي التاريخ شهد هذان القرنان بزوغ شموس كثيرة، فأكثر مؤرخي بلاد المغرب ينتمون إلى هذه الفترة من أمثال: ابن عذارى (ت712هـ)، صاحب كتاب "البيان المغرب" وعبد الرحمن ابـن خلدون (ت880 هـ) صاحب المقدمـة، وديـوان العـبر، وابـن الخطيـب الأديـب والشـاعر المـؤرخ الوزير، صاحب كتاب "الإحاطة في أخبار غرناطة" و"اللمحة البدرية" التـي خصصـها لتـاريخ بـلاد المغرب، أما النحو فقد كان في بلاد الأندلس على هذا العهد قد بلـغ الغايـة واسـتوى عـلى أكمـل صورة، قال المقري: "والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر، أي القرن السابع، كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلى جدة، وهـم كثـيروا البحـث فيه وحفظ مذاهبه، كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متكمنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق التمييز، ولا سالم من الازدراء"[3].

ولقد بلغ من فرط عنايتهم بالنحو أنه وجد من بينهم مـن يخـتم كتـاب سـيبويه في كـل خمسة عشر يوما، كعبد اللـه بن محمد بن عيسى بن وليـد الأنـدلسي، النحـوي المعـروف بـابن الأسلمي[4].

أما دنيا الأدب والشعر فقد كانت بلادهم روضـة مـن رياضـها، رتـع فيهـا شـعراء مجيدون، لم يقلوا عن أقرانهم مـن المشـارقة في شيء، بـل إنهـم في بعـض الأحيـان كـانوا

([1]) الإحاطة 217/1.

([2]) الحياة الأدبية في غرناطة، ص 58،59.

([3]) نفح الطيب 206/1.

([4]) الصلة، ابن بشكوال، مطبعة السعادة بمصر، سنة 1955، 253/1

يفضلونهم وجاوزوهم بمبتكرات كالموشحات، وقد صرح بذلك ابن حزم في معرض مباهاته بعلماء الأندلس وشعرائها، وأنهم لا يقصرون عن مشاهير الشعراء والعلماء من المشارقة، فقال: "إذا ذكرنا أبا الأجرب، معونة بن الصمة، الكلابي، في الشعر، لم نباه إلى جريرا والفرزدق، بكونه في عصرهما، ولو أنصف لاستشهد بشعره، فهو جار على مذهب الأوائل، لا على طريقة المحدثين، وإذا صرحنا بذكر محمد بن يحيى الرباحي، وأبي عبد الله محمد بن عاصم، لم يقصر عن أكابر أصحاب (محمد بن يزيد المبرد)، ولو لم يكن لنا من فحول الشعر إلا أحمد بن محمد القسطلي، لما تأخر عن شأو بشار وحبيب (أبي تمام) والمتنبي، فكيف ولنا معه (جعفر بن عثمان الحاجب) و(أحمد بن عبد الملك بن مروان)، و(أغلب بن شعيب).. وكل هؤلاء فحل يهاب جانبه"[(1)].

فإذا أضفنا إلى هؤلاء الأديب الشاعر صاحب الوزارتين لسان الدين الخطيب، الذي ألف في مآثره، العلامة المقري، كتاب "نفح الطيب" الذي سماه "نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب" وكذا الشاعر الفقيه ابن الأبار، وغيرهم كثير، صار الشعر سلعة نافقة في هذه البلاد وصار الشعراء نجوما يُهتدى بها في الليالي المدلجة.

وقد ولع الأندلسيون بالأدب منثوره ومنظومه، وطلبه الملوك والأعلام في مجالسهم، قال المقري "وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ، والنظم والنثر، ومستطرفات الحكايات، أنبل علم عندهم، وبه يتقرب من مجالس ملوكهم وأعلامهم، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم، فهو غفل مستثقل، والشعر عندهم له حظ عظيم وللشعراء من ملوكهم وجاهة ولهم علية حظ ووظائف والمجيدون منهم، ينشدون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة ويوقع لهم بالصلات على أقدارهم"[(2)].

ولذا تبوأ الشعراء مكان الوزارة وخصوا بالمشورة والرأي، كما كان الأمر

(1) نظرات في اللغة عند ابن حزم، سعيد الأفغاني، مطبعة لبنان، بيروت، 1973، ص13،14.

(2) نفح الطيب 206/1، 207.

بالنسبة لابن الخطيب وتلميذه ابن زمرك الأندلسيين.

فهذه إذًا نظرة عن هذه الحياة السياسية والدينية والفكرية التي سادت في هـذ االـعصر، فصهرت النحو وأمدته بأسباب الوجود والبقاء والرفعة والعلو، ليتولد عن هـذه الحركـة مـذهب نحوي لا يقل أثرا فيما بعده عن نحو البصرة والكوفة وبغداد.

الفصل الثاني

الدراسات النحوية في المغرب والأندلس

قبل القرن السابع

أولا: أوليات الدرس النحوي

1. طور الظهور والتكوين
2. طور التقليد والارتقاء
3. طور الاكتمال والتمايز

ثانيا: مظاهر الدراسات النحوية قبل القرن السابع

1. الكتب والمؤلف
2. التفاسير
3. كتب القراءات القرآنية

ثالثا: ابن مضاء القرطبي والثورة على النحو المشرقي

1. الدوافع والغايات
2. مبادئ الثورة
3. المواقف من الثورة

أولا: أوليات الدرس النحوي

كان النحو من أجلّ المعارف التي وصل اهتمام رجال المغرب والأندلس بها، منتهاه، فنال عندهم الحظوة والجلال. وكان قرين كل معرفة تجعل من كتاب الله تعالى مادة للفهم والتدبر واستخراج الأحكام و التشريعات.

وقد مرّ النحو في هذه الربوع -قبل أن يصل القمة- بمراحل وأطوار، تمايزت أحيانا، وتداخلت في كثير من الأحيان، ولكن بدت جلية ملامح كل مرحلة وطور، ويمكن أن تقسم هذه الأطوال الثلاثة إلى:

1. طور الظهور والتكوين:

ويبدأ من منتصف القرن الثاني للهجرة، إلى نهاية القرن الثالث، وفيه غلب على دراسة النحو الطابع التعليمي والتأديبي، حيث كان المؤدبون، يغلب على اهتمامهم الفقه والحديث والقراءات مع مداخلة ذلك بشيء من النحو والعربية. وفي هذه المرحلة ظهر ما يعرف بالرحلات العلمية إلى المشرق، وقد كان النحو فيها لا يعدو كونه بضعة مسائل تلقى إلى المتأدبين بعيدا عن فروعه المكدة المضنية مع كثير من الفقه والشعر، والغريب وغيرها من المعارف، ولم يكن النحو حينها إلا قطعة مختارة فيها لفظ غريب ومشكلة نحوية توضح"[1].

وقد ذكر الزبيدي أن هؤلاء المؤدبين كانوا يعانون إقامة هذه الصناعة، فقال: "وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة هذه الصناعة، في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية والاعتلال لمسائلها.." [2].

(1) ظهر الإسلام 21/3.

(2) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي بمصر، ط1، سنة 1954، ص340.

2. طور التقليد والارتقاء:

ويبدأ مع مطلع القرن الرابع الهجري إلى منتصف القرن السادس، وقد شهد النحو في هذا الطور بعثا واتساعا من خلال انتقال الصناعة المشرقية في منهجها ومادتها إلى هذه، االبلاد من خلال عودة الراحلين إلى المشرق، وما جلبوه معهم من المعارف وعيون هذه الصناعة ككتاب سيبويه والكسائي وجمل الزجاجي، وكذا وفادة بعض المشارقة أنفسهم، وقد طال عمر هذا الطور وعرف باتساع التأليف النحوي. ولكن على طريقة المشارقة ووفقا لمناهجهم، فكثرت الشروح والتعليقات والمآخذ والمستدركات على الكتب المشرقية، وبدت روح التقليد في الآراء والمصنفات جلية، والملاحظ في آخر هذ االطور هو تنوع التآليف إذ لم تقتصر على النحو فقط بل جاوزته إلى الشعر والأخبار، فالنحوي إذًا كان أديبًا وشاعرًا ولغويًا وأيضا من المحيطين بعلوم الدين والفقه والحديث.

3. طور الاستقلال والتمايز:

ويبدأ من منتصف القرن السادس إلى منتصف القرن الثامن، وقد عرف النحو في هذا الطور، النضج والكمال والاستقلال في الآراء والمصنفات، وظهرت فيه عبقرية المغاربة والأندلسيين وإبداعهم النحوي، فكانت آراؤهم الجديدة في كثير من مسائل النحو وقضاياه، تنبئ عن وعي حقيق وإدراك واسع وفهم عميق. وكانت مصطلحاتهم كثيرا ما تخرج عن اصطلاحات المشارقة، أما مناهجهم فقد كانت من أهم مميزات نحوهم، بما سنوه من طرائق في تعليم النحو وتيسيره للطلاب. وحفل القرن السابع ومنتصف القرن الثامن بأعلام هذا الفن ليس في هذه البلاد فقط بل في تاريخ النحو العربي جميعه،فسرى خبر الجزولي(ت610 هـ) وطار ذكر ابن مالك الجياني (ت672هـ) ومعهما ابن آجروم (ت723هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، وغيرهم كثير.

1. طور الظهور والتكوين:

لئن كان النحو العربي في بدء تكونه ونشوئه مدينًا إلى ما كان دائرا على ألسنة

وأقلام المؤرخين لتاريخ الحركة اللغوية والنحوية، من فشو اللحن وفساد السلائق عند العامة -بل وبين الخاصة من الناس- وذلك سعيا لحفظ كتاب الله تعالى وصون أصالة هذه اللغة ونقائها وإبعادها عما يمكن أن يفسد فصاحتها أو ما استتبع ذلك من دواعي القومية والتمدن أو السياسة[1]،

فإن النحو في بلاد المغرب الإسلامي (المغرب والأندلس)، ما كان في حاجة إلى أن تكون له الدواعي نفسها حتى يقوم، ويستوى على عوده في هذه الربوع.

فقد كانت الأندلس وإفريقية أمصارا حل فيها الإسلام دينا جديدًا، رداؤه لغة جديدة لا عهد لأهلها بها، ولكنهم سرعان ما تلقوها، كما تلقوا هذا الدين بالإكبار والتجلة والتعظيم، سواءً بسواء، وقد كبر في نفوسهم ما ألفوا عليه من الفاتحين من استمساك بالكتاب العزيز، وإجلال لقدره، تلاوة وحفظا، إذ كان من طلائع الفاتحين من عمرت صدورهم به يتلونه آناء الليل وأطراف النهار، فربيت نفوس أهل البلد على حمل كتاب الله والتفكير فيه والإقبال على درسه تفسيرا وقراءة وبيان إعجاز، وقد حدثتنا كتب التراجم عن ثلة من هؤلاء الذين نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله تعالى، قال ابن الفرضي: "مسيب بن سليمان من أهل استجه روى عن أبي موسى الهواري، تأليفه في تفسير القرآن، وسمعهُ من مسيب ميكائيل بن هارون الاستيجي"[2].

وفي طبقات الزبيدي: "أبو موسى الهواري من أهل الفقه في الدين، وأول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس.. وله كتاب في القراءات، وكتاب في تفسير القرآن، كان ابن لبابة يرويه عن العتبي"[3].

وكان الشاطبي الضرير المقرئ (ت590هـ)، صاحب القصيدة التي سماها "حرز

---

(1) الأصول، تمام حسان،الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة،1979،ص25

(2) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ابن الفرضي، مطبعة المدني، ط2، سنة 1988، 150/2.

(3) ص275، 276. .

الأماني ووجه التهاني" في القراءات من أعظم ما ألف في علوم القراءة، وهي في ثلاثة وسبعين ومئة وألف بيت، لم يؤلف نظير لها إلى اليوم، وهي عمدة كل قارئ، قال عنها: "لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا وينفعه اللـه عز وجل، لأني نظمتها لله تعالى مخلصا في ذلك"(1).

وممن برز في رسم المصحف الشريف وصار حجة للعلماء في المشرق والمغرب، وترك مؤلفات عظيمة في ذلك الفن، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، فله كتاب "المحكم في نقط المصاحف" و"المقنع في علم الرسم"، وله أيضا "كتاب التيسير في القراءات" الذي اختصر منه الشاطبي قصيدته المشهورة(2).

وإذا كانت حال أهل المغرب هكذا مع كتاب اللـه تعالى، فإن شغفهم بعلم ما كان يدور حوله من درس كان لا يقل اهتماما، إذ به يكون الفهم، ويكون البصر بجميع وجوهه ومسائله، ولذا رأيناهم مقبلين غير مدبرين على تلقف العلوم والتزود منها. فكان انصرافهم للعلم لا شبيه له بين أهل عصرهم، قال المقري: "وأما حالة أهل الأندلس في فنون العلم فتحقيق الإنصاف في شأنهم في غير هذا الباب، أنهم أحرص الناس على التميز، فالجاهل الذي لم يوفقه اللـه للعلم؛ يجتهد أن يتميز بصنعة، ويربأ بنفسه أن يكون فارغا عالة على الناس، لأن هذا عندهم معظم من العامة والخاصة، ويشار إليه ويحال عليه، وينبه قدره بين الناس، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة وما أشبه ذلك، ومع ذلك فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرأون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرأن لأن يتعلموا، لا لأن يأخذوا جاريا، فالعالم منهم بارع، لأنه يطلب ذلك العلم بباعث من نفسه يحصله، على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه وينفق من عنده حتى يعلم"(3).

(1) شذرات الذهب، ابن العماد، مكتبة القدس، سنة 1350هـ 302،301/4

(2) شذرات الذهب 272/3.

(3) نفح الطيب 206/1.

وقد كان اهتمامهم بالعلم مضرب الأمثال، حتى إنهم كانوا لا يتركون فرصة تسنح لهم دون أن يغتنموها، فهذا أحمد بن محمد بن فرج من أهل جيان (ت366هـ)، "كان أهل الطلب يدخلون إليه في السجن ويقرأون عليه اللغة وغيرها"[1] فلم يحل السجن بينهم وبين الانتفاع بما عند هذا الرجل من العلم.

فسمت مكانة هؤلاء العلماء وعلت بين العامة والحكام، فأنزلوهم المكانة الرفيعة وأجروا عليهم الصلات العميمة، وكانوا عندهم محل السؤال والفتيا، فقد كان الواحد منهم يرسل الفرانق* إلى العالم كي يستفتيه في كلمة أو في مسألة من المسائل التي جرى ذكرها في مجلسه، أو دار حديث عنها بين متلاحين في حضرته، قال الزبيدي: "وكانت المشيخة من أهل موزور، يذكرون أن الفرانق كان يأتي من قرطبة من الخليفة محمد (ض) إلى خصيب الكلبي، يستفتي في الكلمة من اللغة والمسألة في العربية التي تحدث عندهم"[2].

ومن علو مكانتهم بين العامة ما شاع في بلاد المغرب من تسمية العالم بالفقيه، وقد كان لقبا فيه من التعظيم والتكريم ما فيه، قال المقري: "وسمة الفقيه عندهم جليلة، حتى إن المسلمين، كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه، وهي الآن بالمغرب بمنزلة القاضي بالمشرق، وقد يقولون للكاتب والنحوي فقيه، لأنها عندهم أرفع السمات"[3].

وكانت تدور بينهم في مجالس الأمراء ملاحاة، وخصومات، يظهرون فيها براعتهم واقتدارهم وتمكنهم، فقد حدث أن جيئ للمنصور أبي عامر صاحب الأندلس في مجلس أنسه بوردة، أول أوان ظهور الورد، وكان عنده صاعد بن حسن

(1) الصلة، ابن بشكوال،86/4.

(*) الفرانق: الرجل الذي يدل صاحب البريد على الطريق.

(2) طبقات النحويين ص281.

(3) نفح الطيب 206/1.

اللغوي البغدادي، فأراد ملاطفته وإبهاجه، فقال له مرتجلا:

أتتـــــك أبـــــا عـــــامر وردة   يحـــاكي لـــك المســـك أنفاســـها
كعـــــذراء أبصرهــــا مـــبصر   فغطـــــت بأكمامهـــــا راســـــها

فاستحسن الأمير والحاضرون ذلك، إلا ابـن العريـف النحـوي، فقـد غصـه الحسـد، وأراد تهدئة الإعجاب بصاعد، فقال: هي لعباس بن الأحنف، فناكره صاعد، فقام ابن العريف إلى بيتـه ووضع أبياتا وأثبتها في دفتر، وعاد قبل افتراق المجلس، وقال هي ذي:

عشـــــوت إلى قصر عباســــة   وقـــد جـــدل النـــوم حراســـها
فألفيتهــــا وهـــــي في خــــدرها   وقـــد صرع الشـــكر أُنَّاســـها
فقالـــت أســـارٍ عـــلى هجعـــة   فقلـــت بـــلى فرمـــت كاســـها
ومـــــــدت إلى وردة كفهــــــا   يحـــاكي لـــك المســـك أنفاســـها
كعـــــذراء أبصرهــــا مـــبصر   فغطـــــت بأكمامهـــــا رأســـها
وقالـــت خَـــفِ اللـــه لا تفضـــ   حـــن في ابنـــة عمـــك عباســـها
فوليـــــت عنهـــا عـــلى غفلـــة   ومـــا خنـــت نـــاسي ولا ناســـها

وخجل صاعد وحلف، فلم يقبل ذلك منه، وافترقوا على أنه سرقها[1].

فصناعة النحو عندهم إنما كانت وليدة حركة علمية دؤوب شملت جميع المعـارف التـي كانت سائدة رائجة، في إبانهم وعلى عهدهم، كالفقة والحديث والقـراءة والتفسـير، وهـي علـوم نالت جميها من المغاربة والأندلسيين اهتماما كبيرا، ولذلك رأينا هذه العلوم جميعا تلتقـي لـدى العالم ويكون له في كل منها حظ ونصيب.

(1) جذوة المقتبس، الحميدي، مطبعة دار السعادة بمصر، ص172، 183 بتصرف، بغية الوعاة 553/1.

وكان للفقه والنحو بين هذه العلوم التقدم، فكثيرًا ما كانت تجتمع الصفتان في الرجل، فيكون من المقدمين، وقد حفل تاريخ الأندلس والمغرب بالقضاة والنحاة، ولعل أولاهم بالتقديم منذر بن سعيد الذي ذكره الزبيدي في طبقاته وأثنى عليه[1]، وقد طارت شهرته وهو قاضي الجماعة بقرطبة، حين منع الخليفة الناصر من شراء دار لأيتام، وهو من روى كتاب (العين) للخليل عن أبي جعفر النحاس، وقال عنه المقري في النفح:

"قال منذر بن سعيد، كتبت إلى أبي علي البغدادي، أستعير منه كتاب الغريب، وقلت:

بحـــق ريـــم مهفهـــف ... وصـــــدغه المتعطـــــفْ
ابعـــــث إليّ بجـــــزء ... مـــن الغريـــب المصـــنفْ

فقضى حاجتي وأجاب بقوله:

وحــــق در تـــــألف ... بفيـــــك أي تـــــألفْ
لابعـــــثن بمـــــا قـــــد ... حـــوى الغريـــب المصـــنفْ
ولـــو بعثـــت بروحــــي ... إليـــك مـــا كنـــت أنصـــفْ[2]

وكان جودي النحوي المتوفى سنة 198هـ ممن ولي القضاء بألبيرة[3].

أجل كان بين النحو والفقه وشائج قوية، جعلت منهما يتلازمان كثيرا، وإن بدا أنهما يختلفان، ذكر أبو حيان قال: "حدثنا القاضي أبو حامد أحمد بن بشير، قال: كان الفراء عند محمد ابن الحسن، فتذاكرا في الفقه والنحو، حتى قال الفراء: قلَّ رجل أنعم

([1]) طبقات النحويين ص319،320

([2]) نفح الطيب 223/2-227

([3]) بغية الوعاة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت490/4

النظر في العربية وأراد علما غيره إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك عن باب في الفقه، فقال هات على بركة الله تعالى، فقال: ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو، فسها فيهما، فتفكر الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، فقال محمد: ولِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة وليس للتمام تمام. فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدميا يلد مثلك"[1].

فالنحو ليس مقيما للألسن فقط، بل هو أيضا أداة لتثقيف العقل وشحذ البصائر والأفهام، فلا غرو أن يكون النحاة في بلاد الأندلس على مثل هذه المكانة والحظوة عند خاصة القوم وعليتهم من الخلفاء والأمراء والوجهاء.

ولئن بدأ النحو في عرصات المساجد ومجالس الإقراء درسا مستفيضا، فإنه لم يكن بالأندلس إلا معرفة بسيطة ومسائل تقيم أود المتعلمين من أبناء الخلفاء خصوصا، فقد كانت صناعة التأديب في هذه البلاد، أول مظهر من مظاهر ممارسة هذه المعرفة ونشرها بين الطلاب والمتعلمين، وقد لقيت بين الأندلسيين رواجا كبيرا، إلا أنه ليس بين أيدينا من النصوص ما يهدي إلى معرفة كيف كان وضع التأديب إذ ذاك، والراجح أنه في هذه المجالس تكونت أولى البذور للحركة العلمية والنقدية "فالقصيدة الشعرية كانت تلقى عناية من حيث شرح المعاني وتقريبها للأذهان، وتتبع ما قد يكون فيها من المآخذ اللغوية والنحوية، إلا أننا نجانب الصواب في تقويمنا لهذه المجالس إذا قلنا إنها لم تكن على قدر كبير كما قد يظن"[2]. ولكنها كانت محاولات أولية جادة، ستنمو وتتكامل لتصير مظهرا من مظاهر البحث الدقيق الوافي، وقد وصف الزبيدي هؤلاء المؤدبين فقال: "وذلك أن المؤدبين كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم

([1]) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، 406/5.

([2]) نشأة النحو في الأندلس مع تحقيق كتاب الواضح للزبيدي ، د/منى إلياس، رسالة دكتوراه،جامعة عين شمس، ص04.

العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية.."[1].

ولهذا لم يكن يقصر هؤلاء النحاة عن الأدباء إلى الأفذاذ في شيء، وقد مرّ بنا من قبل مثال لحضور بداهة وتمكن صاعد اللغوي في مجلس أبي عامر، ولتمكن ابن العريف النحوي من صناعة الشعر، وقد حكى صاحب المعجب، حديثا عجبا عن أبي جعفر الحميري، وقد لازمه نحو سنتين، فما رأى أروى منه لشعر قديم ولا حديث، ولا أذكر بحكاية تتعلق بأدب أو مثل سائر أو بيت نادر أو سجعة مستحسنة منه، قال المراكشي: "قال لي ولده عصام -وقد رأيت عنده نسخة من شعر أبي الطيب، قرئت عليّ أو أكثرها، فألفيتها شديدة الصحة، فقلت له: لقد كتبتها من أصل صحيح، وتحرزت في نقلها، فقال لي: ما يمكن أن يكون في الدنيا أصل أصح من الأصل الذي كتبت عنه، فقلت له: أين هو؟ فقال لي: عن يمينك، فعلمت أنه يريد الشيخ، فقلت: ما على يميني إلا الأستاذ، فقال لي: هو أصلي، وبإملائه كتبت، كان يملي عليّ من حفظه، فجعلت أتعجب، فسمع الأستاذ حديثنا، فالتفت إلينا وقال: فيم أنتما؟ فأخبره ولده الخبر، فلما رأى تعجبي قال: بعيدا أن تفلحوا، يعجب أحدكم من حفظ ديوان المتنبي؟ والله لقد أدركت أقواما لا يعدون من حفظ كتاب سيبويه حافظا ولا يرونه مجتهدا"[2].

فعلى مثل هذا الحميري أو قريبا منه كان أولئك المؤدبون، وقد مكنهم هذا من أن يغشوا قصور السلاطين والأمراء، فيعهدوا إليهم بأبنائهم وأولياء عهودهم، فكانوا معقد رجائهم في نبوغ هؤلاء الأبناء كي يكونوا خير من يخلفهم في ولاية الأمر من بعدهم. وقد كان ذلك مما رفع شأن العلماء وأعلى مقامهم عند الخاصة والعامة.

---

(1) طبقات النحويين، ص336،337.

(2) المعجب، المراكشي ص301،302.

وقد بلغ هؤلاء العلماء والحفظة درجات استحقوا بها أن يُماثلوا بمن عدوا شموسا للعلم والأدب في عصرهم لا يقلون عنهم ولا يقفون دونهم، فقالوا: إن محمد بن يحيى الرباحي النحوي "كان لا يقصر عن أكابر أصحاب محمد بن يزيد المبرد"[(1)]، ومحمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي الأندلسي النحوي، المعروف بالرباحي، قال عنه ابن الفرضي، "أصله من جيان وكان علمه الغالب عليه علم العربية، وكان فيها إماما كبيرا، لا يقصر عن أكابر أصحاب المبرد"[(2)].

وصار بعد هذا -كثير منهم- بمنزلة الكسائي عند هارون الرشيد، وابنيه، ومن هؤلاء:

1. جودي بن عثمان الموروري القيرواني الأصل القرطبي الإقامة، الذي قال عنه ابن الخطيب: "كان نحويا عارفا، درس العربية وأدّب بها أولاد الخلفاء، وظهر على من تقدمه"[(3)].

2. الغازي بن قيس، كان ملتزما للتأديب بقرطبة أيام دخول عبد الرحمن بن معاوية، ثم رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك للموطأ، وهو أول من أدخله للأندلس، أدرك من رجال اللغة الأصمعي ونظراءه، واستأدبه هشام والحكم لأبنائهما، قال الزبيدي: وأظنه أدب ولد عبد الرحمن بن معاوية، توفي سنة 199هـ[(4)].

3. سعيد بن عيشون: من أهل ألبيرة، ويكنى أبا عثمان، كان نحويًا شاعرًا بليغا، استأدبه بعض أولاد الخلافة، سمع من عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفي سنة 238هـ أو 239هـ[(5)].

([1]) جذوة المقتبس ص84.

([2]) تاريخ العلماء 71/2.

([3]) بغية الوعاة 490/1.

([4]) طبقات النحويين ص277.

([5]) بغية الوعاة 585/1.

4. بكر بن عبد اللـه الكلاعي: من أهل قرطبة، كان مؤدبا لأولاد الخلفاء في النحو والشعر، ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من نحاة الأندلس، وقال عنه: "كان من أهل العلم والأدب"[1].

5. أبو عبد الملك عثمان بن المثنى: من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق فلقي أبا تمام، فقرأ عليه شعره وهو من أدخله إلى الأندلس، أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي وغيره، وتوفي سنة 273هـ وقد بلغ تسعة وتسعين سنة[2].

6. عبد اللـه بن سليمان بن المنذر بن عبد اللـه بن سالم المكفوف، المعروف بـ دَرْوَد، كان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر ويمدح الملك، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من نحاة إفريقيا، استأدبه الناصر لدين اللـه لولده، وتوفي سنة 324هـ[3].

7. هشام بن الوليد بن محمد الغافقي القرطبي، كان عروضيا نحويا، وأدب ولد أمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد، ثم أدب بعده ولي عهده الحكم المستنصر باللـه، وكان علم العروض أغلب عليه من علم العربية، توفي سنة 317هـ[4].

8. عبد اللـه بن حرب بن إبراهيم بن عبد الملك بن يحيى بن إدريس الكلابي النحوي من قرطبة، كان مؤدبا بالعربية توفي سنة 334هـ[5].

9. محمد بن حمدون الغافقي الوراق، أصله من موورور قرب قرطبة، وسكن إشبيلية، وعني بتقييد اللغة وحفظها، وكان حسن الخط ضابطا، وأدب بالعربية ومات سنة 340هـ[6].

---

(1) طبقات النحويين ص288.

(2) طبقات النحويين ص288، تاريخ العلماء 346/1.

(3) طبقات النحويين ص323.

(4) تاريخ العلماء 41/2.

(5) بغية الوعاة 36/2.

(6) السابق 97/1.

10. أحمد بن محمد الأعرج الغازي القيسي، سمع الحديث ورواه، ثم مال إلى النحو فغلب عليه، وقيل إنه طلبه ليستعين به على علم الحديث والفقه، كثر عياله، فجعل التأديب عونا له على ما يلزم لمؤنتهم، قال الزبيدي، كان مهيبا في تأديبه، وكان لا يجترئ أحد ممن تأدب عنده أن يظهر غير الجد، وكان يلقب بالقاضي، توفي سنة 345هـ[1].

11. علي بن الحسين التنوخي المعروف بالخروني، كان معلما يؤدب بعض أولاد السلاطين، وكان حافظا للأشعار، وكانت صنعة الشعر تسهل عليه جدا، ذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة.

12. محمد بن يحيى الرباحي، وهو أبو عبد اللـه بن محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي، كان حاذقا بعلم العربية، دقيق النظر فيها استأدبه أمير المؤمنين الناصر لولده المغيرة، ثم صار بعد ذلك إلى خدمة أمير المؤمنين المستنصر باللـه، في مقابلة الدواوين والنظر فيها، وتوسع له رحمه اللـه في المنزل والجراية، ولم يزل لديه أثيرا، وعند طبقات الملوك معظما مبجلا حتى توفي سنة 358هـ[2].

13. الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بابن العريف النحوي، قال ابن الفرضي: "كان نحويا مقدما، فقيها في المسائل، حافظا للرأي، خرج إلى مصر ورأس فيها، ومات سنة 367هـ قلت: وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربية مائتا ألف وجه، واثنان وسبعون ألف وجه وثمانية وتسعون وجها"[3].

---

(1) طبقات النحويين ص 267.

(2) طبقات النحويين ص 335-340.

(3) بغية الوعاة 527/2.

الرحلة إلى بلاد المشرق:

كانت الرحلة العلمية إلى بلاد المشرق خصوصا أهم رافد من الروافد التي أغنت النحاة الأوائل المتأخرين منهم، بما كانت تتوق نفوسهم إليه من التزود بالعلم، ولقد كانوا لا يبخلون بجهد ولا مال في سبيل أن يتم لهم ذلك، وكان الحج إلى بيت الله الحرام مقصدًا من المقاصد التي جعلت هؤلاء العلماء من نحاة وفقهاء ومحدثين، يجدّون في السير إليها، وكانوا في أثناء ذلك يعرجون على مصر أو العراق أو بلاد الشام، وقد أغراهم ما وجدوا هنالك من معين ثر في شتى العلوم، وعلوم العربية منها على وجه الخصوص.

وكثيرا ما اعترض هؤلاء العلماء في رحلاتهم أو إقاماتهم بعيدا عن أوطانهم، متاعب وأخطار، ولكنهم لم يكونوا ليتحولوا عن غاياتهم أو لينثني لهم عزم، أو لتفل لهم إرادة، فهذا صاحب المُغرب، يحدثنا عن الزاهد عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري القرطبي، قال: "كنت بمصر، وشهدت العيد مع الناس، فانصرفوا إلى ما أعدوه، وانصرفت إلى النيل، وليس معي ما أفطر عليه إلا شيء من بقية ترمس بقي عندي في خرقة، فنزلت إلى الشط، وجعلت آكله وأرمي بقشره إلى مكان منخفض تحتي، وأقول في نفسي: ترى إن كان بمصر في هذ االعيد أسوا حالا مني؟ فلم يكن إلا ما رفعت رأسي وأبصرت أمامي، فإذا رجل يلقط قشر الترمس الذي أطرحه ويأكله، فعلمت أنه تنبيه من الله عز وجل فشكرته"[1].

فعلى جلالة قدر هذا الرجل وهو الفقيه العالم بالحديث، المجود، لم يجد ما يفطر عليه يوم العيد. وربما كانت الفاقة تضطر الواحد منهم أن يبيع أنفس ما عنده وهي كتبه بثمن بخس، وهو الضنين بها في غير حاله، قال بعضهم: "كان لأبي علي القالي نسخة من الجمهرة بخط مؤلفها، وكان قد أعطي بها ثلاثمائة مثقال، فأبى، فاشتدت به الحاجة فباعها بأربعين مثقالا، وكتب عليها هذه الأبيات:

---

(1) المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب،ص 167.

أنســت بهــا عشريــن عامــا وبعتهــا   وقــد طــال وجــدي بعــدها وحنينــي
ومــا كــان ظنــي أننــي ســأبيعها   ولــو خلــدتني في الســجون ديــوني
ولكــن لعجــز وافتقــار وصــبية   صــغار علــيهم تســتهل شــؤوني
فقلــت ولم أملــك ســوابق عــبرة   مقالــة مكــوي الفــؤاد حــزين
وقــد تخــرج الحاجــات يــا أم مالــك   كــرائم مــن رب بهــن ضــنين

قال: فأرسلها الذي اشتراها وأرسل معها أربعين دينار أخرى"[1].

أو قد يصاب أحدهم في نفائسه من كتب ومؤلفات فلا يبدي جزعا ولا ألما، بل نجد منه العزة والثقة، وقد كان أبو موسى الهواري، ممن أصيب في كتبه، فما وهن لما أصابه ولا ضعف ولا استكان، قال عنه الزبيدي في التعريف به في طبقاته: "أبو موسى الهواري، هو من أهل الفقه في الدين وأول من جمع الفقه في الدين وعلم العربية، ورحل في أول خلافة للإمام عبد الرحمن بن معاوية (ض) فلقي مالك ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي وأبا زيد الأنصاري، ونظراءهما، وداخل الأعراب في مجالسها.

ولما صدر عن سفره عطب بنحو تدمير[*]، فذهبت كتبه، أخبرني محمد بن عمر بن عبد العزيز عن بعض المشيخة، قال: قصد شيوخ أهل استجة، أبا موسى يهنئونه بقدومه ويعزونه بذهاب كتبه، فقال لهم: ذهب الخرج وبقي ما في الخرج، أنا شعبي زماني، فليسألني من شاء منكم عما شاء"[2].

ولكثرة هذه الرحلات التي عرفتها بلاد المغرب والأندلس من العلماء، فقد كثر الحديث عنها في كتب التراجم والأخبار والأدب، وقد خص المقري، رحلات هؤلاء

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، المكتبة العلمية، بيروت، سنة 1992، 95/1.

(*) اسم محلة شرقي قرطبة.

(2) طبقات النحويين ص 275.

العلماء ببحث طويل أفرد له مجلدا ويزيد في كتابه "نفح الطيب"[1].

وفي طليعة هؤلاء الذين رحلوا، جودي ابن عثمان المتوفي سنة ثمان وتسعين ومئة، وكذلك الغازي بن قيس الذي توفي سنة تسع وتسعين ومئة، قال عنه الزبيدي: "رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك للموطأ وهو أول من أدخله إلى الأندلس، وأدرك نافع بن أبي نعيم وقرأ عليه وهو أول من أدخل قراءته"[2].

وندرك أن هذه الرحلات كانت تؤتي ثمارها بلقاء الأعلام من العلماء، أمثال الأصمعي والمازني والكسائي والفراء وأبي حاتم السجستاني والرياشي والزيادي وأبي جعفر الدينوري وأبي جعفر النحاس وابن ولاد وغيرهم.

وهكذا نرى هؤلاء المغاربة شدوا الرحال لكي ينقلوا إلى بلادهم العلم الكثير من اللغة والشعر والنحو والفقه والحديث ويتمثل ذلك في أمهات الكتب التي وقع اختيارهم عليها، ككتاب العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب الكسائي وجمل الزجاجي، كما يتمثل في شرف الحظوة بالجلوس إلى ذلك الرعيل من العلماء الذين شهد لهم بفضل التقدم والتمكن كالإمام مالك وسحنون بن سعيد القيرواني وغيرهما من المحدثين والفقهاء.

وإذا شئنا أن نمثل لهؤلاء الراحلين، فإنا سنكتفي بمن رحلوا في هذه المرحلة التي تمتد حتى نهاية القرن الثالث، ومنهم:

1. جودي بن عثمان النحوي (ت198هـ) وهو من نحاة الأندلس، وقيل المغاربة[3]، ورد العراق وأخذ من الكسائي والرياشي، وقيل إنه أو من أدخل كتاب الكسائي[4]، وألف كتابا في النحو، لكنه لم يصل إلينا.

(1) ينظر نفح الطيب المجلد الثالث والرابع.

(2) طبقات النحويين ص 271-277.

(3) نشأة النحو،محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط3، ص225.

(4) طبقات النحويين 278،279 وبغية الوعاة 490/1.

2. الغازي بن قيس: الذي رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك للموطأ، وأدخله وأدرك نافعا، وكان أول من أدخل قراءته الأندلس، وقد لقي الأصمعي ونظراءه[1]، توفي سنة 199هـ

3. أبو موسى الهواري: وهو كما يقول الزبيدي "أول من جمع بين الفقه وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل، فلقي مالك ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي وأبا زيد ونظراءهما، وداخل الأعراب في مجالسها، وله كتاب في القراءات[2]، وله قصة طريفة في ضياع كتبه ذكرناها فيما سبق.

4. أبو عبد الله محمد بن عبد الله القرطبي، الذي رحل إلى المشرق وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري المعروف بورش قراءاته وأدخلها إلى الأندلس، قال الزبيدي، "وكان عالما بالقرآن، بصيرا بالعربية"[3]، وكان معاصرا لجودي النحوي[4].

5. أبو المعلي عباس بن ناصح الثقفي رحل مع أبيه إلى مصر وتردد في الحجاز طلبا للغة العرب، ودخل العراق فلقي الأصمعي وغيره، واجتمع بالحسن بن هانئ (أبي نواس)، وأقرّ له بالأفضلية، وكان شاعر القوم في زمنه، وروي أنه في حلقة جودي بن عثمان أنكر عليه (عباس) قوله:

يشهد بالإخلاص نوتيها ... لله فيها وهي نصراني

فلحّن حين لم يشد الياء في (نصراني) وكان في المجلس أحد أصحاب عباس، فساءه ذلك، فقصد إليه، فلما طلع على عباس قال له: ما أقدمك -أعزك الله- في هذا الأوان. قال أقدمني لحنك، قال العباس: وكيف ذلك؟ فأعلمه بما جرى من القول في

(1) طبقات النحويين ص271-277.

(2) نفسه ص 275،276.

(3) طبقات النحويين ص 293، بغية الوعاة 151/1.

(4) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف ط9، ص 289.

البيت. فقال: هلا أنشدتم بيت عمران بن حطان:

يومًـــا يمـــانٍ إذا لا قيـــت ذا يمـــن وإن لقيـــــت معـــــدّيا فعـــــدناني

توفي سنة 230هـ[1].

6. عبد اللـه بن الغازي بن قيس، كان مـن أهـل العلـم بالعربيـة والشـعر واللغـة، والتأديـة لقراءة نافع، توفي سنة 230هـ[2].

7. أبو محمد بن عبد السلام المعـروف بالخشـني، رحـل إلى المشرق فلقـي المـازني وأبـا حـاتم السجستاني وإبراهيم ابن خداش، ونزل بغداد، وروى عن الأصمعي،وتوفي سنة 286 هـ[3].

8. محمد بن عبد اللـــه الغـازي، رحـل إلى المشرق فلقـي الريـاشي وأبـا حـاتم وإبـراهم بـن خداش، وجلب معه علما كثيرا توفي بطنجة سنة 296هـ[4].

9. أبو الحسن طاهر بن عبد العزيز الرعيني، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق واليمن وأخـذ من علمائها، قال عنه الزبيدي: "كان من أهل العلم باللغة والغريب، وروايـة الحـديث"[5]، وقال عنه ابن الفرضي: "كان علم اللغة والخبر أغلـب عليـه، ولم يـك بالحـديث ولا بالفقـه كبير علم"[6] توفي سنة 304هـ

10. الأفشـنيق، محمـد بـن مـوسى بـن هاشـم بـن يزيـد، رحـل إلى المشرق فلقـي أبـا جفعـل الدينوري وانتسخ عنـه كتـاب سـيبويه مـن نسـخته، وأخـذه عنـه روايـة كـما أخـذه عـن

---

(1) بغية الوعاة 28/2.

(2) طبقات النحويين ص 271، بغية الوعاة 51/2.

(3) طبقات النحويين ص 290، بغية الوعاة 127/1.

(4) طبقات النحويين ص 289، وسماه السيوطي في بغية الوعاة محمد بن عبد الله بن الغازي بن قيس 139/1.

(5) طبقات النحويين ص297.

(6) تاريخ العلماء 243/1.

المازني، وله كتب مؤلفة في الأدب منها: شواهد الحكم وطبقات الكتاب[1]، ويغلب الظن أنه أول من أدخل "الكتاب" إلى الأندلس، توفي سنة 307هـ[2].

وإلى جانب هؤلاء النحاة الذين علا شأنهم على أقرانهم وذاع صيتهم في سماء النحو ببلاد الأندلس فقد لمع نجم نحاة آخرين في بر المغرب وإفريقية دون أن يعرف لهم ترحال إلى بلاد المشرق وقد بلغ علمهم حدا ضاهوا فيها أعلام المشارقة أو ربما جاوزوهم، وسنورد طائفة من هؤلاء الأعلام الذين أرخ لهم الزبيدي في طبقاته، وذكرهم السيوطي في بغيته:

1. أبو الوليد المهري، وهو عبد الملك بن قطن، شيخ أهل اللغة العربية والنحو والرواية، ورئيسهم وعميدهم والمقدم في عهده وزمانه عليهم، كما قال الزبيدي، أخذ اللغة والنحو عن ابن الطرماح، وعياش بن عوانة، وأبي عبد الرحمن المقرئ، وكثير من الأعراب، وكان مبجلا عالي القدر عند ولاة الأمر والوجهاء من الناس، وروى الزبيدي عن أبي عبد الله الداروني قال حدثني حمدون النعجة النحوي -وكان تلميذا لأبي الوليد- قال: كنا عند المهري يوما، فقال، أخرجوا بنا إلى مأجل* مهوية نتفرج، فخرجنا وجلسنا حوله إلى أن مرّ بنا نحو عشرين بغلا أو أكثر، ومعها رجل راكب، فلما رأى المهري عدل إليه ونزل، ثم قال: له يقرأ عليك مولاي السلام، ووجه إليك بهذه الدواب، وهي محملة طعاما وعسلا وخلا وزيتا، وبهذه العشرين دينارا فاقبضها، فقبضها منه تكرما، ثم دمع وقال: ذهب الناس، إنا لله وإنا إليه راجعون، أبو علي بن حميد يوجه إلي بهذا، قال حمدون فقلت له:

---

(1) طبقات النحويين ص 305، بغية الوعاة 152/1، وسماه السيوطي الأفشين وجعل وفاته في 309هـ

(2) ينظر: نشأة النحو للطنطاوي ص 226.

(*) المأجل: البِركة العظيمة، وكان بالقيروان مأجل اتخذه الناس متنزها.

احمد اللـه واشكره فإن هذا كثير، قال فنظر إليّ وهو مغضب ثم قال: هو كثـير لـك ولمثلـك، وأما لي، فلا[1]، فكأنما أراد أن رفعة شأنه فوق هذ العطاء.

وله كتب كثيرة منها: تفسير مغـازي الواقـدي، وكتـب تسـمى كتـب الألفـاظ، وكتـاب في اشتقاق الأسماء، قال الزبيدي لم يأت به قطرب[2]، توفي سنة 253هـ وقد عمر طويلا[3].

2. حمدون النحوي: وهو أبو عبد اللـه حمـدون بـن اسـماعيل المعـروف بالنعجـة، وكـان مـن تلامذة المهري وكان مقدما في عهد المهري في اللغة والنحو، بل يقال إنه كـان أعلـم في النحـو من أستاذه المهري، قال الزبيدي: "وهو في الغريـب والنحـو الغايـة التـي لا بعـدها"[4]، كـان يحفظ كتاب سيبويه، وهو أول نحوي من المغرب وصـف بهـذ االوصـف، فكـان حفظـه لـه دليلا على قدم دخول الكتاب إلى هذه البلاد، وقد روى حمدون هذا فقال: كنت جالسا عند أبي الوليد المهري، فأردت شرب ماء،وكانـت لـه جاريـة تسـمى "سلاَّمة" وربمـا سـماها "سـل لئيمة" إذا غضب عليها، فقلت يا سلامة، اسقني ماءً، فأبطأت فقلـت: "أرى سـل لئيمـة قـد أبطأت"

فقال المهري: وعلة إبطائها في الكسلْ

ولا تعملـــن نظـــرًا في الكتـــاب　　　ومـا شـئت مـن علـم نحـوٍ فسـل

قلت:

فإنـــك بحــــرٌ لنـــا زاخـــر　　　يظـــلّ وأمواجـــه ترتكـــل

([1]) طبقات النحويين ص253، بغية الوعاة 114/2.

([2]) طبقات النحويين ص250.

([3]) نفسه ص 253، وقال السيوطي في البغية سنة 256هـ

([4]) ينظر: طبقات النحويين ص249 ،250.

فكأن أبا الوليد كان على علم بما حواه الكتاب وقد أحاط به فهما.

وكانت وفاة حمدون بعد المئتين[1]، وكانت له كتب في النحو[2].

3. أبو محمد عبد الله المكفوف النحوي من أهل سرت، كان من أعلم الناس بالعربية، والغريب وأيام العرب وتفسير المشروحات، أدرك المهري وأخذ عنه وصحب حمدون حتى علا عليه، له كتب كثيرة في اللغة العربية والغريب، وله كتاب في العروض من أفضل ما ألف، وإليه رحل التلامذة من جميع إفريقية والمغرب، وكان ذا حفظ عجيب، فقد روي أنه كان يقول لحمدون، اقرأ علي الكتاب، فإذا فرغ قال أعد ثانية، ثم يقول: رده على صاحبه، ومتى شئت فتعال حتى أمليه عليك[3]. توفي المكفوف سنة 308هـ.

4. خلف بن مختار الطرابلسي، كان صاحب نحو ولغة وكان جيد الحفظ لشعر العرب، وممن يقرضه أيضا[4].

5. ابن الحداد: وهو أبو عثمان معبد بن محمد الغسَّاني، كان عالما بالعربية كثير الجدل ثابت الحجة حاضر الجواب له كتب كثيرة منها: توضيح المشكل في القرآن وكتاب الآمالي وكان يشبّه بأحمد بن حنبل في صبره على محنة خلق القرآن[5].

2- طور التقليد والارتقاء:

بدأ النحو في بلاد المغرب الإسلامي يتسنم الذروة ويرتقي في مدارج الصناعة بدءًا من مطلع القرن الرابع الهجري، فقد كان لعامل الاستقرار السياسي والتشجيع

(1) نفسه ص257.

(2) نفسه ص 256.

(3) إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ط1، سنة 1986، 198/2،197.

(4) طبقات النحويين ص259.

(5) طبقات النحويين ص263.

الذي لقيه العلماء في هذه الربوع من قبل الحكام، أثر جلي على هذه الصناعة، ثم إن حركة الهجرة إلى هذه الديار، والتي عرفت في هذا الزمن، كانت عاملا مهما في إغناء وإثراء الحركة العلمية التي كانت تدور في فلك اللغة والأدب وعلومهما.

فقد عرف هذ االقرن رحلة كثير من جهابذة هذ االفن وعلى رأسهم أبو علي القالي (ت396هـ)، الذي رعاه الحاكم المستنصر ولي عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر أحسن رعاية، ونزل القالي قرطبة سنة 330هـ وقاد فيها وفي الأندلس جميعها نهضة علمية، لغوية ونحوية خصبة، كان معوله فيها ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق(1).

وآب علماء الأندلس ونحاتها الذين رحلوا إلى المشرق ومعهم معارف اقتبسوها من علمائه ومؤلفات حملوها من نحاته النابهين، وائتلفت في هذه الديار جمهرة من النحاة لتقيم صرح النحو عاليا، واتشرت صناعته في سائر المدن، وكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر، فكان غير عجيب لما فسدت السليقة بالبادية في أواسط القرن الرابع الهجري وانصرف علماء المشرق إلى درس ما حفظوه ودونوه من كلام العرب، أن يصنع كذلك -بعد حين- المغاربة والأندلسيون في اجتزائهم بما نقلوا من ألسنة وكلام العرب المروي لهم من علماء المشارقة، والقواعد التي تلقوها منهم، وعكفوا على ما حصلوا عليه وصدقوا العزيمة في تثمير ما عندهم(2).

وأنجب هؤلاء النحاة جيلا من الدارسين، أكب على مدارسة أجل آثار المشارقة من أمثال: ابن القوطية (ت367هـ) صاحب كتاب "الأفعال وتصاريفها" ومحمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ) صاحب كتاب "الواضح" الذي عد أول مؤلف في النحو المغربي والأندلسي، وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي (ت382هـ) الذي لم يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها، وأحمد بن أبان (ت382هـ)، وله شرحان

---

(1) المدارس النحوية ص290.

(2) نشأة النحو ص220.

على كتاب الكسائي والأخفش[1].

وقد طبع النحو المغربي في هذه الفترة بطابع التأثر بأنحاء المدارس النحوية في المشرق، الكوفة والبصرة وبغداد، وإن كانت سمة التأثر بالاتجاه البصري أطغى وأبين رغم تأخر وصول كتاب سيبويه إلى أواخر القرن الثاني وبداية الثالث على يد حمدون النحوي القيرواني، عن كتاب الكسائي الكوفي، الذي جاء به جودي النحوي في زمن متقدم سابق عن هذا، إلا أن أثر النحو البصري كان أوسع.

وسنتبين أثر كل مذهب من هذه المذاهب النحوية على البحث النحوي في بلاد المغرب من خلال أهم الآثار المؤلفة في هذه الفترة.

أ- أثر الاتجاه البصري على النحو المغربي:

كانت البصرة دار النحو الأولى، ومنشئة هذه الصناعة، والسباقة إلى رياضة هذا الفن، وقد كان لمدرستها فضل الانتشار والذيوع على نظيرتها في الكوفة بكثرة نحاتها وأوليتهم، وتفرقهم في كل الأمصار، ولما كانت عليه سمعة كتاب سيبويه أمام النحاة فيها، فقد كان هذا الكتاب أعجوبة الدهر الخالدة، فهو منذ أُلِّف، استفرغ عناية العلماء به، لذا قال المازني (ت249هـ): "من أراد أن يصنع كتابا في النحو ككتاب سيبويه، فليستحِ"[2]. وبلغ هذا الكتاب من الشهرة والتفرد والإحاطة بأصول فن النحو، حد قول صاعد بن أحمد البغدادي (ت417هـ): "لا أعرف كتابا في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط ذلك، غير ثلاثة كتب، أحدها المجسطي لبطليموس، والثاني كتاب أرسطو طاليس في علم المنطق والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي فإن كل واحد من هذه، لم يشذ عنه من أصول فنه

---

(1) المدارس النحوية ص291.

(2) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص39.

شيء، إلا ما خطر له"[1].

لقد كان "الكتاب" أول كتب النحو التي حفظها لنا التاريخ، وأوفاها وأعلاها قدرا وأسعدها حظا، ويكفيه فخرا أنه عرف من غير معرف وخص من غير إضافة، فكان إذا قيل الكتاب لم تنصرف الأذهان إلا إليه، ولم تتجه العقول إلا نحوه، وتذكر الروايات أن كتاب سيبويه كان علما عند النحويين، فكان يقال: بالبصرة فلان يقرأ الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه[2].

وعلى الرغم من عدم معرفة تاريخ محدد لدخول الكتاب إلى بلاد المغرب الإسلامي، غير ما نعرفه من أن حمدون النحوي الملقب بالنعجة المتوفي بعد المئتين -على ما ذكر الزبيدي[3]- كان يحفظ كتاب سيبويه، ما يدل على معرفة النحاه به في هذا العصرقبل هذا التاريخ، إلا أن الرواة يكادون يجمعون على أن الأفشنيق محمد بن موسى الأندلسي (ت307هـ)، كان أول من نقل كتاب سيبويه من مصر حفظًا ونسخًا عن أبي علي الدينوري، وأدخله الأندلس.

وقد حظي "الكتاب" في الأندلس بالحفاوة نفسها والإجلال عينه الذي عرفه في بلاد المشرق، فتنافس النحاة على حفظه ودرسه وإقرائه والتعليق عليه، فحفظه حمدون النحوي وابن الوزان القيرواني (ت346هـ)، ومنهم من بقي ردحا من الزمن لا يعرف سواه، ومنهم من كان يكمل قراءته كل خمسة عشر يوما، قال القفطي: "إن عبد الله بن الحسين بن الوليد، كان يختم كتاب سيبويه كل خمسة عشر يوما"[4].

كما أكبوا عليه يشرحونه ويعلقون عليه ويستدركون، فناءت بتأليفهم الحمول، قال الأستاذ علي النجدي: "قد رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنون أتتبع دراسات

(1) معجم الأدباء 500/4.

(2) أخبار النحويين البصريين ص39.

(3) طبقات النحويين ص256.

(4) إنباه الرواه 25/1.

الكتاب، وأستوعبها إحصاءً وعدًا، فإذا للأندلس وما بسامتها من بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليه قرابة خمسة وعشرين، ولمصر أربع لا غير، وليس هذ التفاوت بعجيب، ففي الشرق كان مقر الخلافة العباسية وفي المغرب كان مقر دولة أخرى عربية تنافس الخلافة وتحرص على أن تجاريها في كل ميدان"[1].

وكانت مكانة الرجل العلمية عندهم، تضيع وينظر إليه بعين الازدراء والمهانة، إذا كان لا يقرأ الكتاب، فقد روي أن أحمد بن عبد النور المالقي "كان عالما بالنحو لكنه لا يقرأ الكتاب، فكان الناس إذا ذكر يقولون: هل قرأ كتاب سيبويه؟ فيقال: لا، فيقولون: لا يعرف شيئا"[2].

فمن الطبيعي إذا أن يؤخذ الناس في بلاد المغرب والأندلس بالكتاب ويقبلوا عليه شرحا، إذ كان هذا الكتاب من العسر على الفهم والاستغلاق ما يحمل ويدعو إلى هذ االشرح، وقد عانى الناس من صعوبته، فقد روى المبرد عن المازني أنه قال: قرأ علي رجل كتاب سيويه في مدة طويلة، فلما بلغ آخره، قال لي: أما أنت فجازاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمت منه حرفا"[3].

ومن هنا جاءت الضرورة لشرحه وإيضاح غامضه وبيان مشكله وتقريب بعيده، وقد تصدى لهذا الأمر علماء كثر من المشرق والمغرب، فكان من المشارقة الأخفش الأوسط (ت338هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت368هـ) والرماني (ت384هـ) وكان من المغاربة في هذا العصر القرن الرابع والخامس والسادس هارون بن موسى القرطبي (ت401هـ) والأعلم الشنتمري (ت479هـ). وتجلت صعوبة الكتاب في كثير من المظاهر منها:

---

(1) سيبويه إمام النحاة، على النجدي، مطبعة لجنة البيان العربي، ط1، ص126.

(2) بغية الوعاة 331/2.

(3) خزانة الأدب، البغدادي، تقديم محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت 179/1.

1. صعوبة ألفاظه وعباراته وتراكيبه واستغلاق الفهم منها لتداخل التراكيب، قال ابن كيسان: "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى شرح وإيضاح لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ"[1].

ومثال ذلك ما أورده سيبويه في شرحه وتعليقه على البيت[2]:

أرواح مـــــــــــودع أم بكــــــــــــور   أنـــــــت فـــــانظر لأي ذاك تصـــــير

قال سيبويه: "فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حالة المنصوب في النصب، يعني أن الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره، كما كان المنصوب ما هو سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببه تفسيره في الذي ينصب على أنه شيء هذا تفسيره"[3]، وهذا النص كما نرى به من الغموض والالتواء، ما يحتاج إلى تفسير وشرح.

2. وجود ما يشبه الخلط في ترتيب أبواب الكتاب، يقول الأستاذ النجدي: "إن هناك أبوابا تبدو في مواضعها غريبة مقحمة، لم أستطع أن أجد تأويلا لمقامها.. وأحتمل أن يكون مرد ذلك إلى اختلاط أوراق الكتاب بعد صاحبه"[4].

3. في الكتاب كثير من ظلال الغموض والإبهام "وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة،

(1) نفسه 179/1.

(2) الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت 140/1.

(3) الكتاب 141/1.

(4) سيبويه إمام النحاة 160.

فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء، وكثيرا ما يوجد في موضع يفتقر إلى شيء من البسط"[1].

ومن أمثلة ذلك، تمثيله بمثال: "ما أغفله عنك شيئا"[2]، فقد ظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون موضع حذف الفعل، حتى جاء الزجاج، فقال: إن العبارة تعليق على كلام قد تقدم، كأن قائلا قال: "زيد ليس بغافل عني" فأجابه صاحبه: "ما أغفله عنك شيئا" على تقدير، انظر شيئا[3].

4. عناوين الأبواب طويلة، مما يجعل القارئ عاجزا عن فهم المقصود من العنوان، إذ لابد من قراءة كل الباب أو جزء منه، حتى يتضح المعنى المقصود، مثل باب المفعول المطلق الذي سماه: باب ما ينتصب فيه المصدر، كان في الألف واللام أو لم يكن، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من إحذر، في الأمر[4].

فهذا العنوان به من الطول ما يجعل قارئ الكتاب يكل ذهنه عن متابعة القراءة والفهم عليه، وهو ما استدعى القيام على شرحه وتبسيطه.

وقد يكون بالباب قصر وبه من الصعوبة الكثير، مثل باب: ما ينتصب من المصدر لأنه حال، قال الأعلم: "هذا الباب فيه صعوبة.. وكذلك قال الزجاج هذا باب لم يفهمه إلا الخليل"[5].

ورغم كل ذلك فإن كتاب سيبويه كان به من الدقة والإحاطة وسداد المنهج الكثير "فلا نظن من ذلك أنه لم يكفل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسق سيبويه

(1) المدارس النحوية ص62.

(2) الكتاب 291/1.

(3) المدارس النحوية ص62.

(4) الكتاب 235/1.

(5) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم، تح رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،530/1.

أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا"[1] فبقي الكتاب على مرّ العصور قمة شامخة لم يؤت لها نظير، بل كان النحاة جميعهم له تبع.

ولذلك اختلفت الشروح وتباينت، وقد سار المغاربة على نهج شراح الكتاب من المشارقة السباقين إلى ذلك، فمنهم من عني بأبنيته كما فعل الزبيدي في مؤلفه "الاستدراك على أبنية سيبويه" ومنهم من شرح عيونه كأبي نصرهارون القرطبي، ومنهم من علق عليه كالشلوبين وابن الطراوة ومنهم من شرح أبياته ومواطن الغموض فيه كما فعل الأعلم الشنتمري.

وسنخصص الحديث عن شرحي الأعلم وأبي نصر القرطبي لأنهما أوفى وأكمل الشروح التي أثرت عن المغاربة، ثم إنهما لم يخرجا عن نطاق الحيز الزماني الذي نتحدث فيه وهو القرن الرابع والقرن الخامس الهجريان.

1. تفسير عيون سيبويه لأبي نصر القرطبيّ:

وهو هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي، وهو من تلامذة أبي علي القالي، والقاضي الشيخ أبي عبد الله بن الحاج، توفي سنة 401هـ[2].

حاول أبو نصر من خلال هذا التفسير إيضاح ما كان غامضا في بعض أبواب الكتاب، بل وفي مواضع من كل باب رأى فيه إبهاما وتعمية وقد بدأ شرحه بتفسير "ها" من قول سيبويه: "هذا علم من الكلم من العربية"[3]، فقال: "ها" حرف يشبه به، وأكثر لزومه لـ "ذا" الذي هو اسم الإشارة[4].

ثم بحث موضع "ما" من الإعراب، فقال: "وموقع "ما" النصب لأنه مفعول به، ولكن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، ولا يتقدمه من الأفعال إلى التي تلغي، وهي أفعال الشكل والعلم، ولفظه لو أنه اسم فتمكن الرفع بالابتداء، فإذ

(1) المدارس النحوية ص60.

(2) ينظر: الصلة لابن بشكوال 595/2، وإنباه الرواة 368/3.

(3) الكتاب 12/1.

(4) شرح عيون كتاب سيبويه لهارون القرطبي، تح عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان ط1، سنة 1984، ص03.

حذفت التنوين كان الموضع في الأصل على ما ذكرت لـك، وبعـده الخفـض بالإضـافة، واللفـظ في الرفع بالابتداء، أو تمكن غير معتل"[1].

ولم يبال القرطبي بتحديد أبواب الكتاب بعناوين واضحة، بل هـي عنـده متداخلـة، مـن ذلك ما ذكره عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم[2]، وقوله: "إنما يـدخل الرافـع والناصـب سـوى الابتداء، والجازم على المبتدأ"[3].

فالحديث هنا عن المسند والمسند إليه، ولكن القرطبي لم يشر إليـه وقـال في شرح عبـارة سيبويه: "يعني قوله سوى الابتداء، الفعل في قولك: جاء زيد راكب، فـالرافع لزيـد هـو الناصـب للظرف"[4].

وكان أبو نصر يعرض المسألة أحيانا ويبين وجهات النظـر والآراء المخالفـة لسـيبويه فيهـا، ثم يرجح بدليله رأي سيبويه، فذكر أن قوما من النحويين خالفوا سيبويه في قوله: "اعلم أنـك إذا أتيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى مـنهما حـرف المـد واللـين، وهـو حـرف الإعـراب"[5]، فجعلـه بعضهم دليل إعراب، لا حرف إعراب، وقال آخرون: هو إعراب وليس بحـرف إعـراب، وكـثر فيـه القول[6].

ويرى القرطبي أن كلام سيبويه هو الصواب، إذ يقول: "والدليل على صـحة قـول سـيبويه أن الكلمة إنما تعرب بعد تمام بنيتها، ثم يقع الإعلاب على الحرف الـذي هـو تمامهـا أو منتهاهـا، تقول: رجل ورجال، فيقع الإعراب على الكلام الذي هو تمام الاسم، فإذ اثنيت الاسم، فـتمام بنيـة التثنية الألف في الرفع والياء في الجر والنصب"[7].

(1) شرح عيون كتاب سيبويه ص07.

(2) الكتاب 13/1، والشرح ص12.

(3) شرح عيون كتاب سيبويه ص116.

(4) نفسه ص152.

(5) – الكتاب 17/1.

(6) – شرح عيون سيبويه ص23.

(7) – نفسه، والصفحة نفسها.

ومن أهم ملامح هذا الشرح أن القرطبي يحاول الاستعانة بجميع أبواب الكتـاب في شرح أي نص يعترضه، وذلك راجع إلى اطلاعه الواسع على كتاب سيبويه وإحاطته بجميع أبوابه.

ففي شرحه قول سـيبويه: "وكـذلك إذا ألحقـت التأنيـث في المخاطبـة"[1]، قـال أبـو نصر: "يعني أن التأنيث هنا اسم وهو ضمير المخاطبة، إذا قلت لها: أنت تفعلين وافعلي، فلحاق النون في فعل الإثنين والجمع بعد الضمير في قولك: إنهما يفعلان، وأنتم تفعلون، دليل عـلى أن اليـاء في تفعلين بمنزلة الألف والواو في تفعـلان ويفعلـون، ومـا يزيـد هـذا إيضـاحا، قولـه في بـاب المـيم: وتقول: "اتبعوا مرة، لأن هذه الواو ليست زائدة في حـرف الهمـزة، فصـارت بمنزلـة (واو) يـدعو، وتقول: اتبعني مرة... وأوضح من هذا كله في باب ما يضم من السـواكن.. وأمـا اليـاء التـي هـي علامة إضمار وقبلها حرف مفتوح، فهي مكسورة في ألف الوصل.."[2].

ومن الملاحظ أن تأليف هذا الشرح كان في وقت مبكر، لأن القرطبي لم يورد فيه من آراء نحويي المغرب إلا النزر اليسير، فلم يذكر سوى الزبيدي الذي غلطه في كثير مـن المسـائل. وكـان اعتماد أبي نصر على البصريين والكوفيين واضحا في شرحه كأبي عباس المبرد والكسائي.

2. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت476هـ):

ويطلع علينا القرن الخامس الهجري، لنرى فيه علما من أعلام النحو في بلاد الأنـدلس هـو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم المنسوب إلى شنتمرية، ولقب بـالأعلم لانشقاق شفته.

وقد كان نحويا ذائع الصيت طائر الـذكر ميـالا إلى التعليـل حتـى قـال عنـه ابـن مضاء: "وكان الأعلم رحمه اللـه على بصر بالنحو مولعًا بهذه العلـل الثـواني، ويـرى أنـه

(1) – الكتاب 20/1.

(2) – شرح عيون كتاب سيبويه، ص 36،37.

إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل"[1]. وقد نسبت إليه كثير من الآراء النحوية التي خالف فيها جمهور النحاة[2].

ولم تكن غاية الأعلم من كتابه شرح كتاب سيبويه الذي عده أجمع ما ألف في اللسان العربي لإقامة حدوده ومعرفة أصوله وفروعه، فقد ذهب الشارحون في ذلك بعيدا، وشرحوه شرحا مستفيضا، بل كانت غايته أن يجمع الفوائد المتفرقة من الشروح واختصارها، وإيضاح الغامض منها، والاستدراك على ما فاتهم فيها من شرح بيت أو تفسير غريب، قال: "رأيت أن أجمع فائدة ما فرقوا وأقصر ما طولوا، وأقلل ما أكثروا فيه وأغلقوا، وأنبه على ما أغفلوا، وأستدرك ما أهملوا من شرح بيت وتفسير غريب، فلم أجد أحدا ممن تعاطى شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها، وإنما غايته أن يذكر بعض غريب البيت أو يدل على موقع الشاهد فيه"[3].

وقد أبان الأعلم عن منهجه في هذا التفسير، فهو لم يهتم بنص كتاب سيبويه وإنما كان يضع سؤالا ثم يقدم الإجابة عن ذلك السؤال، وهذا ما قصده حين قال: "فهذا الكتاب جواب لمن قرأ كتاب سيبويه، وفهم بعض كلامه وتفطن لشيء من مقصده وأغراضه"[4].

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن هذه الأسئلة وتلك الإجابات لم تكن أسئلة تعليمية بالشكل التقليدي الذي نراه في بعض كتب النحو المبسطة، ولكنها كانت تتناول قضية تبنى على هذا السؤال، ما دعاه إلى عدم تتبع لفظ سيبويه وشرحه في معظم أبواب الكتاب، ولكنه كان يقدم لك الباب بإعطاء فكرة عن محتواه، وكثيرا ما كان يترك

(1) – الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 سنة 1982، ص137.

(2) – ينظر لآرائه في المغني ص 96،179،357مثلا، والمدارس النحوية ص293،294.

(3) – النكت في تفسير كتاب سيبويه152/1.

(4) – نفسه

الباب بأكمله مكتفيا بقوله: هذا مفهوم من كلام سيبويه[1].

وقد يذكر عنوان الباب ثم يحدد المواضع المشكلة فيها لكي يشرحها، من ذلك ما جاء في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة"[2], قال: "قوله في هذا الباب، وأما المستقيم الكذب فبقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، فإنما خص حملت الجبل وشربت ماء البحر، لأن قولهما يدل على كذب قائلهما قبل التصفح والبحث، وإلا فكل كلام تكلم به مخبره على خلاف ما يجبه الظاهر هو كذب، علم أو لم يعلم، وقوله: المستقيم القبيح كأن يقع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتنا وأشباه هذا"[3].

وقد حاول الأعلم في هذا الشرح ألا يعتمد على نسخة واحدة، بل بدا كالمحقق، يفرق بين النسخ ويثبت نسبة الكلام إلى كل نسخة، وقد أثبت ذكر نسختين، واحدة للأخفش الأوسط (ت338هـ)، ذكر بعدها قول الأنصاري:

يا مال والحق عندهم فقفوا

قال: "وهذا البيت في نسخة أبي الحسن الأخفش"[4].

أما النسخة الثانية فهي نسخة مبرمان[*]، التي ذكرها بقوله: "والجيد في هذا ما وقع في نسخة مبرمان"[5].

كما أنه كان يعمد إلى تصحيح ما في النسخ من التصحيف أو التحريف، ومن

(1) – ينظر مثلا: 440/2، 448/2، 450/2.

(2) – الكتاب 25/1.

(3) – النكت 204/1.

(4) – نفسه 204/1.

(*) – هو أبو محمد بن علي العسكري له كتاب في شرح "الكتاب"، توفي سنة 345هـ ينظر: بغية الوعاة 135/1.

(5) – النكت 1060/2.

أمثلة ذلك قوله: "والنقاز العصفور، وفي بعض النسخ نقار ونقاقير وهو غلط"[1].

وقد استفاد الأعلم كثيرا من شروح من سبقوه، وبخاصة شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، فنقل فقرات كاملة منه ولم يشر إلى ذلك، كقوله بعد بيت حميد بن ثور:

وما هي إلى في إزار وعلقة　　　مغار ابن همام على حي خثعما[2]

وزعم الزجاج أن سيبويه أخطأ في ذكر هذا البيت في هذ االموضع، وذلك أن قدّر "مغار" زمانا والزمان لا يتعدى، وإنما "مغار" مصدر والدليل على ذلك أنه قد عداه، وإنما تقديره زمان إغارة همام على حي خثعم..."[3]. وهذا النص ورد في شرح السيرافي النحوي، وقد كثر الأمر في هذ االشرح[4].

وعلى الرغم من أن الأعلم كان شارحا لكتاب سيبويه، فإنه قد استدرك عليه في بعض المواضع وخالفه في أخرى، من ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ** ﴾[5]، قال: "أصح ما يقال فيها ما ذكره سيبويه عن الخليل وهو نصب (غيرَ) بـ (أعبدُ)، و(تأمروني) غير عامل، كما تقول يفعل ذلك بلغني، أي فيما بلغني، قال سيبويه: وإن شئت كان بمنزلة[6]:

---

(1) – نفسه 1032/1، 1033.

(2) – ينظر: الكتاب 235/1.

(3) – النكت، 325/1، 326.

(4) – ينظر: أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس،خليفة الدناع، رسالة دكتوراه ،بكلية دار العلوم،برقم753، ص414 وما بعدها.

(5) – سورة الزمر آية 64.

(6) – البيت لطرفة بن العبد وتكملته: "وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي"، ينظر: الكتاب، 99/3.

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى

وهو ضعيف، لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبد) بمعنى عابدا غير الله، وفيه فساد، لأن (أعبد) في تقدير (أن أعبد) ولو أظهرت لم يجز تقديم (غير) عليها، لأنه في صلتها، ولكن لما حذفت (أن) وناب الفعل مناب الحال المقدرة، جاز التقديم على ضعف"[1].

وبعد عرضنا لهذين المؤلفين القيمين في تفسير كتاب سيبويه، واللذين كانا في هذه المرحلة، أي القرنين الرابع والخامس الهجريين، نقول إن اهتمام المغاربة والأندلسيين بالكتاب لم يتوقف عند هذا العصر بل جاوزه إلى آخر عهود قوة وتميز النمو المغربي، ولكن ما أثر من غير هذين الشرحين كان نقاصا لم يصل إلينا بتمامه كما هو الحال مع شرح ابن خروف (ت609هـ) وشرح الصفار (ت630هـ)، ثم إنهما كانا يتجاوزان في زمانهما ما حددناه، ولذلك ضربنا الصفح عنهما في هذا المقام.

ونختتم حديثنا عن أثر كتاب سيبويه بعرضنا لطائفة من النحاة الذين اهتموا بالكتاب إقراءً وحفظا وتعليقا ومدارسة في بر المغرب والأندلس، ومنهم:

1. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل المعروف بحمدون النعجة، وكان مقدما في علم النحو على أستاذه أبي الولدي المهري، وهو أول من نسب إليه حفظ كتاب سيبويه من نحاة بلاد المغرب.
2. محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأفشنيق، الذي أخذ الكتاب عن أبي جعفر الدينوري، رواية ونسخا، وكان أول من أدخله إلى الأندلس.
3. ابن الوزان أبو القاسم إبراهيم بن عثمان، كان إماما في النحو والعربية والعروض، حفظ كتاب سيبويه وكتب الفراء، وكتاب العين للخليل، وكتاب أبي عبيد في المصنف وكتاب ابن السكيت وغير ذلك من كتب اللغة. وقال

([1]) – النكت 474/1.

الزبيدي: "قال أبو علي بن سعيد ولو أن قائلا قال إنه أعلم من المبرد وثعلب لصدّقه من وقف على علمه ونفاذه"[1]. توفي سنة 346هـ

4. أبو عبد الله محمد بن يحيى الرباحي الأندلسي، رحل إلى مصر فلقي أبا جعفر النحاس فحمل عنه كتاب سيبويه رواية وكان يقرئه في داره بعد عودته إلى قرطبة[2].

5. عبد الله بن حمود بن عبد الله بن مذحج الزبيدي، من مشاهير أصحاب أبي علي البغدادي، شرح كتاب سيبويه، أو جمع شرحا له، وفي سنة 372هـ[3].

6. محمد بن الحسن بن عبد الله بن منحج الزبيدي، المكنى بأبي بكر، كان واحد عصره في النحو، صنف كتاب الأبنية أو أبنية سيبويه أو الاستدراك على سيبويه في باب الأبنية توفي سنة 380هـ[4].

7. خلف بن يوسف بن فرتون الأبرش، كان إماما بالعربية يستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب والمقتضب والكامل، مات بقرطبة سنة 532هـ[5].

8. سليمان بن محمد السبائي المالقي المعرف بابن الطراوة، كان نحويا مهرا وأديبا لامعا، سمع من الأعلم كتاب سيبويه، وألف الترشيح في النحو وهو مختصر المقدمات على كتاب سيبويه، توفي سنة 528هـ[6].

9. علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش، أوحد زمانه اتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية، صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وتوفي سنة 528هـ[7].

([1]) – طبقات النحويين ص269.

([2]) – نفسه ص310، 311.

([3]) – طبقات النحويين ص399.

([4]) – بغية الوعاة 84/1، 85، وتاريخ علماء الأندلس 92/2.

([5]) – نفسه 557/1.

([6]) – نفسه 206/1.

([7]) – نفسه 142/2، 143.

وقد كان للنحاة المغاربة الفضل الكبير حين قاموا على تدريس كبار النحاة الذين كان لهم شروح على الكتاب، فبسطوا بذلك أراءهم، وأقاموا مناهجهم، وليس في ذلك كمثل الإمامين الجليلين ابن طاهر والزقاق اللذان تلمذ لهما ابن خروف (ت609هـ).

فأما محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري فقد كان متنقلا بين المغرب والأندلس قائما على تدريس الكتاب والتعليق عليه (ت580هـ)، وله عليه طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه[1].

وأما الزقاق فهو أبو محمد قاسم بن محمد بن الحاج، شيوخ النحاة في المغرب، كان يدرس كتاب سيبويه في كل من سبته وفاس وسلا، مكونا حلقة أولى من حلقات هذا الفن، امتد أثرها طويلا، توفي بمدينة سلا سنة 559هـ[2].

ومنهم كذلك عمر بن عبد الله السلمي الأغماتي -من أغمات قرب مراكش- وقد تنقل بين تلمسان وفاس واشبيلية ودرس كتاب سيبوهي في مدارسها، توفي سنة 603هـ[3].

ومنهم أبو القاسم بن الملجوم، درس على كبار نحاة عصره في المغرب والأندلس، وناظر شيخه ابن طاهر في نحو الثلث من كتاب سيبويه، وأقرأ الكتاب مدة غير يسيرة في جامع القرويين، توفي بفاس سنة 604هـ[4].

(1) – نفسه 28/1.

(2) – أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس ص37.

(3) – أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس ص37.

(4) – نفسه.

ب- أثر الاتجاه الكوفي:

لم يكن نصيب النحو الكوفي عند نحاة المغرب يماثل ما كان من حظ لنحو البصرة، وإن كان هذا النحو عند من ترجموا لنحاة المغرب له السبق والأولية، كون كتاب الكسائي، قد نال من الشهرة والذيوع في هذه البلاد أكثر مما نال كتاب سيبويه في العهد الأول، فقد تحدث المترجمون عن أن جودي النحوي القيرواني هو أول من أدخل هذا الكتاب إلى بلاد المغرب، ونقل كثيرا من الآراء النحوية عن شيوخه الذين تلمذ لهم، وهم رؤساء المذهب ونعني بذلك الكسائي والفراء، قال الزبيدي: "ورحل إلى المشرق فلقي الكسائي والفراء وغيرهما"[1]، وقد تكون هذه الصحبة لرأسي المدرسة النحوية الكوفية ذات معنى كبير لدى نحاة المغرب، فقد طار ذكر جودي وكثر تلامذته وعدّ بحق أول نحوي أندلسي بالمعنى الدقيق[2]، ولم يكن جودي لينال هذه الصفة في أوليته لولا ما قدمه للنحو في بلاد المغرب من التدريس، فقد كانت حلقته في قرطبة حجة النابهين من التلامذة والطلاب المقبلين على تعلم هذه الصناعة، وما زال يدرس النحو حتى توفي سنة 198هـ كما كانت له آثار مؤلفات في النحو أشهرها "منبه الحجارة" وإن لم يصل إلينا[3].

وربما لم يكن نصيب كتاب الكسائي الذي سبق وجوده كتب البصريين والبغداديين، مثل ما كان لكتاب سيبويه أو جمل الزجاجي، اللذين تنافس النحاة في هذه الفترة (بداية من القرن الرابع) على شرحهما والتأليف حولهما، ورغم ذلك فقد قام على شرحه والتعليق عليه أربعة من نحاة الأندلس[4] وهم أبو الحسن البغل في

(1) – طبقات النحويين ص278.

(2) – المدارس النحوية 288.

(3) – ينظر: تاريخ الفكر الأندلسي، أنخل جنثالث، تر حسين مؤنس، مكتبة النهضة، القاهرة، ط1، 1955، ص85.

(4) – ينظر الاتجاهات النحوية في الأندلس، أمين السيد، رسالة دكتوراه، دار العلوم برقم 640، ص112.

القرن الثاني الهجري، ودرود وأحمد بن أبان في القرنين الثالث والرابع والجرفي في القرن الخامس الهجري.

فأما البغل فهو الحسن مفرج بن مالك النحوي، كان ذا صلاح وفضل ونية في تأديب المتعلمين وأنجب على يده أكثر أهل زمانه، وكانت وفاته بعد المئتين[1].

وأما درود فهو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف القرطبي، وقد سماه ابن الأبار محمد بن أصبغ النحوي الضرير، ولقبه بدريود، وهو لقب عبد الله بن سليمان كما ذكره السيوطي، كان له حظ جزيل في العربية ونسب إليه شرح كتاب الكسائي وكانت وفاته سنة 324هـ أو 325هـ[2].

وأحمد بن أبان هو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي، صاحب الشرطة بقرطبة قال عنه القفطي: "كان معتنيا بالآداب واللغات ورواياتها وتصنيفها، مقدما في معرفتها وإتقانها وكان مطلق القلم بالتصنيف، فمن تصنيفه كتاب "شرح كتاب الكسائي النحوي""[3]، توفي سنة 382هـ

وآخر هؤلاء الشراح هو الجرفي الذي قال عنه القفطي: "نحوي مشهور بالأندلس وله شرح على كتاب الكسائي في النحو"[4].

فهؤلاء هم إذا من اشتهروا بشرح كتاب الكسائي، ولكنه لم يصل إلينا ذكر عن أي من هذه الشروح ولا صفاتها سوى تلكم النسبة التي ذكرها بعض المترجمين وأعرض عنها غيرهم. وعلى أيٍ فإن اهتمام نحاة المغرب بنحو الكوفة كان حاصلا وبينا، لكننا لا نوافق الدكتور رمضان أحميدة القحواش حينما علل اهتمام المغاربة بنحو أصحاب الكوفة، بما كانوا عليه من اليقين من جدوى الاتساع في رواية اللغة

(1) – تاريخ علماء الأندلس، 140/2، وطبقات النحويين ص297.

(2) – ينظر: طبقات النحويين، ص323، وبغية الوعاة 44/2، 45.

(3) – إنباه الرواة 65/1، 66 وينظر: بغية الوعاة 291/1.

(4) – ينظر: إنباه الرواة 307/1.

لداعي نقل الحضارة وكراهتهم للأقيسة التي تدور حول نصوص معينة[1]، صحيح أن الكوفيين كانوا أكثر التزاما بالمنهج اللغوي وأن حججهم كانت أقرب إلى واقع اللغة منها إلى المنطق[2]، إلا أنا نؤكد أن الفكر اللغوي في المغرب لم يكن في عهده الأول بمثل هذا البصر، ولم يعرض على محك الموازنة حتى يختار أيا من المذهبين أو يتعرض بالنقد لأحدهما، فقد عرفنا أن النحو بدأ عندهم صناعة بسيطة تلقن في مجالس التأديب وحلقاته، وأن نحاة المغرب حينما تبعوا الكوفيين في آرائهم لم يتعرضوا لأصول وضع القواعد النحوية وإنما كانت اختياراتهم أو جلها في فروع صناعة النحو، ولعل مرد هذا الاهتمام إنما يرجع في الأساس إلى التأثر بأول وافد عليهم وهو النحو الكوفي، ودليل ذلك أنه سرعان ما انقلب الأمر إلى الاهتمام بالنحو البصري بمجرد معرفة الكتاب ودورانه تدريسا في مختلف الحلقات، فكثرت التصانيف حوله وتنوعت وغلب النحو البصري على منهج النحاة المغاربة طويلا، ولم نر آثار المذهب الكوفي إلا لماما، في بعض الآراء والتخريجات التي كان يصرح بها أصحابها في ثنايا شروحهم وتآليفهم البصرية أصلا.

ولم ينل نحو الكوفيين مكانة تماثل ما ناله النحو البصري، بل إن المترجمين، كانوا قلما يصفون نحاة المغرب أو ينسبونهم إلى النحو الكوفي، إلا نادرا.

فممن ذكرهم الزبيدي على مثل هذه الصفة سعيد بن قدامة البلوطي الذي قيل عنه أنه كان مؤدبا عالما وكان يميل إلى مذهب الكوفيين[3].

وذكر ابن الآبار في التكملة[4] عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن فرج

([1]) – نفسه.

([2]) – الجهود النحوية لدى المغاربة من القرن 4 حتى 7، رمضان احميدة القحواش، رسالة دكتوراه، بدار العلوم رقم 1474، ص80.

([3]) – طبقات النحويين ص223.

([4]) – التكملة لكتاب الصلة لابن الابار،مكتبة نشر الثقافة الإسلامية،القاهرة،سنة 1965 ،17/1، 19.

الخزرجي، ونسب إليه كتابا في المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، وإن لم يصرح باعتناقه بمذهب أهل الكوفة.

كما نجد الزبيدي في ترجمته لابن الوزان (ت346هـ) يقول: "وكان يميل إلى قول أهل البصرة مع علمه بقول الكوفيين"[1]. وربما لم يكن من النحاة المغاربة الأوائل من روي عنه أنه كان كوفيا في آرائه وتآليفه إلا ابن شجاع المروزي المتوفي سنة 424هـ الذي ألف كتاب "الابتداء" في النحو على مذهب الكوفيين[2].

وهكذا إذا لم يؤثر ولم يحظ تأليف مغربي مستقل بنحو على طريقة الكوفيين، ولا يمكننا أن نرى أثرا لهذ المذهب إلا من خلال الآثار المتناثرة هنا وهناك في تآليف وشروح الكتب البصرية أو البغدادية. أو تلكم الاختيارات التي رواها من نقلوا آراء المغاربة كابن هشام والأشموني والسيوطي.

وسنحاول من خلال تتبعنا لبعض تآليف هذا العصر أن نقف على أهم الآثار الكوفية فيما ذهب إليه نحاة المغرب، لنتلمس من خلالها، المذهب الكوفي وظلاله على نحو أهل المغرب والأندلس.

1. كتاب الواضح في النحو للزبيدي (ت379هـ):

يعد كتاب الواضح أول كتب النحو المغربية وصولا إلينا، وقد جمع الزبيدي فيه مسائل النحو على غير ما عهد عند المتقدمين، فقد انفرد في كتابه هذا بترتيب خاص أوجز فيه بعض الأبواب، وبسط بعضها الآخر، وجمع بين المتشابهات منها، ويفيد هذا أن الكتاب إنما صنعه صاحبه لغرض تعليمي، بناه على أسئلة وملاحظات وجدها من ممارسته لتعليم الناشئة، فمن مظاهر التسهيل في الكتاب؛ عدم الخوض في الفروع، والتفصيل في القواعد، فهو عند الكلام عن الأسماء المرفوعة بالواو المنصوبة بالألف المجرورة بالياء (الأسماء الخمسة)، لم يذكر شروط إعرابها على هذا الوجه ولا أوجه

(1) - طبقات النحويين ص269.

(2) - الصلة 286/1.

الاختلاف في ذلك، ومنه أيضا ابتعاده عن التعليل والتأويل، فهو لم يذكر علة حذف التنوين والنون في الإضافة، كما كان يحلو للنحاة ذكره، وفي باب الابتداء لم يذكر أي تفصيل عن التقدير والتأخير وجوبا وجوازا، ولا الحذف وجوبا أو جوازا[1].

والزبيدي كان في كتابه بصري الهوى والرأي، إذ يبدو الاتجاه البصري واضحا في ثنايا الكتاب، فهو يقفو أثر سيبويه في جعل نون الوقاية الداخلة في ضمير المتكلم المنصوب، يقول في ذلك: "وأما ضمائر النصب المتصلة، فمنها النون والياء التي في قول المتكلم (ضربني زيد)"[2]، كما أنه يعبر عن مرفوع كان بالفاعل، ومثال هذا موجود في كلام المتقدمين البصريين وهو تجوز[3].

كما أنه يجنح إلى أنه إذا ولي (لو) اسم، أو ما هو في تقدير الاسم، فإنه يرتفع على أنه فاعل لفعل مضمر، وهذا القول ينسب إلى الزمخشري، وينسب إلى سيبويه أن ما بعد (لو) في نحو (لو أن كذا وكذا) في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، لجريان الإسناد في ضمنه[4].

على أن اتجاهه البصري هذا لم يحل دون مجاراته وموافقته والأخذ برأي الكوفيين في كثير من المسائل، فقد ذهب إلى أن (أي) معربة دائما، موصولة كانت أم شرطية أم استفهامية، قال "فقس مسائل (أي) و(ما) على ما أوضحت لك في مسائل (من)، واحملها على ذلك في الخبر والاستفهام والجزاء، إلا أن (أيا) معربة، و(من) و(ما) غير معربتين"[5].

فهو قد نزل على رأي الكوفيين الذين كانوا يرون أن (أي) الموصولة غير

([1]) – نشأة النحو الأندلسي، منى إلياس ص28.

([2]) – نفسه ص29، والكتاب 73/1.

([3]) – الكتاب 29/2.

([4]) – ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، تح حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت، ط2، سنة 1997، (باب لو) ص443.

([5]) – الواضح في النحو للزبيدي، تح أمين السيد،دار المعارف بمصر،ط1 سنة1975، ص176.

معربة[1]. كما نراه في مسألة أخرى وهي مسألة إعمال (إن) المخففة، يأخذ برأي الكوفيين، وهو أنها تعمل بشرط ألا يلزم لام التوكيد خبرها، يقول: "وتقول إنَّ زيدا لمنطلق، إنَّ حرف تأكيد وزيد ابتداء ومنطلق خبر الابتداء، واللام لام التوكيد، وهي لازمة لخبر إنَّ، إذا خففت (إنَّ) رفعت ما بعدها ومثله: إنْ أبوك لقاعد"[2]، وهو رأي كوفي يمنع عمل (إن) المخففة في نصب الاسم إذا لم يسبق خبرها لام التأكيد، على خلاف البصريين[3].

أما الأدوات الناصبة فمذهب الكوفيين على أنها جميعها تعمل النصب[4]، ويرى البصريون أن (أن-لن-كي-إذن) تعمل بنفسها ظاهرة، وأما الأدوات الأخرى (فاء السببية-حتى-لام الجحود...) فيعمل النصب فيها (أن) المضمرة بعدها، وقد رأى الزبيدي رأي الكوفيين، فجعل (فاء السببية) تنصب الفعل بنفسها[5]. كما أن ملامح التأثر بالمذهب الكوفي تظهر عند الزبيدي في استعمالاته المتعددة لمصطلحات الكوفيين ومن تأثروا بهم، فهو في كثير من المواضع اختار المصطلح الكوفي ورَدده، معرضا عن الاصطلاح البصري، أو ربما ذكره مرة، ومن أشهر هذه المصطلحات التي استعملها:

الخفض: وهو اصلاح كوفي في مقابل الجر عند البصريين، وهو مصطلح خليلي توسع الكوفيون في استعماله في الكلمات المنونة وغير المنونة، بينما استعمله الخليل في المنون فقط، قال الزبيدي: "الإعراب يقع في أواخر الأسماء أو الأفعال المعربة، وهو على أربعة أضرب، على الرفع والنصب والخفض والجزم، والخفض قولك رجل

(1) – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، 709/2 وما بعدها.

(2) – الواضح في النحو ص23.

(3) – الإنصاف 640/2 وما بعدها.

(4) – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986، ص285 .

(5) – الواضح في النحو ص46.

وثوب وبكر.."[1].

الجحد: وهو أيضا مصطلح كوفي يقابل "النفي" وقد ورد عن الزبيدي في قوله: "وتقول ما كنت لأقوم لأخيك: ما حرف جحد وكنت فعل وفاعل"[2].

الكناية والمكنى: في مقابل الضمير عند البصريين، وهو اصطلاح كوفي بحت، جاء عن الزبيدي "فإذا أخبرت عن نفسك أنك فعلت فعلا فأسكن آخر الفعل الماضي، وأدخل كناية المتكلم وهي تاء مضمومة لاصقة بالفعل"[3].

وهكذا إذا ما كان الزبيدي -وهو البصري المذهب- ليحجم عن استعمال هذه الاصطلاحات التي ذكرناها وغيرها كثير من أمثلة الفعل الدائم والتبرئة والذكر وغيرها، لولا ما كان يعتقده من صحة وسداد مثل هذه الاصطلاحات وهو ما يدل على اختياراته الكوفية في بعض المسائل.

2. شرح الجمل لابن العريف (ت390هـ):

يعد كتاب الجمل لابن العريف (ت390هـ) أول شروح كتاب الجمل للزجاجي التي ذكرتها كتب التراجم، وثاني حلقة من حلقات الدرس النحوي المغربي بعد كتاب الواضح للزبيدي، وهو كتاب بصري النهج، إذ يمكن ملاحظة ذلك بسهولة كبيرة، فقد شغلت نقول ابن العريف عن البصريين مساحة كبيرة من الشرح، وكانت آراء سيبويه فيه قد غلبت على كل الآراء، فقد نقل عن "كتابه" أكثر الآراء البصرية، التي كانت سمة على مذهبه النحوي من خلال هذا الشرح، وبدا من خلال تصفح الكتاب تنوع مصادره البصرية فقد نقل عن الخليل في ثلاثين موضعا من الشرح، وكان معظمها من الكتاب، كما نقل عن يونس بن حبيب والأخفش والمازني والجرمي

(1) - نشأة النحو مع تحقيق كتاب الواضح ص54.

(2) - نفسه، ص50.

(3) - كتاب الواضح ص10.

والمبرد والزجاج.

أما الكوفيون فقد كان تأثر ابن العريف بآرائهم قليلا بالنسبة لآراء البصريين، من حيث عدد الأعلام المنقول عنهم أو من حيث قلة الآراء التي أوردها لهم، ولكنه في نقوله هذه كان يحتكم إلى رأيهم وينزل عليه في أكثر الأحيان.

وقد نال الفراء رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي أكبر قدر من الاستشهاد بآرائه، فقد نقل عنه ابن العريف في أربع وعشرين موضعا سواء من كتابه معاني القرآن أم من كتاب المؤنث والمذكر[1].

ففي معرض حديثه عن قول الشاعر[2]

إذا مت كان الناس صنفان شامت		وآخر مثن بالذي كنت أصنع

نقل رأي سيبويه في أن اسم (كان) مضمر، ولابد له ما يفسره، وهو الجملة الإسمية بعده (الناس صنفان) على تقدير (كان الأمر والشأن)، والخبر في ذلك جملة (الناس صنفان)[3]، ثم أورد رأي الفراء فقال: "ورواه غير سيبويه أعني الفراء، (صنفين) على أنه خبر (كان) و(الناس) اسمها، ويكون المعنى منهم شامت لا غير، على الابتداء والخبر والمعنى، شامت بي وآخر مثنٍ بصنيعي"[4].

وفي باب القسم ذكر ابن العريف (أيمن)، فقال إن: "منهم من يقول إن ألف (أيمن) ألف قطع، وهي جمع يمين، وأجريب مجرى ألف الوصل لكثرة الاستعمال، وهو قول الفراء"[5].

([1]) – شرح الجمل لابن العريف، تح مرتضى محمد تقي الإيرواني، رسالة دكتوراه، دار العلوم، ص57.

([2]) – البيت للعجير السلولي، ينظر: الكتاب 71/1، والجمل للزجاجي، ص63.

([3]) – ينظر: تحقيق شرح الجمل ص210.

([4]) – نفسه ص211.

([5]) – ينظر: تحقيق شرح الجمل ص290.

أما الكسائي إمام أهل الكوفة، فقد كانت أراؤه التي أوردها ابن العريف أقل من آراء تلميذه الفراء، وربما يكون هذا راجعا إلى أنه لم يبق أثر مجموع لآراء الكسائي وموافقة إلا ما كان ينقله تلامذته من أصحاب المذهب، وقد كانت نقول ابن العريف عنه إما من خلال ترديد ما قاله الزجاجي في جمله، من مثل رأيه في موضوع اسما الفاعل وعمله، فقد ذكر أن الكسائي يجيز عمل اسم الفاعل النص إذا كان ماضيا فقال: "أجاز الكسائي أن يعمل عمل الفعل الماضي وأجاز النصب والتنوين في (هذا ضارب زيد أمس) على المعنى"[1].

أو من خلال عرضه لآرائه مباشرة، ففي باب التنازع ذكر ابن العريف أن الكسائي أجاز (ضربني وضربت زيدا) على حذف الفاعل[2].

كما أن ابن العريف قد يوافق على آراء الكوفيين دون تحديد لصاحب الرأي كما في مسألة اشتقاق الاسم، قال: "وقال الكوفيون إنه مشتق من السمة، وهي العلامة، وقول الكوفيين جيد في المعنى"[3].

وممن روى لهم وأورد آراءهم أيضا من الكوفيين في شرحه ابن السكيت وثعلب وابن الأنباري.

3. المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي (ت521هـ):

لم يكن ابن السيد البطليوسي إلا واحدا من النحاة المغاربة الذين بدا ميلهم واضحا لمنهج البصريين، في اختياراته النحوية، وكتابه المسائل والأجوبة واحد مما عرض فيه مذهبه وآراءه المنحازة في أغلب الأحيان للرأي البصري، فقد لازم سيبويه وآراءه من أول الكتاب حتى نهايته، لا تخلو مسألة من الاستشهاد بالآراء البصرية،

(1) – ينظر: كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، تح علي توفيق محمد، مؤسسة الرسالة ط5، سنة 1996، ص84، وتحقيق شرح الجمل ص 307.

(2) – ينظر التحقيق من شرح الجمل ص369.

(3) – نفسه ص04.

وأقوالهم واصطلاحاتهم مال إليها في أكثر مواقفه[1].

غير أن هذا لم يمنعه من مناصرة الكوفيين في بعض المسائل جريا وراء الصواب واستحسان الحجة، فكان ينزل على مذهبهم ويرى رأي شيوخهم، ومن ذلك استشهاده بأقوال الفراء في مسألة الأسماء المظهرة والمضمرة، في تعدي أفعالها بعضها إلى بعض، يقول البطليوسي: "وجاز أن يقال ظننتني خارجا لأن هذه الأفعال لا تؤثر في الأول، إنما تؤثر في الثاني، فلم تكن بمنزلة ضربتني، بل ليس لها في الحقيقة تأثير في شيء، لأنها أشياء تختلج في النفس وليست أفعالا يعالجها الإنسان ويباشرها بجسمه، كالضرب والقتل، والكسر ونحو ذلك، وحكى الفراء: "عدمتُني وفقدتُني، وإنما جاز ذلك لأن فقد الرجل لنفسه وعدمه إياها وهو موجود لا يصح، فخرج مخرج المجاز والاتساع"[2].

كما عرض لصورة أخرى من صور هذه الآراء التي أثرت عن الفراء، فقال: "قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: ويقولون سكران لا يبت أي لا يقطع أمرا، من قولك: بت الحبل، وطلقها ثلاثة بتة، فقد سلط الرجل على هذا الموضع يزيد فيه ألفا ولاما في كل نسخة تقرأ عليه، وإنما يفعل ذلك لأن سيبويه قال في كتابه إن البتة لا تستعمل إلا بالألف واللام، ونحن نقول إن الفراء حكى أنه يقال: بتة والبتة بالتنكير والتعريف"[3].

ويمضي ابن السيد في موافقته لآراء الكوفيين مدللا على صحتها ومحتجا على سلامتها، فنراه يحكي قول الكوفيين في أن الجمع السالم الذي لمن يعقل إذا سمي به جاز فيه ثلاثة أوجه، قال ابن السيد: "والثالث أن تلزمه الواو على كل حال فتقول: جاءني زيدون، ورأيت زيدونًا، ومررت بزيدونٍ، وهذا الوجه الثالث حكاه الكوفيون،

(1) – ينظر: المسائل والأجوبة للبطليوسي، تحقيق محمد سعيد الحافظ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص117.

(2) – المسائل و الأجوبة ص405.

(3) – نفسه ص211.

ولم يحكه سيبويه وكثير من البصريين، وهو صحيح لأنه قد كثر وجوده في هذه الأسماء، ولا سيما الأسماء التي تدور بين العامة، فقد كثر هذا الضرب فيها حتى لو أراد مريد أن يجمع منه جزءً لأمكنه ذلك، كقولهم: ابن زيدون وابن عبدون وابن خلدون"[1].

ومن ذلك أيضا ما أنكره عليه خصومه من اعتداده بآراء الكوفيين، قال: "ومما أنكره علينا قولنا: إن الكوفيين يجيزون رفع ما بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، وزعم أن هذا لم يقله أحد قط، وهذا مشهور من مذهب الكوفيين، وهو موجود في كتب التفسير في قوله تعالى: ﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾ [2]، و ﴿ **إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ** ﴾ [3]، ونحو ذلك من القرآن، وإنما أنكره

لأن سيبويه لم يجزه وكذلك جمهور أصحابه، وعلتهم في ذلك أن (إذا) الزمانية فيها معنى الشرط، فهي تطلب الفعل ظاهرا أو مضمرا، مع أن سيبويه قد أجازه في بعض كلامه، وذلك مشهور في كتابه"[4].

ومن ترجيحه لآراء الكوفيين رأيهم في (لات) واستعمالها مع غير الحين، قال: "ذكر الكوفيون أن العرب استعملتها مع غير الحين، وأن من العرب من يخفض بها، وأنشدوا في ذلك:

طلبوا صلحنا ولات أوان   فأجبنا أن ليس حين بقاء

ويقوي مذهبهم قول الأعشى الذي أنشدناه آنفا لأنه استعملها مع غير الحين[5].

(1) – المسائل و الأجوبة ص546.

(2) – سورة التكوير آية 01.

(3) – سورة الانفطار آية 01.

(4) – ينظر: التحقيق ص682.

(5) – السابق ص731، 732.

كما أن ابن السيد قد عرض في هذ االكتاب لبعض آراء الكوفيين والبصريين على السواء، دون أن يميل إلى أي فريق بالتأييد والموافقة، بل يكتفي بعرض حجة كل فريق ودليله، ومن ذلك مثلا ما دار من الخلاف في قراءة الحديث "يا نساءَ المؤمنات"، قال إما من روي "يا نساء" بالنصب وإضافتهن إلى المؤمنات فهو بمنزلة قول العربي: مسجد الجامع وصلاة الأولى، ونحو ذلك مما أضيف به الموصوف إلى الصفة في اللفظ.

والبصريون يتأولون ما جاء من هذه الأشياء على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، والتقدير عندهم مسجد اليوم الجامع، ويا نساء الجماعات المؤمنات، وإنما يفعلون ذلك لأنهم لا يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته.

وأما الكوفيون فلا يقدرون فيه شيئا محذوفا ويقولون إنما جازت إضافة الموصوف إلى صفته لاختلاف الألفاظ، لأن العرب تحمل الشيء على لفظه لا على معناه كقولهم: كتب فلان ثلاث سجلات، فيؤنثون العدد على اللفظ، والواحد سجل مذكر[1].

فنحو الكوفة في المغرب كما رأينا جاء آراءً تأثر بها النحاة المغاربة ذووا الميول والأهواء البصرية، فضمنوا في تآليفهم وشروحهم وتعالقيهم تلكم الآراء، ورغم ما يقوله بعض الدارسين[2] من أن النحو الكوفي كانت له الغلبة على نحو البصرة في العهد الأول إلا أن ذلك لم يصل منه شيء ذا معنى صدق هذا الرأي، وكل ما أمكن الوقوف عليه في المرحلة الثانية التي دخل فيها كتاب سيبويه هو آراء عبر عنها أصحابها في معرض موازناتهم في كثير من قضايا النحو ومسائله، ولا يتوقف أثر هؤلاء النحاة الكوفيين في منهجهم واختياراتهم حتى بعد أن استقلت بلاد المغرب بمذهبها الخاص.

ج- الاتجاه البغدادي:

ما إن طلع القرن الرابع الهجري حتى علت في سماء بغداد النحوية، أسماء

(1) – المسائل والأجوبة ص90.

(2) – ينظر المدارس النحوية ص289.

رجال اتخذوا لهم نهجا يغاير ما كان تقليدا بين نحاة القرون السالفة، ووجد هؤلاء النحاة في المزاوجة والانتقاء من المذاهب مسلكا عدلا يتخيرون به آراءهم، وسرعان ما كثرت قواعد هذا المذهب الجديد، وقاسم المذهبين الكبريين (البصري والكوفي) العمل والنهج، فقد أسلم هؤلاء النحاة بحثهم واستقراؤهم إلى العثور على كثير من القواعد المستقلة، التي لا تمت بصلة إلى أي من المذهبين، تولدت لهم قياسًا وسماعًا[1]، فجعلوها بيانا على هذا المذهب الجديد الذي عرف بالمذهب البغدادي، وكانت آراء ابن كيسان (ت299هـ)، والزجاجي (ت337هـ)، وأبي علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت372هـ) تمثل استقلال هذا المذهب وتمايزه عن المذاهب الأخرى، رغم ما بدا عليه أحيانا من ملامح التأثر بأحد المذهبين.

وكان من أبرز سمات هذا المذهب الجديد العناية بالتعليل أو استخراج العلل، وقد أمكن للزجاجي أن يقنن ما كان معروفا ضمنا في نحو البصريين والكوفيين من استعمال أنواع مختلفة من العلل النحوية، فجاء في كتابه "الإيضاح في علل النحو" بما لم يعهده النحاة قبله من المعرفة بالعلة وتقسيماتها وأنواعها[2]، واستعرض فيه كثيرا من أبواب النحو، يرد فيها قوانينها إلى أصول منطقية فلسفية.

ولعل أكثر تصانيف البغداديين ذيوعا في بلاد المغرب والأندلس كتاب "الجمل في النحو" الذي أفرده لقواعد النحو والصرف في منهج تعليمي مبسط، وقد حظي هذ االكتاب بشهرة كبيرة لدقته ووضوح عباراته واستيعابه لدقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة[3]، فلهذا انتفع به طلاب العلم، وسار في الآفاق مسير الشمس، فكان كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام"[4].

(1) – نشأة النحو، للطنطاوي ص185.

(2) – ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط2، 1973، ص64، 65.

(3) – المدارس النحوية ص 254.

(4) – ينظر بغية الوعاة 77/2، وإنباه الرواة 161/2.

وأكب عليه النحاة في هذا المصر يشرحونه ويعلقون عليه ويصلحون خلله حتى ربت شروحه عن المئة والعشرين شرحا وتعليقا.

فقد شرح مشكله خلف بن فتح القيسي (ت324هـ)، كما شرحه أبو الوليد بن الحسين المعروف بابن العريف (ت390هـ)، وأبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي (ت431هـ) وشرح أبياته أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، كما شرحه ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، وأبو الحسن بن الباذش (ت428هـ)، وأبو بكر بن عبد الله العبقري الغرناطي (ت528هـ)، وكذا أبو القاسم السهيلي (ت581هـ)[1]، وكل هؤلاء من نحاة العصر الذي نتحدث فيه، وقد شرحه غيرهم من علماء الأندلس خلق كثير منهم من وصل شرحه ومنهم من لم يصل، ومنهم من أتمه ومنهم من لم يتممه، ويمكننا الوقوف على بعض النماذج من هذه الشروح لنرى عمل هؤلاء النحاة المغاربة مع كتاب الزجاجي.

1. شرح ابن العريف (ت390هـ):

سبق أن عرضنا لجانب من هذا الكتاب في مسألة أثر نحو الكوفيين في نحو أهل المغرب، وقد أبنا عندها قيمة الكتاب كونه أول الشروح على جمل الزجاجي، ولكننا سنعرض في هذا المقام لمنهج ابن العريف في هذا الشرح وقيمة الآراء النحوية البغدادية فيه، فالمتصفح لهذا الشرح يلحظ أن ابن العريف قد ألزم نفسه عملين كبيرين، أولهما شرح وتعليق على مختلف الآراء النحوية في مسائل مختلفة وردت في أبواب الجمل، وقد اتسم منهجه فيها بما يلي:

- ذكر حدود لأكثر الموضوعات الواردة في متن الجمل، فهو لا يكتفي بحد واحد، بل يذكر أكثر من حد في الموضوع الواحد، ففي تعريف الاسم، ذكر عدة تعاريف لعدد من النحاة، فذكر حدين للأخفش هما: "ما أخبر عنه بقيام وقعود أو

(1) - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، حاجي خليفة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، 604/1.

فعل"[1]. والآخر "هو ما ثني وجمع". كما ذكر حد المبرد: "وهو ما دخل عليه حرف جر"[2]. وابـن السراج: "ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصل ماضٍ أو مستقبل"[3]. وقد يقـوم بشرح الحد الذي ينقله كما فعل مع حد ابن السراج، وقد يعرض في هـذه المسـألة عـن إقامـة الحـدود نهائيا كما فعل في باب المبتدأ والخبر، مع أن أكثر النحاة درجوا على ذكر ذلك والإفاضة فيه.

- في هذ االشرح لا يمكنك في كثير من الأحيان التمييز بين قول الزجاجي وابـن العريـف، لكونهما يشتركان في الكنية، فهـو يصـدر المسـائل بقولـه: قـال أبـو قاسـم، فـلا يـدري أيعنـي بـه الزجاجي أم نفسه، كما أنه لا يفصل بين متن الجمل والشرح الذي يتلـوه، فهـو يـدخل الكـلام في الكلام فلا يمكن التعريف إلا بالمقارنة بين الكتابين، وقـد نجـده يبـين أحيانـا عـن صـاحب الكـلام فيقول مثلا: "القول على كم قسمة ينقسم الكلام، قال أبو القاسم بن العريف: الاسم ينقسـم إلى أربعة أقسام، اسمان جامدان واسم مشتق واسم يسميه حذاق النحويين بالصفة"[4]. ثم يشرع في بيان هذه الأقسام.

- قد يورد ابن العريف كلام الزجاجي في المسألة بكامله تقريبا، بتغيـير بسـيط، ثـم يـورد بعده فصلا آخر من كلامه، فلا يشعر القارئ أنه يقرأ شرحا لكلام سابق، كما في باب الأفعال.

- قد يتناول ابن العريف الموضوع بأسلوبه دون أي إشارة إلى صاحب الجمل، كما لو كان يكتب في موضوع مستقل، وليس شرحا لكتاب الجمل، لانعدام الإشارة أو الإحالة على الكتاب[5].

(1) - شرح الجمل لابن العريف ص45/1.

(2) - نفسه ص46/1.

(3) - نفسه ص1/ 47.

(4) - شرح ابن العريف 41/1.

(5) - ينظر: 164/1 من الشرح.

- قد يختصر الشارح كثيرا فصول الجمل، فيعلق عليها تعليقات سريعة ليست بذات قيمة كما في باب المصادر، حيث جاءت في الجمل في خمس صفحات وعلق عليها ابن العريف في سطور[1].

وأما العمل الثاني الذي ألزم به ابن العريف نفسه في هذ الشرح، فهو شرح شواهد الجمل في ثنايا إيرادها، وقد أبان في مقدمته عن منهجه في عرض هذه الشواهد، فهو يعربها ويذكر ما فيها من غريب، ويضمها في سياق ما قبلها وما بعدها ما أمكن ذلك، ثم هو يشرح معنى الشاهد ويبين موقع الاستشهاد، قال: "فلم أر كتابا أغمض وصولا ولا أفصح فصولا من كتاب الجمل، على صغر حجمه، فشرحته لعظم علمه، ففصلت مجمله، وبينت علله، وقربت بعيده، وألنت شديده، وأعربت بيوت شعره، وذكرت غريب قوله، وأوضحت إعرابه، وقربت معانيه، وشاهد كل بيت فيه، ومن قائله وما قبله وما بعده إذا أمكن..." [2].

ويمكن الوقوف على هذا المنهج من خلال هذه الأمثلة:

- شرح الشواهد: شرح ابن العريف أكثر الشواهد التي ساقها الزجاجي في جمله، شرحا يطول ويقصر، ويبدأ الشرح أولا بتحديد صاحب البيت أو من ينسب إليه يقول مثلا:

"وأنشد لعمرو بن كلثوم وقيل للأقيش[3]:

أفشى تلادي، وما جمعت من نشب ... قرع القوارير أفواه الأباريق

ثم يقوم بذكر بحر البيت وتحديد موقعه من الدوائر العروضية، وما دخل عليه من الزحافات والعلل، قال مثلا في "باب القول في أسماء الخيل، وأنشد في الباب لابن

(1) - ينظر: الجمل ص353، 358 وشرح الجمل ص821/2.

(2) - الشرح 02/1.

(3) - شرح الجمل ص385/2.

أبي ربيعة:

فـــرد عـــلى الفـــؤاد هـــوى عميـــدا وســـوئل لـــو يبـــين لنـــا الســـؤالا
وقـــد نغنـــى بهـــا ونـــرى عصـــورا بهـــا يقتـــدننا الخـــرد الخـــدالا

قال أبو القاسم: الشعر من العروض الوافر المقطوف الذي ضربه مثله، والقطف حذف سبب خفيف من جزء العروض والضرب، وهو رد "مفاعلتن" إلى "فعولن" من العروض والضرب جميعا، أصله من الدائرة على ستة أجزاء، وهكذا استعملته العرب مسدسا، تفعيلته:

مفـــــاعلتن مفـــــاعلتن فعـــــولن مفـــــاعلتن مفـــــاعلتن فعـــــولن(1)

- ثم يذكر محل الشاهد من البيت ويفسره، قال في البيتين السابقين: "والشاهد في البيت قوله "وترى عصورا بها يقتدننا الخرد الخدالا"، أدخله شاهدا على قوله: "ضربت وضربني زيد في إعمال الأول"(2).

- ثم ينتقل بعدها إلى شرح الألفاظ والغريب في البيت، وهو في كل هذه المراحل من شرحه يضع لكل عنوانا مميزا.

لقد كان هذا الشرح على سهولته معرضا لإحاطة ابن العريف بكثير من المعارف في الرواية والأدب واللغة، وكان مجالا لعرض كثير من الآراء اللغوية المختلفة في الشاهد الواحد.

2. شرح أبيات الجمل للأعلم الشنتمري (ت476هـ):

من الشروح التي يتداولها الباحثون كثيرا، لجمل الزجاجي، الشرح المنسوب إلى الأعلم الشنتمري، وهو شرح غاية في الإيجاز والدقة وبيان الهدف، لم يبدأه صاحبه

(1) – السابق 376/2.
(2) – نفسه والصفحة نفسها.

بمقدمة، أو ربما تكون هذه المقدمة قد سقطت وهو ما دعا بعض الدارسين إلى إنكار نسبة الكتاب إلى الأعلم[1]، وإنما يبدأ في المسألة بعرض الشاهد وإعرابه مباشرة.

وهو يقسم شروحه إلى أبواب ذات عناوين، يبدأها بالإعراب، فيعرب البيت كلمة كلمة، ويضمن هذ االإعراب معارفه النحوية، ولم يذكر أوجه الخلاف النحوي، يقول بعد أن يورد هذين البيتين[2]:

لا يبعـــدن قـــومي الـــذين هـــم	ســـم العـــداة وآفـــة الجـــزْر
النـــــازلون بكــــل معـــــترك	والطيبـــــون معـــــا قـــــد الأزر

لا حرف معناه الدعاء، وهي تجزم في الدعاء كما تجزم في النهي، وموضع "لا" اثنا عشر موضعا، تكون نهيا وخبرا وعطفا وتبرئة ودعاءً و... يبعدن: فعل مستقبل، والنون حرف معناه التوكيد.. قومي فاعل في اللفظ وهي في معنى المفعول..."[3]، وهكذا حتى يأتي على كامل البيت إعرابا وإفاضة في قضايا النحو وآرائه فيه.

ثم يضع عنوانا آخر هو التصريف ويأتي فيه بجميع المباحث الصرفية للصيغ مبديا آراءه وآراء العلماء فيها، يقول مثلا: "وقوله "يبعد" فعل مستقبل ماضيه بعد، وكل فعل جاء ما جنسه على "فَعُلَ" فإن مستقبله يجيئ على "يفعَل" بفتح العين، إلا في أربعة أفعال فإنه جاء في مضارعها الفتح والكسر وهي نعم وبئس وحسب، وييس.."[4].

ثم ينتقل إلى عنوان آخر هو اللغة وفيه يشرح معاني الألفاظ والتراكيب ليخرج

(1) – شكك الدكتور رشيد بلحبيب محقق كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم نسبة هذا الشرح للأعلم لأسباب ذكرها، ينظر: النكت ص38.

(2) – ينظر: شرح كتاب أبيات الجمل، للأعلم الشنتمري، تح محمد محمد شعبان، رسالة دكتوراه، 01/2، والبيتان لخرنق بنت بدر بن هفان، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، ينظر: جمل الزجاجي، ص15، وخزانة الأدب 42/5، 50، 55، والكتاب، 202/1، 57/2، 64.

(3) – ينظر: شرح أبيات الجمل 01/2-05.

(4) – نفسه 05/2.

إلى المعنى العام المستفاد[1]، ويصل إلى مبحث العروض، فيحدد البحر وما دخل على عروضه وضربه من العلل، ثم يقطعه فيبين تفعيلاته وعلله ويشرحها، يقول مثلا في البيتين السالفين:

"البيتان من الكامل وهو وافٍ وعروضه حذاء وضربه أحذ مضمر".

لا يبعـــــدنْ-قوملـــــــذي-نهمـــــو	ســـــــــملعدا-توآفـــــــلْ-جـــــــزْري
مســـــتفعلن مســــتفعلن فعلـــــن	مســـــــــتفعلن متفــــــاعلن فعْلــــــن
/o /o /o /o /// o	/o /o // /o /o/o
//o //o	//o //o
مضــــمر مضــــمر حـــــذاء	مضـــمر ســـــالم أحـــذ مضـــمر

ويشرح هذه المصطلحات العروضية الواردة في هذ العمل العروضي فيقول:

"السالم هو ما سلم من الزحاف، والإضمار إسكان الثاني المتحرك، فإذا سكنت التاء من متفاعلن قلبته مستفعلن، والحذ حذف وتد مجموع، والوتد المجموع متحركان بعدهما ساكن"[2]. والشرح كما نرى جاء وفق منهج تعليمي صرف، صالح لصغار الطلاب، بعيدا عن المباحث الدقيقة التي تحتاج إلى إعمال الفكر وإدامة النظر، وهو أمر مخالف لما وضعه الأعلم عند شرحه لكتاب سيبويه، حيث ضمنه عيونه أرائه النحوية الدقيقة، وكان الكتاب معينا يسقى منه الناقلون للتراث النحوي كالبغدادي والسيوطي. ولأجل هذه البساطة في تقديم وعرض هذا الشرح شكك في نسبة الكتاب إليه.

(1) – نفسه 08/2.

(2) – شرح أبيات الجمل 09/2.

3. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت521هـ):

من أكثر شروح كتاب الجمل وضوحا في المنهج وإحاطة في الشرح، ودقة في التناول وكثرة للتحقيق في المسائل كتاب "الحلل في شرح أبيات الجمل" لان السيد البطليوسي، وهو ثاني كتابين ألفهما السيد، كان الأول نقدا للجمل وتتبعا لما زلت فيه قدم الزجاجي النحوية في جمله، وقد أطلق عليه اسم "إصلاح الخلل الواقع في الجمل" وكان الثاني شرحا لشواهد جمل الزجاجي وأبياته وهو المسمى "الحلل في شرح أبيات الجمل" وهو كتاب يمكن وضعه في منزلة سامية يفضل بها كثيرا من الشروح التي سبقته أو جاءت بعده"[1].

وكتاب "الحلل" كتاب واضح المنهج، يقول ابن السيد في مقدمته، "لما فرغت من الكلام في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، أردت أن أتتبع ذلك الكلام بإعراب أبياته ومعانيها، وما يحضر لي من أسماء قائلها، وغرضي أن أصل بكل بيت منها ما يتصل به يكون أبين لغرض قائله ومذهبه، ولم يمنعني من الكلام في إعرابها ومعانيها ما تقدمني من كلام غيري فيها، فربما كان لكلام غيري مزية على ما سواه، وزيادة فضل لمن وقف عليه ورواه"[2].

وقد التزم ابن السيد بهذا المنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة كتابه أيما التزام، فهو يسوق الشاهد الوارد في الجمل ثم ينسبه إلى قائله، ويشرح معاني ألفاظه مبينا الغريب منها والمستعمل، ويذكر ما قبل البيت وما بعده ويضبط روايته ثم يعمد إلى إعرابه ويبين ما فيه من نكت نحوية وصرفية وصوتية، ومن أمثلة ذلك، ما قاله حينما ساق هذا البيت:

وهـــن وقـــوف ينتظـــرن قضـــاءه　　　بضـــاحي عـــذاةٍ أمـــرَه وهـــو ضـــامن

(1) – الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي، تح د/مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط1، 179، ص33.

(2) – الحلل ص13، 14.

"هذا البيت للشماخ واسمه معقل بن ضرار ويكنى أبا سعيد، حكى ذلك أبو بكر بن دريد وذكر أنه أحد الشعراء الخمسة العور من قيس، وهذه الأسماء كلها منقولة غير مرتجلة"[1].

ثم لا يبرح هذا الاسم حتى يشرح معناه ويبين أوجه اللغة فيه، يقول: "أما المعقل فهو الحصن، ويكون أيضا موضع الاعتقال، والضرار مصدر ضاررت الرجل إذا أضر كل واحد منكما بصاحبه، ويكون جمع ضرير، وهو شاطئ البحر والوادي"[2]. وهكذا حتى يأتي على كامل الاسم والكنية واللقب الذي أورده. وقد يورد أقوالا أخرى لنسبة البيت كقوله في:

إذا الرجـال شـتوا واشـتد كـاهلهم فأنـت أبيضـهم سربـال طبـاخ[3]

هذا البيت لطرفة بن العبد في شعر يهجو به عمرو بن هند، وأنشده الفراء عن الكسائي،

وقد يضيف إلى بيت الشاهد أبياتا أخرى قبله أو بعده، حتى يتضح المعنى المسوق، يأتي في باب "حبذا" بما أورده أبو القاسم الزجاجي:

يـا حبـذاجبل الريـان مـن جبـل وحبـذا سـاكن الريـان مـن كانـا

ويقول: هذا البيت لجرير الخطفي، وقد ذكرنا اشتقاق اسمه فيما مضى من الكتاب، وهو من قصيدة يهجو فيها الأخطل، وبعد هذا البيت:

(1) – نفسه ص163.

(2) – نفسه والصفحة نفسها.

(3) – نفسه ص136.

وحبـــذا نفحـــات مـــن يمانيـــة تـــأتين مـــن قبـــل الريـــان أحيانـــا
هبـــت جنوبـــا فـــذكرى مـــا ذكـــرتكم عنـــد الصـــفاة التـــي شرقـــي حورانـــا[1]

ثم ينتقل إلى شرح ألفاظه ومعانيه ليخلص إلى بيان الوجه الإعرابي فيه، كقوله في البيت السابق: "وقوله حبذا، يحتمل أن يكون "ياء" نداء والمنادى محذوف، كأنه قال يا قوم حبذا جبل الريان، ويحتمل أن يكون استفتاح كلام، وقوله "من جبل" في موضع نصب على التمييز، والعمل فيه الجملة المتقدمة"[2].

ويمكن أن نلخص مواصفات هذا الشرح من خلال ما تتبعنا، فهو:

1. نموذج جيد للشرح والتحليل الذي ينتهج الأسلوب العلمي المتأدب والذي يكشف عن تأثر النحاة بالأدب.
2. مصدر شرح لغوي لكل لفظ غامض يمكن من فهم المعنى المراد.
3. كتاب لضبط الروايات ومصدر للأخبار والملح ونوادر الأبيات.
4. مصدر للآراء النحوية المختلفة وآراء ابن السيد بالخصوص التي نقلت عنه في كتب التارية لكتابه.

4. إصلاح الخلل الواقع في الجمل:

يعد كتاب إصلاح الخلل من أكثر كتب شروح الجمل فائدة، لأنه يقوم على التعليق على كثير مما ورد فيه والاستدراك على ما فات الزجاجي، أو ما وقع فيه من الخطأ، قال عنه صاحب كشف الظنون: "وله شروح أحسنها شرح الأستاذ أبي محمد بعبد الله بن السيد البطليوسي"[3]، وقد حدد ابن السيد في مقدمته غايته من وضع هذا

(1) – الحلل في شرح الجمل ص140.

(2) – السابق ص141.

(3) – كشف الظنون 603/1.

الشرح وهو بيان ما وقع فيه الزجاجي من الأغلاط، وما اتسم فيـه كتابـه مـن الإيجـاز المخـل في بعض الأحيان.

مع الاعتراف بقيمة الكتاب وجلالها، وعلو مكانة صاحبه، ورسـوخ قدمـه في النحـو، قـال: "وهو كتاب لعمري أنجد وأغار، وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه -رحمه اللـه- قـد نـزع فيـه المنزع الجميل فإنه حذف الفضول واختصر الطويل، غير أنه مع تركه سبيل الإطالة والإكثـار، قـد أفرط في الإيجاز والاختصار ورمى بـالكلام عـلى عواهنـه، غـير منتقـد لمسـاوئ القـول ومحاسـنه، فنجده في كثير من كلامه بعيد الإشارة سيء العبارة، ونحن إن تعقبنا بعـض ألفاظـه، واعترضـنا في نكت مقاصده وأغراضه، معترفون له بالبراعة وأنه من أئمة هذه الصناعة"[1]، وقد بين البطليـوسي سبقه على غيره في الاعتراض على صاحب الجمل وتخطئته.

وقد اشتمل الشرح على ثمانية وسـتين بابـا مـن جمـل الزجـاجي، وزاد البطليـوسي بابـا لم يذكره الزجاجي، إتماما للفائدة، وهو باب ما يذكَّر على معنى ويؤنث على معنى آخر[2].

أما مـنهج البطليـوسي في هـذا الكتـاب فهـو إقامـة محـاورة حـول المسـألة وعـرض الآراء المختلفة فيها، وقد ينتصر لرأي الزجاجي أو يعارضه ويخطئه مستخدما العقل والرواية في كل مـا يذهب إليه من الآراء.

وهو يجعل من كتابه حلبة تسابق وتنافس بـين النحـاة، يـدلي كـل مـنهم برأيـه ويعـرض بضاعته، ثم يخلص إليه الحكم بمناصرة طرف على طرف أو التعادل بينهم، يقول في نهاية حديثه مثل: "والقولان متكافئان عند النحاة"[3].

([1]) – إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للبطليوسي، تح حمزة عبـد اللــه الـنشرتي، رسـالة دكتـوراه، قسـم اللغـة العربية، جامعة الأزهر، 02/1.

([2]) – نفسه 302/02.

([3]) – السابق 140/2، 141.

ومن أمثلة ما أورده معترضًا قوله: "قال المفسر: أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو أدخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصح على الإطلاق، لأنا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في قوله: باب ما لا يقع إلا من النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، من ذلك قول العرب: "يا هناه أقبل" هذا نص أبي القاسم، وهو يناقض ما صدر به كتابه..."[1].

فهذا الشرح إذاً تضمن كثيرا من التعليقات على آراء الزجاجي، ليس بالنقض دائما، بل الانتصار له في بعض الأحيان دون بقية الآراء، أو التماس العذر له فيما ذهب إليه، كما أنه تضمن كثيرا من آراء أبي السيد واختياراته، وعنه أخذت هذه الآراء.

3- طور الاستقلال والتمايز:

ما كاد القرن السادس ينتصف حتى بلغ النحو في بلاد المغرب والأندلس الغاية، واستوى على سوقه يعجب النحاة في مشارق البلاد ومغاربها، ولمعت في سماء العدوتين نجوم نحاة كثر، كابن خروف والسهيلي والجزولي ثم الشلوبيني وابن عصفور وابن معط وابن مالك وأبي حيان وابن آجروم والشاطبي وغيرهم..

فكانت آراؤهم النحوية تستوقف كل متتبع دارس، وكانت مؤلفاتهم تملأ الساحة كثرة وجدة. قال المقري: "والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر (القرن السابع) كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا في علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق التمييز ولا سالم من الازدراء"[2].

([1]) – نفسه 04/2، 05.

([2]) – نفح الطيب 206/1.

واستقلوا بمؤلفاتهم وآرائهم بعد ما تبعوا المشرق في بداية انتشار النحو عندهم، فصارت لهم مواقف من كثير في قضايا الخلاف النحوي، وصاروا أهلا لترجيح رأي على رأي أو الخروج على الآراء جميعها، فكان كتاب التوطئة لأبي علي الشلوبين، وكتاب المقرب لابن عصفور، والمقدمة الجزولية للجزولي، وكان التسهيل والكافية الشافية والعمدة والخلاصة لابن مالك، والتذييل والتكميل والارتشاف لأبي حيان النحوي، وغيرها كثير كثير لا يحيطها عد ولا يحصيها أحد.

وصار لهم نهج جديد في تعليم النحو وتلقينه وعرضه في شكله وطريقته، والتيسير والإجمال والدقة أهم ملامح هذا المنهج، وهو ما تمثل في متونهم النحوية المنظوم منها والمنثور، فألفية ابن معط الجزائري وخلاصة ابن مالك طارت شهرتهما في الآفاق، وظلت الخلاصة إلى هذا العصر قبلة الدارسين وطلبتهم، وامتلأت بشروحها الرفوف، كما كانت الآجرومية لابن آجروم عدة كل طلاب العلم في المساجد والزوايا والكتاتيب، وبلغ أمرها أن صار يطلق على ما يحمل مبادئ كل فن وعلم آجرومية.

وليس معنى كل هذا أن المغاربة أعرضوا عن تراث المشرق، بل ظلت كتب سيبويه والزجاجي والفارسي مدار كثير من الشروح والتعليقات، حتى ليفتخر أبو حيان النحوي (ت475هـ) على من سواه، أنه لا يعرف أحدا يروي كتاب سيبويه بسند متصل غيره[1]. فجمع المغاربة بين أصالة علم ورثوه عن أسلافهم من شيوخ المدارس السابقة، وحداثة ما وصلوا إليه بعقلهم النابه وفكرهم الثاقب، ونشأت من ذلك مدرسة نحوية مغربية عدت رابع مدرسة نحوية كان لها خصائصها ومميزاتها وطريقتها في تناولها لأصول النحو وفروعه، وسنقف بتمعن عند هذا في حينه من هذا البحث.

(1) – السابق3/ 317، 318.

ثانيا: مظاهر الدراسات النحوية قبل القرن السابع

- الكتب والمؤلفات النحوية.

- التفاسير.

- كتب القراءات القرآنية.

(أ) الكتب والمؤلفات النحوية:

بدأ اهتمام المغاربة بالتأليف النحوي منذ أن عرفوا هذه الصناعة وانتقلت مؤلفاتها على أيدي أعلامها عندهم من المشرق، وإن كانت كثير من هذه المؤلفات قد عفا عليها الزمن، وضاعت بين ما ضاع من التراث الفكري لهذه البلاد، فقد ذكر الزبيدي أن أول نحاة الأندلس والمغرب وهو جودي بن عثمان قد ألف كتابا في النحو عرف باسم (منبه الحجارة)، وألف عبد الملك بن حبيب السلمي كتابا في إعراب القرآن[1]، وألف أبو الوليد المهري كتبا كثيرة في النحو واللغة[2]، وكان غير هؤلاء من الجيل الأول من نحاة المغرب والأندلس قد وضعوا كتبا كثيرة في النحو و إعراب القرآن.

والثابت أن حركة التأليف على هذ االعهد الأول كانت قليلة بالنسبة للنحو، لعدم انتشار هذه الصناعة، وغلبة العلوم الدينية والأدبية على علوم اللغة، ثم إن جل نحاة هذ االعصر الأول، كانوا كما أشرنا من قبل من المؤدبين والمعلمين الذين لم يعيروا اهتماما للدرس المتعمق ولا للتأليف المبدع ولا الناقد لما كتبه الآخرون، وقد كان كتاب الواضح الذي يعد أول الكتب النحوية المغربية الباقية؛ وصولا إلينا_كان خير ما يمثل هذ الاتجاه التعليمي في التآليف والمصنفات النحوية المغربية.

وبدءًا من القرن الرابع الهجري، بدأت حركة التأليف النحوي تظهر بشكل

(1) – ينظر: طبقات النحويين ص260، وتاريخ الفكر الأندلسي ص175.

(2) – طبقات النحويين ص323.

متميز ولافت للنظر، فقد أمكننا العثور على كثير من المؤلفات التي اهتمت بشروح عيـون كتـب النحو المشرقي، فقد قام (دُرَيْوُد) بوضع شرح لكتـاب الكسـائي -وإن لم يصـل إلينـا- كـما حـاول الزبيدي أن يستدرك على سيبويه في كتاب سماه "الاستدراك على أبنية سيبويه"، فتنـاول فيـه مـا فات سيبويه في كتابه من الأبنية الصرفية، ووضع(أحمد أبان) شرحا لكتاب سيبويه وآخـر لكتـاب الكسائي[1]، كما كان(للحسن بن العريف) شرح على جمل الزجاجي، وكتـاب في الـرد عـلى كافيـة النحاس[2].

ويحل القرن الخامس الهجري، لنرى فيه جهود أعلام النحو المغربي واضحة مـن خـلال مـا وضعه (هارون بن موسى القيسي القرطبي) من تفسير لعيون كتاب سيبويه، وما أكب عليه (على بن سيده) اللغوي الضرير حـين شرح كتـاب الأخفـش، وجمـل الزجـاجي في شرحـين[3]، والواضـح للزبيدي أو ما قام به (الأعلم الشنتمري) من خلال "النكت في تفسير كتاب سيبويه" وشرح جمل الزجاجي وأبيات الإيضاح للفارسي، وشواهد الجمل، وقد سبق الحديث عنه.

كما وضع (علي بن فضال القيرواني)[4]، العوامل والهوامـل، وشرح معـاني الحـروف، وشرح عيون الإعراب[5]، وكذا الإشارة إلى تحسين العبارة[6] وغيرها.

وإذا كان كل هؤلاء الأعلام ممن سار في طريق المشارقة واقتفى أثـرهم في شرح بعض مؤلفاتهم، فقد حاول أعـلام آخـرون أمثـال محمـد بـن جعفـر القـزاز القـيرواني (ت401هـ)، أن يستقل في تأليفه عن آثـار المشـارقة، فوضـع كتـاب الحـروف، وكتـاب المفـترق في النحـو، ووضـع مـكي بـن أبي طالـب القـيسي (ت437هــ) التـذكرة لأصـول

(1) – الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين،بيروت، ط5سنة 1980، 84/1.

(2) – جذوة المقتبس، 300/1.

(3) – الصلة، ابن بشكوال 347/1.

(4) – بغية الوعاة 183/2.

(5) – كتبا مطبوع بتحقيق حنا جميل حداد ونشر بالأردن سنة 1976.

(6) – كتاب مخطوط منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية، رقم 103.

العربية، ومعرفة العوامل[1]، والزاهي في اللمع الدالة على مشتملات الإعـراب[2] ودخـول حـروف الجر بعضها مكان بعض.

ولم يزل الأمر على ما سبق حتى القرن السـادس الهجـري، وإن كانـت هـذه الحركـة أكـثر نشاطا وأثرى عددا، فقد وضع ابن الطراوة (ت520هـ) المقدمات على كتـاب سـيبويه[3]، وكتـاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح[4]، كما كان لابن السيد البطليوسي شروح على جمل الزجاجي وتعليقات منها: الحلل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وقد مرّا بنا من قبل، وكذا كتاب المسائل والأجوبة.

وقد كانت أكثر مؤلفات بن الباذش (ت528هـ) شروحا لكتاب سيبويه، ومقتضـب المـبرد، وأصول ابن السراج، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، وكافية النحاس.

ولا نبرح هذا القرن حتى نشير إلى الإمام السهيلي أحد أجل علماء هذا القرن والذي كـان له مذهب خاص في الاستشهاد بالحديث، ومن أشهر مؤلفاته المطبوعة: نتـائج الفكـر والأمـالي في النحو والروض الأنف[5]، غير أن أهم ما يستوقف الباحث في هذا القرن هو مـا أثـر عـن ابـن مضـاء القرطبي من كتاب(الرد على النحاة)، وهو يمثل ثـورة المغاربـة عـلى النحـو المشرقـي، ونقـد لمنـاهج النحاة واختياراتهم في أصول صناعة النحو، ثم إن ما يميز حركـة التـأليف في هـذا الـعصر هـو تنـوع هذه الانتقادات، لتشمل كثيرا من المآخذ على كتب بأعيانها، كنقد ابن السيد لكتاب الجمل المسمى (إصلاح الخلل)، ونقد ابن الطراوة لكتاب الإيضـاح، ونقـد ابـن البـاذش للنحـاس في كتابـه الكـافي، "

(1) – نفح الطيب 158/4.

(2) – بغية الوعاة 98/2.

(3) – إنباه الرواةعلى أنباء النحاة، 315/3.

(4) – بغية الوعاة 62/1.

(5) – كتاب مطبوع بتحقيق عياد الثبيتي، نشر بمكة المكرمة، سنة 1994.

فقد خطأه في مائة موضع"[1].

ومجمل القول، إن حركة التأليف النحوي قبل القرن السابع كانت تدور حول شروح عيون كتب النحو المشرقية، وهي كتاب سيبويه وكتاب الكسائي وجمل الزجاجي وكتب الأخفش الأوسط وغيرهم، أو حول نقد أو تعليق أو استدراك يسير على هذه المؤلفات على نحو ما رأينا. وربما كانت محاولة ابن مضاء فريدة في دعوته من خلال كتابه إلى تقويم المنهج النحوي برمته، الذي سار عليه النحو في بلاد المشرق والمغرب طيلة قرون خلت، وإلى ضرورة إصلاحه مما عراه من فساد في النهج والطريقة، ولذلك كان كتابه مثار جدل كبير ماضيا وحاضرا.

(ب) كتب التفسير:

تنازع التفسير لكتاب الله تعالى منذ بدء نشوئه اتجاهان، كان لكل منهما أنصار ومؤيدون، فكان أول هذين الاتجاهين ظهورا هو التفسير بالمأثور، المسند إلى الآثار والأقوال عن النبي (ص) والسلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم، مما أثر عنهم من روايات عن أسباب النزول والناسخ والمنسوخ ومقاصد الآيات ومعرفة بالقراءات، غير أن حركة النقل عن هؤلاء السلف قد اتسعت، فالتبس الصحيح بالفاسد واختلط فيه ما ليس منه من قصص وأخبار وأساطير عرفت بالإسرائيليات، فتصدى لفيف من العلماء إلى ذلك واجتهدوا في تنقية خبره من كل شائبة أقذت صفاءه.

وأما الاتجاه الآخر فهو التفسير بالرأي والعقل الذي نشأ إلى جانب القول بالمأثور، وهو يقوم على إعمال العقل والنظر، ويرجع إلى اللسان من معرفة باللغة والإعراب والبلاغة، وتأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب العربية التي نزل بها القرآن، بشرط الوقوف على جملة من علوم القرآن، حددها العلماء وأوجبوا على كل مفسر معرفتها.

(1) – ينظر: الديباج المذهب،ابن فرحون،تح محمد أبو النور،دار التراث- القاهرة، 108/2.

وكانت المعرفة بالنحو وقواعد العربية أولى هذه الشروط وأولاها، فقد روي أن الإمام مالكًا بن أنس (ض) قال: "لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالا"[1].

كما أن نشأة النحو كانت ذات صلة وثيقة بمعرفة معاني القرآن، ذلك أن المحاولات الأولى للنحاة الأوائل، إنما وضعت لخدمة كتاب الله تعالى، ولحفظ اللسان من الخطأ عند تلاوته، بالإضافة إلى أن كلا من تقدير معنى الآية الكريمة وإعرابها يتوقف على الآخر، لأن الخطأ في تقدير الإعراب قد يؤدي إلى الخطأ في تقدير المعنى.

وهذا ما حدث فعلا عندما سمع الأعرابي، من يقرأ قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ [2] بكسر اللام في (رسولِه)، فقال: إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه.

وهذه العلاقة بين علم التفسير وعلم النحو، جعلت بعض المفسرين الأوائل، يشيرون إلى بعض الجزئيات النحوية إشارات عابرة، مستوحين ذلك من معنى الآية، فالفراء في كتابه (معاني القرآن)، قصد إلى أن يكون كتابه كتاب تفسير، وخير دليل على ذلك عنوان الكتاب نفسه، وكذلك (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، فهوي يولي جانب التفسير اهتماما أكبر رغم أنه يقوم بإعراب الآيات القرآنية كثيرا[3].

وهذه الكتب قد استهدفت إيضاح بعض الآيات التي يصعب فهمها، ولذلك فقد حوت معارف وآراء نحوية قيمة، ورغم أن هذه الكتب لم تكن كتبا نحوية أصلا، إلا أن شهرتها قد أطبقت الآفاق، فإذا عدت كتب الفراء، كان كتاب معاني القرآن في

([1]) – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي، تح محمد أبو الفضل، مكتبة دار التراث، 214/1.

([2]) – سورة التوبة آية 03.

([3]) – ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتح عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط2،سنة 1997.

مقدمتها، وإن عدت كتب الزجاج، كان كتاب معاني القرآن وإعرابه أولها.

ثم اتخذت كتب التفسير بعد ذلك شكل الموسوعات القرآنية الضخمة، فهي تتناول القرآن الكريم، بكل سوره وآياته، وبعض هذه الكتب قد حوى مادة نحوية كبيرة وفاقت شهرتها شهرة بقية المؤلفات، فالكشاف للزمخشري قد فاق كتب الزمخشري كالمفصل والأنموذج وغيرها، والبحر المحيط لأبي حيان قد فاق شهرة كتبه التي تخصصت في الدراسات النحوية، وكذلك بالنسبة لغيرهما كالفراء والزجاج.

بل أكثر من هذا فإنا نجد التخريجات والتأويلات النحوية التي نسبتها كتب النحو أو كتب التفسير للزمخشري، مستقاة في معظمها من كتاب الكشاف، ولعل السبب الرئيس في عمق المادة النحوية في كتب التفسير هذه عن غيرها من كتب النحو للمؤلفين أنفسهم، أنها قد ألفت وأصحابها في قمة النضج العلمي والفكري، وبعد أن قطعوا شوطا في الدرس والبحث والتأليف.

وفي بلاد الأندلس والمغرب كانت نشأة علم التفسير في القرن الثالث الهجري، وكان بقي ابن مخلد (ت276هـ) أحد أبرز جهابذة هذا العلم، وأول رواده والمشتهرين به، غير أنه لم يحظ بما حظي به المتأخرون من مفسري هذا القطر لاندثار كتبه ومؤلفاته بعد وفاته[1]، ثم نما وترعرع في القرن الخامس الهجري، فكان مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) المفسر القارئ والنحوي، الذي ملأ ذكره الآفاق، وأخذ عنه غير واحد ممن جاءوا بعده، ثم بلغ هذا العلم عظمته ومنتهاه في القرن السادس الهجري على يد شيخ المفسرين الأندلسيين والمغاربة أبو محمد عبد الحق بن عطية الغرناطي (ت546هـ)، الذي عد ابن تيمية تفسيره خيرا من تفسير الزمخشري، وأصح نقلا وأبعد عن البدع[2].

وسنخصص حديثا وافيا عن تفسير مكي بن أبي طالب وابن عطية ونتبين

(1) – مدرسة التفسير في الأندلس، مصطفى المشيني، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 1986، ص83.

(2) – نفسه ص96.

منهجهما في تقدير النحو من خلال كتب التفسير.

أولا: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ):

يعد مكي بن أبي طالب القيرواني[1] ثم القرطبي، في المفسرين الأوائل من مفسري المغرب الإسلامي، وهو وإن كان قد غلبت عليه شهرة القراءة، إلا أن ما كان له من مؤلفات في التفسير، جعله بحق مفسرا حاذقا، روى رأيه ورردده كثير ممن جاء بعده من أعلام التفسير في هذه البلاد، كابن عطية والقرطبي وأبي حيان وغيرهم[2]، وإن لم يذكر مكي في طبقات اللغويين، ولم يسلك في مذهب من المذاهب النحوية، فقد كان في مؤلفاته نحويا بارعا ينزل إلى صناعة اللغة والإعراب لبيان أوجه التأويل المختلفة، ولذلك اشتهر تفسيره للقرآن العظيم كونه أحد كتب إعراب القرآن.

وكتابه "مشكل إعراب القرآن" من الكتب المتفردة في مادتها وأسلوبها، إذ يبحث فيما أشكل من إعراب القرآن، فيفسره ويذكر علله معتمدا السهولة والإيجاز ليكون "خفيف المحمل سهل المأخذ قريب المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به"[3], وقد ذكر الكتاب في كتب التراجم بأسماء كثيرة ولكن أثبتها عند الطبع كان هذا الاسم، وقد

(1) – هو مكي بن أبي طالب حموش بن عطية القيسي، ولد بالقيروان سنة 355هـ وعاش فيها وقرأ على شيوخها، ثم رحل إلى مصر فأخذ عن شيوخها القراءات، فقرأ على ابن غلبون الحلبي المقرئ، واستمرت رحلاته إلى مصر ومكة وعودا إلى القيروان، إلى أن غادرها إلى قرطبة، فجلس بها مدرسا3ثم إماما حتى توفي سنة 437هـ من مؤلفاته: التبصرة في القراءات، مشكل إعراب القرآن، الإغفال في إعراب القرآن وهو مختصر تفسيره، وغير هذا تصانيف كثيرة في القراءة والتفسير والنحو.

ينظر: بغية الوعاة 273/2، شذرات الذهب 260/3، إنباه الرواه 313/3، كشف الظنون،1/ 1899.

(2) – مدرسة التفسير في الأندلس ص86، 87.

(3) – مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 21/1.

دفع المؤلف إلى تأليفه رغبته في خدمة كتاب الله تعالى والوقوف على أسراره ومعرفة معانيه وقراءاته، وأما طريقته فهي التي نص عليها بقوله: "أفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، ليكون بذلك سالما من اللحن مستعليا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد"[1]. ويبدو أن ابن أبي طالب كان يعرف إلى من روجه كتابه المتخصص هذا، وهو ما يدل على جودته وإتقانه وبلوغه فيه مبلغ الحذق في الصناعة، فقال: "ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعرف من النحو إلا الخافض والمخفوض، والفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت في أشباه لهذه، إنما ألفناه لمن شدا طرفا منه وعلم ظواهره وجملا من عوامله وتعلق بطرف من أصوله"[2].

وقد بدأ مكي بن أبي طالب العمل في هذا التفسير وفق منهج مختار يصل إلى الغاية ويبلغ النهاية من طلب كل مريد الوقوف على حقيقته إعراب ما أشكل في اقرآن الكريم، وفق ما يأتي:

1. ينتقي المؤلف ما أشكل في القرآن الكريم إعرابه فيعربه، ويحشد له الآراء التي أبداها النحاة على اختلافهم، وقد صرح في مقدمته منتقدا من سبقوه، لإطالتهم في الإعراب والتفاتهم إلى السهل منه وإهمالهم الكثير من مشكلاته قائلا: "وقد رأيت أكثر من ألف في الإعراب، طوّله وأغفل كثيرا مما يحتاج إليه معرفته من المشكلات"[3].

وهو في ذلك يأخذ سور القرآن مرتبة ويعرض لما أشكل في الإعراب من آيات

---

(1) – نفسه 02/1.

(2) – نفسه 02/1، 03.

(3) – نفسه 02/1.

أو ألفاظ أو جمل في كل سورة، في إيجاز ودقة وتحديد للمشكلات الإعرابية، فيبين وجوهها المحتملة في إعرابها، ثم إعراب الكلمات التي تعدت الآراء فيها، فيذكر كل ما قيل فيها، وأحيانا يذكر أصحاب هذه الآراء ويبين اختلفاتهم، وقد بدأ ذلك كله بمشكل إعراب الاستفتاح أو البسملة، وما قيل في ذلك من آراء في ألفاظه أو المواقع الإعرابية أو الرسم أو أصول الاشتقاق بين البصريين والكوفيين.

2. قد يذكر المؤلف رأيه في إعراب كلمة أو جملة، بعد أن يعرض لآراء ووجوه متعددة مختلفة في ثقة ودقة ودراية، أو قد يعترض على هذا الرأي أو ذاك، يقول مثلا: "قال أبو محمد، وفيها نظر يطول ذكره"، أو قد يرجح رأيا كقوله: "والوقف على هذا "على سمعهم" حسن"[1].

3. يبدو مكي في تفسيره في كثير من الأحيان منتصرا لأحد المذهبين، معبرا عن رأيه المؤيد لهذا الفريق أو ذاك، لذا كان كتابه معرضا لآراء وتخريجات أطلقها نحاة البصرة والكوفة، وهم يتناولون آيات الذكر الحكيم بالتأويل والإعراب، والمتأمل لصنعة كتابه هذا يجد فيه تأثره الواضح بمذهب البصريين، وأخذَهُ بأقوال أشهر رجاله، ودفاعه عن اختياراتم التي وردت في مواضع كثرة، في حين أنه لم يذكر من رجال المذهب الكوفي إلا قليلا، ومن هذه المواضع:

أ. يقول: "وويل لمصدر لم يستعمل منه فعل، فإن فاءه وعينه من حروف العلة، وهو ما يدل على أن الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان المصدر مشتقا من الفعل على ما قاله الكوفيون لم يوجد لهذا المصدر فعل مشتق منه، ومثله ويْح وويْس"[2].

(1) – السابق 15/1، 22/2.

(2) – ينظر: مشكل إعراب القرآن، 57/1، وويْس كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح للصبي، ينظر الجامع لأحكام القرآن 08/2.

فهو هنا قد أخذ برأي البصريين ورد على الكوفيين مقالتهم[1].

ب. ويقول في "بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ": "ما في موضع رفع ببئس.. وقال الكوفيون: بئس وما اسم واحد في موضع رفع"[2].

ج. ويقول في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [3]،

د. "أحد" مرفوع بفعل مضمر تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وكذلك عند البصريين: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ ﴾ [4]، وهو كثير في القرآن فاعرف وقس"[5].

وتتكرر هذه الإشارات البصرية في إعرابه في مواضع كثيرة، ما يجزم القول بأن مكيا كان ذا اتجاه بصري في اختياراته، ويقوى هذا مكانة سيبويه عنده، فهو القاضي العدل، قوله القول الفصل، الذي لا تجوز فيه منازعة ولا له مخالفة، فنراه يعتمد أقواله ويرددها في أكثر مواضع الاستشهاد،لاسيما إذا تعددت آراء النحاة واختلفت أقوالهم، فيورد قول سيبويه دون أن يرى حاجة إلى غيره[6].

كما نلمس احترامه لأقوال أبي اسحاق الزجاج، حتى إنه ليضع أقواله في أحسن الأقوال، بل ويرى أنه قال ما لم يقله غيره، يقول: "وذكر أبو اسحاق قولا لم يقله غيره"[7].

(1) – ينظر: الإنصاف، المسألة28 ، 235/1.

(2) – ينظر: الإغفال في إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح أحمد خليل عمايرة،رسالة دكتوراه بدار العلوم، ص23.

(3) – سورة التوبة آية 06.

(4) – سورة الانشقاق آية 01.

(5) – مشكل إعراب القرآن 66/1.

(6) – ينظر: الإغفال ص29، 51، 52، 54.

(7) – الإغفال ص120.

ولكن هذا الإعجاب بآراء البصريين والسير في ركابهم، ليس فيه تحيز ولا مجاوزة أو مجانبة للحق، إن كان هذ الحق مع غيرهم، فقد كان مكي به من العدل والإنصاف ما حمله على الأخذ بآراء رجال المذهب الكوفي، دونما شعور بالنقص، فقد أخذ بأقوال الكسائي[1] والفراء في أكثر من موضع[2].

لقد كان مكي يتخير أقرب الأقوال لتحقيق المعنى وللوصول إلى أفضل تفسير يراه، لذلك لم يبال إن كان الرأي بصريا –في أكثر الأحيان- أو كوفيا-في بعضها-

فقد كان بصريا في غير تعصب ولا تبعية، بل كان يناقش آراءهم، ويدقق في أدلتهم حتى إذا ما أقنعته أقام عندها ووقف، أو لم تقنعه مضى عندها وصدف.

4. لما كان الصرف والنحو وجهين لشيء واحد، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر ولا سبيل للفصل بينهما إلا لغرض الدراسة، فقد عني مكي بإبراز الناحية الصرفية في تفسيره، فحرص على إعطاء وزن الفعل ثم ما جرى فيه من أوجه صرفية، يقول مثلا: "نستعين" وزنه "نستفعل" وأصله "نستعوِن"، لأنه من العون، فألقيت حركة الواو والعين، فانكسرت وسكّنت الواو، فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة ولا ياء ساكنة قبلها ضمة وإنما أعل لاعتلال الماضي"[3].

5. كان الاستشهاد بالقرآن عند ابن أبي طالب أمرا لابد منه، فهو مادة للاستشهاد على القواعد النحوية، بل هو المادة التي وضعت التعليلات النحوية لإظهار معانيها والبحث في فوائدها وتفسيرها، فهو يستشهد بالقرآن كثيرا ويحيل القارئ إلى الموضع السابق الذي أعرب فيه الآية المماثلة، وربما ساق عددا كثيرا من الآيات، إذا كانت تجمعها قاعدة نحوية واحدة،

(1) – نفسه ص175.

(2) – ينظر: ص26، 27، 41، 51، من الإغفال..

(3) – مشكل إعراب القرآن 11/1.

قال في إعراب ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [1]: ما الأولى ابتداء و"ما" الثانية ابتداء ثانٍ "الحاقة" خبر الثاني، والجملة في موضع نصب بـ "أدراك" و"أدراك" وما اتصل به خبر عن "ما" الأولى.. ومثله ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [2]،﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾[3]،﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾[4]، كل ذلك يجري على قياس واحد"[5].

أما الاستشهاد بالحديث فقد اقتصر على حديثين اثنين فقط دون غيرهما.

6. استشهد مكي بن أبي طالب بالشعر، وإن لم تتجاوز شواهده فيه الثلاثة والثلاثين بيتا، كان يوردها ضمن ما ينقله من آراء النحاة، فينسب بعضها ويهمل أكثرها، كما فعل عند تعرضه لقراءة ﴿ مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [6] بالكسر، قال: "وقد ذكر قطرب أنها لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد:

ماضٍ إذا ما هم بالرضي قال لها: هل لك يا تافيٍّ[7]

ثانيا: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت546هـ) :

استحق القاضي بن عطية لقب شيخ المفسرين المغاربة والأندلسيين، لما كان له

([1]) – سورة الحاقة آية 03.

([2]) – سورة الانفطار آية 17.

([3]) – سورة المطففين آية 19.

([4]) – سورة البلد آية 12.

([5]) – مشكل إعراب القرآن 401/1، 402.

([6]) – سورة إبراهيم آية 22.

([7]) – البيت في الخزانة منسوب إلى الأغلب العجلي، ينظر: 257/2.

من علو المكانة ورفعة القدر، فقد كان أحد رجالات الأندلس ومن فضلاء المائة السادسة، جمع العلم والأدب والتفسير والحديث، فكان فيها جميعًا شيخا لا يُجارى، وكان تفسيره "المحرر الوجيز" من أصح التفاسير وأوسطها، نال مدح شيوخ الإسلام وتفضيلهم، فقد قال عنه ابن تيمية: "وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلا وبحثا، وأبعد عن البدع - وإن اشتمل على بعضها- بل هو خير منه، بل لعله أرجح هذه التفاسير"[1].

لقد كان للكتاب قيمة عالية عند جميع المفسرين، وذلك أن مؤلفه أفاض عليه من كنوز علمه ما أضفى عليه روعة ودقة وقبولا، فجعل كل الشهادات تنطق بالثناء عليه، قال ابن الخطيب: "عبد الحق بن عطية.. ألف تفسيره فأحسن فيه وأبدع وطار بحسن نيته كل مطار.. وبرنامجا ضمنه مروياته.. فحرر وأجاز"[2]، وقال عنه السيوطي: "لقد أحسن بن عطية في تفسيره وأجاد وأبدع حتى طار صيته وصار كتابه أصدق شاهد له بإمامته في العربية وغيرها"[3].

وقد عني ابن عطية في تفسيره باللغة والنحو عناية كبيرة من الناحية التطبيقية، وهو ما يناسب طبيعة التفسير ومقاصده وغاياته، فكنت تراه ينظر في إعراب القرآن ودقائق معانيه ويبين معاني مفرداته ومواقعها، وأصولها وإعرابها، واشتقاقها وتصريفها، ويوجه قراءاته مع ما يستدعيه ذلك من الاحتجاج بكلام الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم، وأشعار العرب وكلامها، وقد غلب الاتجاه النحوي على تفسير بن عطية وبدا أقرب إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير[4].

وقد كان منهج ابن عطية النحوي في تفسيره قائما على الخصائص الآتية:

([1]) – فتاوى ابن تيمية 194/3.

([2]) – الإحاطة 539/3.

([3]) – بغية الوعاة 73/2.

([4]) – مدرسة التفسير في الأندلس ص 604، 605.

1- **الاعتماد على النحو لتحديد معاني الألفاظ ودلالاتها**، فقد كان يفرق بين المعاني المختلفة التي تحتملها اللفظة؛ من موقعها النحوي وخصائصها في التركيب، ففي قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ** ﴾ [1]، قال: "وأسلمت في هذ الموقع بمعنى دفعت وأمضيت، وليس معنى دخلت في السلم، لأن تلك لا تتعدى"[2].

2- **التعرض لآراء المذاهب النحوية والجمع بينها**: لا يألو ابن عطية جهدا في ذكر الأوجه الإعرابية للآية، وبيان المذاهب النحوية من بصرية وكوفية فيها، ففي تفسير البسملة، يذكر ابن عطية مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين في إعراب كلمة (بسم)، فيقول: "والباء في (بسم الله) متعلقة عند نحاة البصرة باسم تقديره، ابتدائي مستقر وثابت بسم الله، وعند نحاة الكوفية، بفعل تقديره، ابتدأت بسم الله، فبسم الله في موضع رفع على مذهب البصريين، وموضع نصب على مذهب الكوفيين"[3].

3- **التأثر بالمذهب البصري**: فقد كانت أكثر آراء ابن عطية وموافقاته النحوية في تفسيره إلى جانب البصريين، وهو المذهب الغالب -على هذا العهد- ومن أمثلة اختياراته البصرية، ما قاله في قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ** ﴾ [4]، قال:"والأظهر الأقوى أن "إذا" على بابها تحتاج إلى جواب، ويكون "حتى" كأنها ابتداء على نحو دخولها على الجمل، واختلف الناس في جواب "إذا" فذهبت فرقة إلى أن الجواب قوله

(1) – سورة آل عمران آية 20.

(2) – المحرر الوجيز، ابن عطية، تح الرحَالي فاروق وآخرون، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، ط1سنة 1977، 31/1.

(3) – نفسه 83/1.

(4) – سورة آل عمران 152.

(تنازعتم) والواو زائدة، وهذا القول لا يشبه نظر أبي علي ومذهب سيبويه والخليل، وفرسان الصناعة أن الجواب محذوف مقدر، يدل عليه المعنى، تقديره (انهزمتم ونحوه)[1]، وهذا اتجاه بصري واضح.

4- **الإعجاب برأي سيبويه:** تأثر ابن عطية كثيرا بسيبويه وأعجب بآراءه فظهر هذا في ثنايا تفسيره[2]، وذلك راجع لقراءته للكتاب وانكبابه عليه، ولذلك تكرر كثيرا تصويبه لرأيه واعتداده به دون غيره، إذ تراه بعد أن يعرض الآراء يقول: "والصحيح قول سيبويه"[3].

5- **الاعتراض على أهل الكوفة:** وقد كان ابن عطية كثير التعقيبات على آراء النحويين الكوفيين وتخريجاتهم في تفسير آيات القرآن الكريم، فمن ذلك ما رد به على أصل (اسم) أهو من (السمو) كما رأى البصريون، أم من (السمة) كما رأى الكوفيون، قال: "وقال الكوفيون: أصل (اسم) من السمة، وهي العلامة لأن الاسم علامة لمن وضع له، وحذفت فاؤه اعتلالا من غير قياس، والتصغير والجمع المذكوران يردان هذا المذهب الكوفي"[4].

وقال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿ **وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا** ﴾[5]: "ولا يجوز أن يكون (أسباطا) تمييزا، لأن التمييز لا يكون إلا مفردا نكرة، وأيضا فالسبط مذكر، وهو قد عُدّ مؤنثا، على أن هذه العلة لو انفردت لمنعت، إذ السبط بمعنى الأمة، غلب على التأنيث وهو مثل قول الشاعر:

(1) – المحرر الوجيز 1/ 258.

(2) – منهج ابن عطية في تفسيره القرآن الكريم، د/عبد الوهاب فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ص155.

(3) – ينظر المحرر الوجيز 412،411/1

(4) – المحرر الوجيز 84/1.

(5) – سورة الأعراف آية 160.

فـــإن كلابـــا هـــذه عشر أبطـــن وأنـــت بريـــئ مـــن قبائلهـــا الـــعشر

قال القاضي أبو محمد: وأغفل هذا الكوفي جمع الأسباط، وأن ما ذهب إليه إنما كان يجوز لو كان الكلام اثنتي عشرة سبطا"[1].

فكلام ابن عطية في منع أن يكون (أسباطا) تمييزا، جارٍ على مذهب الجمهور، فإنهم لا يجيزون أن يكون تمييز العدد المركب جمعا، وأجازه الفراء[2]. وأجازه الزمخشري في الآية حملا على المعنى[3]، ورده أبو حيان وقال: "والذي عليه أكثر الناس، أن (أسباطا) بدل من تمييز محذوف أو من (اثنتي عشرة)، أو نعت لذلك التمييز[4].

6- وهذه الاعتراضات على مذهب أهل الكوفة في بعض القضايا، لم تمنعه من أن يجاريهم ويوافقهم القول في قضايا آخرى، أو أن يتبع آراء رؤسائهم كالفراء والكسائي.

ومن هذه القضايا التي اتبع فيها رأي الكوفيين، وقوع "أو" بمعنى "بل" ومجيء الباء للتبعيض والمجاوزة، كما في قوله تعالى: ﴿ **الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا** ﴾[5]، وورود "لو" مصدرية، والواو بمعنى "أو" وغيرها من المسائل[6].

7- لئن كان ابن عطية مقلدا ومتبعا لآراء نحاة المصرين الكوفة والبصرة، في اختياراته

(1) – المحرر الوجيز 184/3.

(2) – ينظر: همع الهوامع،السيوطي،تح د/عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية بالقاهرة، 348/2.

(3) – معاني القرآن، للأخفش،تح د/عبد الاميرمحمد الورد،عالم الكتب-القاهرة،ط1،سنة1985، ص534.

(4) – البحر المحيط ،أبو حيان ،دار إحياء التراث العربي-بيروت،ط2 سنة 1990،3/102

(5) – سورة الفرقان آية 59.

(6) – ينظر: جهود ابن عطية النحوية و الصرفية،إسماعيل عساف،رسالة دكتوراه،جامعة دمشق، 754/2.

النحوية -في أكثر الأحيان- فإن هذا لم يمنعه من محاولة التفرد ببعض الآراء أو الاصطلاحات، فعلى مع ذكر الدكتور عساف فقد تفرد بقوله بدلالة (إذاً) على معنى التقرير، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [1]، أو مجيء (ثم) للتوبيخ كما في قوله تعالى:

﴿ **الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ** ﴾ [2]، وتخصيص النكرة بالزمان، وإغراء الغائب، وكون (خلق) و(جعل) ناصبة لمفعولين، وغير ذلك[3].

8- **الاصطلاحات النحوية:** جرت أكثر عبارات ابن عطية في الاصطلاح النحوي على مذهب الفريقين البصريين والكوفيين، وقد بدا غالبًا عنده شيوع اصطلاحات البصريين، غير أنه إلى جانبها كانت لابن عطية ألفاظ لم تؤلف عند غيره، أو قلّ تداولها، ما دعا أبا حيان إلى استغراب بعضهما، ومنها:

- الاستفتاء:

رأى ابن عطية أن (أفرأيتم) من قوله تعالى: ﴿ **أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى** ﴾ [4]، من رؤية العين، ثم قال: "ولو كانت "أرأيتم" التي هي استفتاء لم تتعدد"[5]، ونقل أبو حيان كلام ابن عطية ونص على تسمية (أرأيت) استفتاء وهو اصطلاح ابن عطية، وبينه

(1) – سورة البقرة آية 145 .

(2) – سورة الأنعام آية 01 .

(3) – جهود ابن عطية ص754 .

(4) – سورة النجم آية 19.

(5) – المحرر الوجيز 265/15.

بقوله: "يعني التي يقول النحاة فيها أنها بمعنى أخبرني"[1].

ووجه ارتباط (أرأيت) بذلك الاصطلاح، أن الاستفتاء كما عبر عنه ابن عطية نوع من أنوع السؤال وكأنه سؤال من يهتبل بقوله ويجعله حجة"[2].

- ألف التوقيف:

سمى ابن عطية ألف الاستفهام في بعض المواضع بما دلت عليه من تقرير أو توبيخ أو إنكار ألف التوقيف، قال في قوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ** ﴾ [3]. فـ "ألف (أولو) ألف التوقيف دخلت على واو العطف، كأنهم عطفوا بهذه الجملة على الأولى، والتزموا شنيع القول، فإن التوقيف توبيخ لهم"[4].

قال أبو حيان: "وقوله الهمزة ألف التوقيف عبارة لم أقف عليها من كلام النحاة، يقولون همزة الإنكار وهمزة التوبيخ وأصلها همزة الاستفهام"[5].

- نون الكناية:

سمى ابن عطية نون الوقاية في بعض كلامه "نون الكناية" قال في قوله تعالى: ﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا** ﴾ [6]، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، (من لدني) بفتح اللام وضم الدال وشد النون، وهي

(1) – البحر المحيط، 162/8 .

(2) – المحرر الوجيز 223/13 .

(3) – سورة المائدة آية 104 .

(4) – المحرر الوجيز 223/13.

(5) – البحر المحيط 35/4.

(6) – سورة الكهف آية 76.

(لدن) اتصلت بها نون الكناية التي في (ضربني) ونحوه، فوقع الإدغام"[1].

وغير هذه المصطلحات التي ذكرنا مما قال به النحاة أو لم يقولوه[2].

9- **الاستشهاد بالشعر وكلام العرب**: اتبع ابن عطية وهو يعرض الآراء النحوية المختلفة طريق النحاة في سوق حججهم وأدلتهم على صحة مذهبهم النحوي، بما يروون من أقوال العرب وأشعارهم، ولذلك كثرت استشهاداته الشعرية، حتى لا تكاد تخلو منها مسألة من مسائل النحو التي تعرض له مناقشتها، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ **لَيْسُواْ سَوَاء** ﴾ [3]، "وما قاله أبو عبيدة من أن الآية نظيرة قول العرب: "أكلوني البراغيث" خطأ مردود"[4]، فقد أتى بهذا الشاهد من الأقوال وبين خطأ موضع الاستشهاد به، أما أمثلة الشعر فكثيرة أكثر من أن يتسنى التدليل عليها، أو التمثيل لها.

وهكذا كان هذا التفسير فيه من آراء النحو واختلافاتها والتدليل عليها، ما جعله فريدا في بابه سباقا إلى أن تغلب عليه مسحة هذه الصناعة، فيكون لمن خلفه مثلا يحتذى وأثرا يقتفى، وتكون اللغة والنحو لبنات قوية متينة في صرحه، وبدون هذه اللبنات يكون البناء على شفا جرف هار، لا يملك أمام النقد أن ينقض وينهار.

(ج.) كتب القراءات القرآنية:

القراءات هي علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم، من تخفيف وتشديد وإمالة، واختلاف في ألفاظ الوحي وحروفه، وقد ثبت عن النبي (ص) أنه قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته، ثم لم أزل أستزيده فيزيدني حتى انتهى إلى سبعة"[5]، وقد

---

(1) – المحرر الوجيز 430/10.

(2) – جهود ابن عطية ص770-774.

(3) – سورة آل عمران آية 113.

(4) – المحرر الوجيز 273/3.

(5) – صحيح مسلم، بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، 561/1.

وجد المسلمون على اختلاف لهجاتهم على عهد النبي (ص) فسحة في قراءة القرآن الكريم، إذ أنه (ص) كان يقرأه بما يتناسب وهذه اللـهجات ووفقا لاختلافاتها.

وكان الصحابة رضوان اللـه عليهم يتناقلون القرآن الكريم حفظا ومشافهة، يرويه من سمعه عن النبي (ص) إلى من لم يسمعه، ولم تكن كتابة الوحي على عهده (ص) وتدوينه ذات حاجة ولا داع، كون أن من يروي كتاب اللـه لا زال بين ظهراني المسلمين، فلما توفي (ص) تعدد الرواة والقارئون وكل يقرأ بما سمع أو حفظ.

وقضى كثير من الصحابة في حروب الردة أو حروب الفتح، وكاد الناس يختلفون في قراءته، فيرمي بعضهم بعضا بتحريف أو تبديل، لعدم معرفتهم بتعدد تلك القراءات، فدعا الأمر الخليفة عثمان (ض) إلى وجوب أن يجتمع الناس على مصحف واحد يتلونه، فجمعت المصاحف من الأمصار، وقد كان لبعض الصحابة مصاحفهم، فأحرقت[1]، واستبدلت بمصحف عثمان الذي جمعه ونسخه بأمر من الخليفة؛ زيد بن ثابت وعبد اللـه بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضوان اللـه عليهم.

وكان مصحف عثمان خاليا من النقط، يقرأ منه الناس على اختلاف قراءاتهم، فلم تكن القراءة من رسم المصحف ولكن وفقا للمروي والمحفوظ، إذ القراءة سنة متبعة، فقد استوعب جميع القراءات المتواترة التي عرفت بالسبعة.

لقد اتفق العلماء قديما وحديثا على أنه لا يجوز أن يكون المراد بالأحرف السبعة، قراءة هؤلاء القراء المشهورين كما يظنه الكثيرون، لأن هؤلاء القراء لم يكونوا موجودين على عهد قراءة النبي (ص) والصحابة بما اختلف من القراءات، قال مكي بن أبي طالب: "فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء مثل نافع وعاصم وأبي عمرو بن العلاء.. أحد الأحرف السبعة التي نص عليها النبي (ص)، فذلك منه

(1) – أحرق مصحف أبي بن كعب وعبد اللـه بن مسعود (ض).

غلط عظيم"[1].

أما المقصود بهذه الأحرف السبعة فمختلف فيه، فذهب قوم إلى أن المقصود به هو القراءة، وعليه فهي القراءات السبع، وهو الأضعف[2].

ومنها ما حكاه ابن عبد البر القرطبي (ت463هـ) من أنه سمع بعض المتأخرين من أهل العلم يقول: تدبرت وجوه الاختلاف في القرآن فوجدتها سبعة:

- منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل: ﴿ **هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ** ﴾ [3] و(أطهرَ).
- و منها ما يتغير معناه بالحروف واختلافها ولا تتغير صورته، كقوله: ﴿ **كَيْفَ نُنشِزُهَا** ﴾ [4] و(ننشُرُها).
- ومنها ما يتغير معناه ويزول بالإعراب، ولا تتغير صورته كقوله:﴿ **رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ﴾[5] و(رَبُّنَا بَاعَدَ بين أسفارنا).
- ومنها ما تتغير صورته ولا يتغير معناه مثل: ﴿ **كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ** ﴾ [6] و(كَالصوف الْمَنفُوشِ).
- ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل: ﴿ **وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ** ﴾ [7] و(طلع).

(1) – القراءات وأثرها في علوم العربية ، محمد سالم محيسن، 27/1.

(2) – البرهان في علوم القرآن 214/1.

(3) – سورة هود آية 78.

(4) – سورة البقرة آية 259.

(5) – سورة سبأ آية 19.

(6) – سورة القارعة آية 05.

(7) – سورة الواقعة آية 29.

- ومنها بالتقديم والتأخير مثل: ﴿ **وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ** ﴾ [1] و(وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ).
- ومنها الزيادة والنقصان، مثل قراءة ابن مسعود: ﴿ **إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** ﴾ [2] أنثى،إلى غير ذلك من التخريجات والآراء[3].

ولم يكن علماء القراءات حتى القرن الثالث قد تواضعوا على أئمة بأعيانهم يحملون عنهم وحدهم القرآن حتى كان ابن مجاهد الذي تجرد للقراءات يقابل بينها ويرحل إلى أصحابها يسمع منهم، فكفى بصينعه الأمة، وحمل عنها عبء التمييز بين المتواتر المشهور وغير المتواتر، ومازَ بين القرّاء بعد فحص وتمحيص سبعة من أئمة القراءات حمل عليهم المسلمين في جميع أقطارهم وأمصارهم، فلمَّ الشعث وأدرك الناس قبل أن يختلفوا فتذهب ريحهم.

ووضع ابن مجاهد[*] وهو يستقصي هذه القراءات ويوازن بينها شروطا ثلاثة لقبول القراءة وهي:

1. السند الصحيح عن النبي (ص) حتى زمن القارئ.
2. موافقة العربية ولو على أحد وجوهها.
3. موافقة مصحف عثمان (ض).

وهؤلاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد يمثلون تلكم الأمصار التي أرسل إليها الخليفة عثمان مصحفه وهي المدينة ومكة والبصرة والكوفة والشام، فقد اختار لكل

---

(1) – سورة ق آية 19.

(2) – سورة ص آية 23.

(3) – البرهان 216/1-227.

(*) – هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، ولد سنة 245هـ ببغداد، وتوفي سنة 324هـ معجم الأدباء 65/5.

مصر من يمثل القراءة فيه ويشتهر أخذ الناس عنه روايته التي يجب أن توافق شروطه، فكان نافع بن أبي نعيم في المدينة، وكان ابن كثير في مكة، وكان أبو عمرو ابن العلاء بالبصرة وكان بالكوفة ثلاثة، هم حمزة بن حبيب والكسائي وعاصم، وكان بالشام عبد الله بن عامر الدمشقي.

وينبغي الإشارة إلى أن ابن مجاهد باختياره أولئك القراء السبعة ورواياتهم، لم يسقط رواية من سواهم، بل دعاها شاذة، وليس معنى شذوذها خروجها من أصول الرواية وعدم صحة القراءة بها، بل إن معناه أنها تأتي بعد السبعة في علم السند والرواية، وقد وضح ابن جني هذا الأمر حين ميز بين ضربين من القراءة "ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد -رحمه الله- كتابه الموسوم بقراءات السبعة.. وضرب تعدى ذلك فسماه أهل هزماننا شاذاً أي خارجها عن قراءة القراء السبعة.. إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالرواية من أمامه وورائه"[(1)].

وبذلك يوضح ابن جني أن معنى الشذوذ عنده وعند ابن مجاهد لا يعني الضعف، إنما يعني قلة القراءة في الأمصار بالقياس إلى قراءات السبعة.

- القراءة في المغرب والأندلس:

انتقلت القراءة إلى بلاد المغرب والأندلس مع انتقال القرآن العظيم مع جنود الفتح من الصحابة والتابعين، فقد قرأ أهل هذه البلاد على القراءات التي جاءهم بها أهل المشرق، وتداولها قراؤهم كما هي من غير زيادة ولا نقص ولا نظر، حتى كان "مجاهد العامري"[(*)]، قال ابن خلدون: "ولم يزل القراء يتداولون هذه القراءات وروايتها

(1) - ينظر: المحتسب، ابن جني، تح على النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994، 32/1.

(*) - هو مجاهد بن منصور بن أبي عامر مولى عبد الرحمن الناصر، كان محبا للعلم عالما بالقراءات، توفي سنة 436هـ ينظر: جذوة المقتبس ص354.

إلى أن كتبت العلوم دونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، حتى صارت صناعة مخصوصة وعلـما منفردا، وتناقلـه النـاس في المشرق والأنـدلس إلى أن ملـك بشرق الأنـدلس "مجاهـد" مـن مـوالي العامريين، وكان معتنيا بهذ االفن من بين فنون القرآن"[1].

وقد قرأ أهل المغرب والأندلس بالقراءات السبعة لقول المقـري: "وقـراءة القـرآن بالسـبع ورواية الحديث عندهم رفيعة، وللفقه رونق ووجاهة"[2].

غير أن القراءات التي اشتهرت بينهم هي قراءة نافع المدني (ت197هـ) فقد كانت قـراءة أهل المدينة، وكان الإمام مالك يقرأ بها، وقذ ذكر ابن الجزري عن الإمام مالك قوله: "وقراءة أهل المدينة سنة، قيل له قراءة نافع، قال نعم"[3].

وقال سحنون إمام أهل المغرب على مذهب مالك وفقـيههم، وهـو يتحـدث عـما ينبغـي للعالم أن يكون عليه: "يلزمه أن يعلمهم ما علم من القراءة الحسنة، وهو مَقرأ نافع"[4].

والحقيقة أن قراءة نافع لم يكن فيها ما يميزها من غير القراءات السبعة المتواترة الأخـرى -وإن كان الناس يقرأون بها أيضا- غير أن أهل المغرب والأندلس كـان بهـم ميـل إليهـا لارتباطهـا بالإمام مالك، فهي قراءة أهل المدينة، فالتزام المغاربة بمذهب مالك جعل اتباعهم لقراءته مظهرا من مظاهر تقليد الإمام عنـدهم لـيس غـير، ودليـل ذلـك عـدم رفضـهم لبقيـة القـراءات ولكـن اختيارهم كان لقراءة نافع.

واختاروا من الروايات لهذه القراءة رواية الإمام ورش عن نافع، لكثرة تلاميذه وتلاميذ تلاميذه من المغاربة وكان أبرزهم أبـو بكـر بـن سـيف، ومحمـد بـن سـعيد

(1) – المقدمة لابن خلدون ،مؤسسة جمال-بيروت، ص437.

(2) – نفح الطيب 206/1.

(3) – غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة الخانجي، ط1، 331/2.

(4) – القراءات بإفريقيا ،هند شلبي ص226.

الأنماطي[1] اللذان أخذا عن الأزرق.

وظل الناس في بلاد المغرب تبعا للمشارقة في قراءاتهم حتى بدأ شأنها يعلو بينهم وتنفق سوقها وتروج بضاعتها، على عهد مجاهد العامري كما أشار ابن خلدون، فاشتهر في هذه البلاد ثلاثة قراء صاروا أئمة في القراءة وشيوخا لها، ليس في بلاد المغرب والأندلس فقط، بل في العالم الإسلامي جميعه، وهم مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، وأبو عمرو الداني، وأبو القاسم الشاطبي.

1- مكي بن أبي طالب:

وهو مكي بن أبي طالب بن حموش أو محمد القيسي، ولد بالقيروان ورحل إلى المشرق وتلقى علوم القراءة بمصر وارتحل إلى الحجاز ثم عاد إلى الأندلس، كان عالما بالقراءات والتفسير والنحو وكان على خلق ودين، قال عنه ابن خلكان: "هو من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الخلق، جيد الفهم والدين والعقل، كثير التواليف في علوم القرآن، مجودا للقراءات السبع عالما بمعانيها"[2]. وعده الإمام الذهبي من أئمة القراء وكبارهم، وأهم مؤلفاته في القراءة (التبصرة والقراءات) و(الإبانة في معاني القراءات) و(الكشف في وجوه القراءات وعللها) الذي سنفرده بالحديث، كما أنه له كتاب (التذكرة في اختلاف القراء)[3].

2- أبو عمرو الداني:

هو عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المعروف بالصيرفي[4]، ولد سنة 371هـ بقرطبة ثم استوطن دانية من بلاد الأندلس ونسب إليها، توفي سنة 444هـ

رحل إلى المشرق فنزل مصر وبغداد والحجاز ثم عاد إلى الأندلس وقد أجاد

(1) - القراءات بإفريقيا ص23

(2) - وفيات الأعيان،لابن خلكان 274/5.

(3) - ينظر: إنباه الرواة 3/ 313.

(4) - ينظر: جذوة المقتبس ص350.

القراءات، وبلغ فيها شأوا بعيدا، قال عنه ابن خلدون: "وظهر أبو عمرو الداني وبلغ الغاية في القراءات وانتهت إليه رياستها، وإلى روايته أسانيدها، وتعددت تآليفه وعوّل عليها الناس وعدلوا عن غيرها، واعتمدوا من بينها كتاب التيسير"[1]. أخذ عنه القراءة كثير من قراء الأندلس، وكان شيخ القراءة بها، وله مؤلفات كثيرة أشهرها (التيسير في القراءات السبع) ويشتمل على مذاهب القراء السبعة، وكتاب جامع البيان في القراءات السبع، وكتاب التخليص في قراءة ورش[2].

3- أبو القاسم الشاطبي:

وهو أبو القاسم بن فيّرة بن خلف أحمد الرعيني الشاطبي، مولدا ونسبة، تلقى العلم بالأندلس وأخذ العلم من قرائها، قرأ "التيسير" على الداني فأعجب به ووضع عليه نظما عرب بـ (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات والسبع المثاني)، وهو الذي اشتهر بمتن الشاطبية، كان الشاطبي إماما في القراءة حافظا لها بعد أبي عمرو الداني، وشهد بفضله وسبقه علماء المشرق والمغرب، وقد كان متنه مدار علم القراءة بعد عصره، فلم يؤلف في هذا العلم -بعده- إلا ما كان شرحا لمنظومته، قال عنه المقري: "وممن رحل إلى المشرق من الأندلس، فشهد له بالسبق أهل المشرق والمغرب، وهو صاحب قصيدة (حرز الأماني) و(العقيلة)، الحافظ الفقيه الضرير، أحد العلماء المشهورين والفضلاء المشكورين"[3]، وتوفي سنة 590هـ

وقد كانت الشاطبية أهم آثار الإمام جمع منها القراء وعبر عن إسمائهم برموز، وقد بلغت أبياتها ألفا وثلاثمئة وسبعين بيتا، ومطلعها[4]:

([1]) – المقدمة ص437.

([2]) – التيسر في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تح جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث- طنطا،.ص02

([3]) – نفح الطيب 230/2.

([4]) – متن الشاطبية، القاسم بن فيرة، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، سنة 2007.

بــدأت ببســم اللـــه في الــنظم أولا   تبـــارك رحمانـــا رحــــيما ومـــوئلا
وثنيــت صــلى اللـــه ربي عــلى الرضــا   محمـــد المهـــدى إلى النـــاس مرســـلا

إلى أن يقول:

جـــزى اللـــه بـــالخيرات عنـــا أئمـــة   لنـــا نقلـــوا القـــرآن عـــذبا وسلســـلا
فمـــنهم بـــدور ســـبعة قـــد توســـطت   ســـماء العـــلا والعـــدل زهـــرا وكُمّـــلا

وتهافت الطلاب على هـذه القصـيدة يحفظونهـا لمـا فيهـا مـن الإحاطـة الاختصـار، قـال المقري: "وقد سـارت الركبـان في قصـيدتيه (حـرز الأمـاني) و(عقيلـة أتـراب الفضـائل)، اللتـين في القراءات والرسم، الـذي حفظهـما خلـق كثـير"[1]. وأقبـل العلـماء في هـذا العلـم عليهـا بـالشرح والتذييل حتى صالت كأنما تقدست أبياتها وتنزهت عن الشبيه والنظير، فحفظوهـا وعرضـت في المجالس، قال ابن الجزري: "ولقد رزق هذا الكتاب شهرة وقبولا، ما لم أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، ولا أظن أنه يخلو بلد من بلاد الإسلام منه، ولا يخلو بيت طالب علم منه، ولا أعـرف كتابـا حفظ وعرض في مجلس واحد وتسلسل بالعرض إلى مصنفه كذلك إلا هو"[2].

وسنتناول نموذجا من هذه الكتب التي تخصصت في علوم القراءة، ولكن صاحبها ضـمنها أيضا كثيرا من المباحث النحوية، وهو يخوض في علل الخلاف بين القراء في إعراب الألفاظ وأبنيـة الكلمات، ونعني بذلك مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه: الكشف عن وجود القراءات وعللها.

([1]) – نفح الطيب،231/2.

([2]) – غاية النهاية 22/2.

الكشف عن وجود القراءات وعللها:

يعد كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، من أكمل وأجمل ما ألف مكي بن أبي طالب في علوم القراءة، كونه قد ألفه في آخر حياته، فجمع فيه خلاصة معارفه واختياراته وآرائه في القراءة، وقدمه للناس لينتفعوا به في هذه البلاد وسائرها، وقد شرح المؤلف الغاية من تأليف كتابه في مقدمته، بعد أن تأخر هذا التأليف، فقال: "ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمئة، فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت وطمعا أن يشفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات"[1].

ويشرح المؤلف خطته في كتابه فيقول: "أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول، دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب، ثم إذا جئنا إلى فرش الحروف ذكرنا ما في كل حرف، ومن قرأ به وعله وحجة كل فريق، ثم أذكراختياري في كل حرف، وأنبه على علة اختياري لذلك.."[2].

وعلى الرغم من أن الكتاب في بيان وجوه القراءات القرآنية، إلا أن حظ النحو كان كبيرا، فقد كان معوّل المؤلف في بيان أوجه الاختلافات في القراءة مما يمكن أن يقدمه هذا العلم من آراء النحاة واللغويين على السواء، وقد سار فيه سير سلفيه ابن جني في كتاب المحتسب، والفارسي في كتاب الحجة، ويمكن تتبع بعض ذلك من الكتاب:

(1) – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب،دار المأمون للطباعة،04/1

(2) – نفسه 05/1.

1- كان يعزو بعض التعدد في الإتيان ببعض الحروف دون غيرها إلى ما يقدمه علم الأصوات من تفاضل وتمايز، وفق ما تقتضيه قوانين نظرية السهولة والتيسير، فقال في تعدد القراءات في لفظ (الصراط) بين السين والصاد والزاي، واختيار الصاد "والعرب تبدل السين صادا إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء، لتسفل السين وهمسها وتصعد ما بعدها، وإطباقه وجهره، ليكون عمل اللسان من جهة واحدة، فذلك أخف عليهم"(1).

2- كانت الآراءا لنحوية والتخريجات أداة مكي في التمييز بين القراءات، ولذلك نراه يسوق في الآية ما اختلفت فيه القراءات عارضا تلكم القراءات على قوانين النحو وقواعده مبينا الحجة في صحة هذه القراءة أو تلك، والوجه الإعرابي الذي عليه قرأ القراء، ففي قوله تعالى:﴿ **أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ** ﴾(2) يورد مختلف ما قرئت به الآية فيقول: "قوله (يرتع ويلعب) قرأ الكوفيون ونافع بالياء فيهما، وقرأ الباقون بالنون، وكسر الحرميان العين من (يرتع) وأسكنها الباقون، وعن ابن كثير أنه قرأ (نرتِع) بالنون وكسر العين، و(يلعب) بالياء"(3). ثم يأخذ في بيان حجة كل فريق لقراءته قائلا: "وحجة من قرأ بإسكان العين أنه جعل من (رتع يرتع) إذا رعى، فأسكن العين للجزم لأنه جواب الطلب في قوله:(أرسله معنا) (4).

3- كانت صفة المفسر في كثير من الأحيان تغالبه، فتراه وهو يبين عن وجوه القراءات يلزم نفسه إيضاح المعاني، والرجوع إلى مقالات اللغويين في شرح الألفاظ والتراكيب المختلفة، فقد قام وهو يبين وجوه القراءة في قوله تعالى على لسان امرأة

(1) – الكشف عن وجوه القراءات 35/1.

(2) – سورة يوسف آية 12.

(3) – الكشف 04/2.

(4) – نفسه07/2.

العزيز:﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[1]، بتفسير مدلول الكلمة ومرادها في السياق، بل تراه يرد بعض وجوه القراءة لمخالفته للمعنى المراد، قال: "ويبعد الهمز في قراءة من فتح التاء، لأنه إذا فتح التاء فإنه يخاطب، وتاء المخاطبة مفتوحة، فيصير المعنى أنها تخبره أنه تهيأ لها، والمعنى على خلاف ذلك، لأنها هي التي دعته وتهيأت له، ثم لم يدعها هو ولا تهيأ لها، يعيذه الله من ذلك، حكى أبو زيد (هيئتَ للأمر أهيئ هيئة وتهيأت) ويجوز أن يكون الهمز من قولهم: هؤت بالرجل، أهوء، إذا رتبته بشيء، حكاه أبو زيد"[2].

4- لا يتردد مكي في تخطئة النحويين والاعتراض عليهم، إذا كان رأيهم مخالا للقراءة، وهي سنة متواترة، أو يخالف المعنى، قال: "قرأ هشام بالهمز وفتح التاء، وهو وهم عند النحويين لأن فتح التاء للخطاب ليوسف، فيجب أن يكون اللفظ، هيئتَ لي، أي تهيأت لي يا يوسف، ولم يقرأ بذلك أحد"[3].

5- كان مكي إذا أورد القراءة وأورد أوجه الاختلاف فيها وحجة ذلك عند القراء والنحاة على السواء، أبان عن موقفه واختياره هو، وقد كان كتاب الكشف مليئا بآرائه واختياراته في القراءة، ولا عجب فهو إمام القراء في هذه الديار، قال وهو يورد الخلاف حول قراءة (مالك أو ملك) من سورة الفاتحة، "فإن قيل فما اختيارك فالجواب أن القراءتين صحيحتان سنتان، غير أن القراءة بغير الألف أقوى في نفسي بما ذكرته من الحجج في ذلك"[4].

(1) – سورة يوسف آية 12.

(2) – الكشف 09/2.

(3) – نفسه 09/2.

(4) –السابق 29/1.

6- أقل مكي بن أبي طالب في هذ المؤلف من إيراد الشواهد الشعرية في أبواب اللغة أو النحو، إذ كان تفسيره أكثر تنوعا وثراء منه في هذ الكتاب، كما أن استشهاداته من الحديث كانت نادرة، ومما أورده في ذلك ما رواه عن أبي زيد، وهو يستدل على معنى (فرط)، قال: " وحكى أبو زيد: فرط الرجل أصحابه يفرطهم إذا سبقهم والفارط المتقدم إلى الماء وغيره، ومنه قول النبي (ص): "أنا فرطكم إلى الحوض"[1].

(1) – ينظر صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا (ص) وصفاته، 53/15.

ابن مضاء القرطبي
والثورة على النحو المشرقي

- الدوافع والغايات.
- مبادئ الثورة.
- المواقف من الثورة.

الدوافع والغايات:

النحو والمنطق الأرسطي:

تهيأت في العصر العباسي الظروف العامة التي فرضت المنطق في العلوم العربية فرضا، وكان النحو أحد أهم العلوم التي وجدت في هذا المنهج أداة للاستعانة بها في إقامة منظومة من القوانين والمبادئ، فنما في كنف هذا التفكير العقلي البحت نموا سريعا، وبدت ملامحه جلية عند أوائل النحاة، فكان عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (ت117هـ) ينسب إليه الولع بالتعليل والأقيسة، ولذلك قال عنه ابن سلام "إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[1]، وكان تلميذه عيسى بن عمر (ت149هـ) يشاركه التأثر بهذه الصناعة، وكانا كثيرا ما يطعنان في العرب إذا هم خالفوا قاعدة أو خرجوا على أصل من الأصول التي ارتضوها، وتوالى النحاة بعدهما يبينون عن تمكن المنطق من نحوهم حتى كان أبو الحسن الرماني (ت384هـ) ليبلغ به التأثر حدا يجعله يمزج المنطق في كلامه أثناء الحديث ويلتزمه في مؤلفاته النحوية، فيغرب ويبعد حتى عن خاصة العلماء، ما جعل أبا علي الفارسي يقول عنه: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[2].

وقد مهدت الصلات الحاصلة بين العرب وأمة اليونان، الطريق إلى معرفة هذ النمط من التفكير، والافتتان به، فحين فتح العرب الشام والعراق وبلاد فارس، استوقف العالم الذي فتحوه خيالهم، فأخذوا يدرسون الآداب والفنون والعلوم بمثل نشاطهم في فتوحهم[3]، وبدأ التفاعل مع تلك الثقافة في وقت مبكر، واجتهدوا لنقلها

(1) – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، دار المعارف بمصر، 15/1.

(2) – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري،تح إبراهيم السامرائي،مكتبة الميناء،ط3،سنة185، ص39.

(3) – حضارة العرب، غوستاف لولون، تر عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط3، ص432.

إلى لغتهم، وكانت نقاط التبادل الثقافي إذ ذاك ممثلة في ثلاثة مراكز هي مدينة حران الواقعة شمالي العراق، وكانت مركز إشعاع كبير للفكر اليوناني، كما كانت جنديسابور غربي فارس، ومدرستها الشهيرة، حاضنة الثقافة الهيلينية، وقد ظلت تشع بنورها حتى زمن العباسيين[1].

كما كان للأديرة النصرانية المنتشرة في بلاد الشام وما تزخر به من ألوان المعرفة السريانية، دور في نقل تلكم المعارف من خلال ما كان يشرف عليه بعض المسيحيين من الترجمات إلى العربية.

فمن خلال هذه المراكز الثلاثة إذاً انتقلت ثقافة اليونان، وانتقل المنطق اليوناني إلى التفكير العربي وأسبغ على البحث ألوانا منه، فكانت الأقيسة والعلل، ووجدت مقولات أرسطو طريقها إلى المبادئ والقوانين التي قام عليها هذا النحو، فقد تجسدت مقولات الكم والجوهر والفاعلية والمفعولية وغيرها من المقولات في كثير من أبواب النحو ومباحثه[2]، فالكلمة جوهر أصيل يمكن التعرف عليه بإرجاعها إلى أصلها أو التصغير فيها أو نسبتها، ودفعهم هذا إلى الافتراض والتقدير حتى يتسنى لهم الوقوف على حقيقة ذلك الجوهر، والكم بدا أثره في اعتبار بعض الحروف أنصافا أو أضعافا لبعض، فالفتحة والكسرة والضمة أنصاف للألف والياء والواو، والحرف المشدد يساوي ضعفين من غير المشدد، كما أن تقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه إيحاء من هذه التقسيمات المنطقية للموضوع والمحمول، وهكذا..[3]

وتأثر النحاة بقانون السببية، فرأوا ما رآه المناطقة من أن لكل سبب مسببا ولكل معلول علة، فجلعوا لكل مرفوع رافعا ولكل منصوب ناصبا ولكل مجرور جارا،

(1) – الحضارة العربية، ي – هل، تر إبراهيم العدوي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص106.

(2) – ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1990، ص17-23.

(3) – نظرات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة 1973، ص139.

ولكل معمول عاملا، حتى إذا لم يجدوا السبب ظاهرا، تأولوه وقدروه، بل نراهم أحيانا يعمدون إلى اختراع العلة، ما أوجد اختلافا في إعراب الكلمة الواحدة من نحوي إلى آخر[1].

- ابن مضاء ومبادئ الظاهرية:

لعله ليس من اليسير على المرء أن يجازف في اختيار أن يناقض ما ألفه الناس، ويخرج على ما عهدوه، ويرتضي غير ما ارتضوا، فإنه بذلك يورث لنفسه السخرية والخصومة، ويقعد نفسه مقعد المتفرد الوحيد، وهكذا كان الإمام ابن مضاء أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم، بن مضاء اللخمي، قاضي الجماعة[2] الجياني القرطبي[3]، الذي كان مولده بقرطبة سنة 513هـ وكانت وفاته بإشبيلية سنة 592هـ قضى ثمانين عاما من حياته في الدرس متعلما ومعلما وفي مجالس القضاة قاضيا حاكما، وفي البحث مؤلفا ملهما، فكان من أساتذته في الفقه ابن العربي وأبو محمد بن المناصف، ولقي بسبتة القاضي عياضا، وكان من أساتذته في العربية أبو بكر بن سليمان بن سحنون، وابن الرماك الذي درس عليه كتاب سيبويه وابن بشكوال صاحب الصلة[4]. وكان من أشهر تلامذته أبو علي عمر بن محمد الشلوبين.

أما في مجال البحث والتأليف فيذكر من ترجموا لابن مضاء أن له كتبا ثلاثة هي: الرد على النحاة والمشرق في النحو وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان[5]، وقد ضاع

(1) – ابن مضاء وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 1988، ص79.

(2) – هو بمرتبة قاضي القضاة في المشرق، وله أن يأمر بالقتل دون رجوع للسلطان، وهو الذي يحد على الزنا وشرب الخمر، ينظر: ظهر الإسلام./97

(3) – بغية الوعاة 323/1

(4) – الديباج المذهب، 209/1.

(5) – ينظر مقدمة كتاب "الرد على النحاة"، تح شوقي ضيف وبغية الوعاة 323/1.

الأخيران، ولم يبق من كتبه غير كتاب "الرد على النحاة"، الذي قام الدكتور شوقي ضيف بتحقيقه، وقدم له مطولا، وهو كتاب يناقش أصول النحو ومناهج التفكير عند النحاة الأوائل، ويعرض رأيا غير معتاد، وموقفا غير مسبوق، في مسائل أصول النحو في جرأة نادرة وثقة كبيرة من سداد الرأي، جعلت من ابن مضاء ظاهرة النحو الأندلسي التي يكون لزاما على كل قارئ للتراث النحوي الوقوف عندها والتمعن في مذهبه ورأيه، ولعمري فقد كان أول من رفع عقيرته بإصلاح النحو مناديًا بوجوب تيسيره للطلاب والناشئة.

- المذهب الظاهري والقول بالرأي:

يقصد الظاهرية بمصطلح(الرأي) ما يعرف من مبادئ القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان لهم موقف خاص منها، وطريقة في فهمها والتعامل معها، إذ إن مذهبهم يدعو إلى الاحتكام إلى الظاهر من الكتاب والسنة وترك التأويل أو القول بالرأي في أية مسألة أو نص.

ولفظ (الظاهر) لا يعني أن أصحاب هذا المذهب سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل ويقفون عند الظاهر دون تعمق واجتهاد، بل معناه أنهم يجتهدون في النظر إلى النص ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراءها من التأول والتعليل وإعمال الرأي[1].

ولذلك كانت دعواهم صريحة في رفض تلكم المبادئ العقلية التي كانت نتاج المنطق الذي غشي التفكير وسيطر على طرائق الفقهاء في إثبات أصول الأحكام، فكانت مواقفهم من القياس والعلة والتأويل في الفقه لا تقبل الجدل، قال ابن حزم: "فقال الله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**﴾ [2] وأخبر تعالى أن

(1) – ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحو العربي ورأي ابن مضاء، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1978، ص55 بتصرف.

(2) – سورة العنكبوت آية 51.

الواجب علينا أن نكتفي بما يتلى علينا، وهذا منع صحيح لتعديه إلى طلب تأويل غير ظاهر المتلو علينا فقط، وقال تعالى آمرا لنبيه أن يقول: ﴿**قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللـه وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ إلى منتهى قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾ [1]، قال علي "ولو لم يكن إلا هذه الآية لكفت، لأنه عليه السلام إنما تبرأ من الغيب، وأنه إنما يتبع ما يوحى إليه فقط، ومدعي التأويل وتارك الظاهر تارك للوحي مدع للغيب"[2]. وهي دعوة صريحة لترك القول بالرأي، وقد ساق ابن حزم وهو منظر الظاهرية أحاديث كثيرة عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين في منع القياس والمقايسة، جاء في الإحكام، ".. عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال: العلم ثلاثة: كتاب اللـه الناطق، وسنة ماضية، ولا أدري"[3]، وفيه أيضا "... أخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى عن أبي عيسى عن الشعبي، أنه سمعه يقول: إياكم والمقايسة، فوالذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال، ولكن ما بلغكم عن أصحاب رسول اللـه (ص) فاحفظوه"[4]، كما نجده قد عقد جزءًا كاملا من كتابه خصصه للقول بفساد العلل والقياس والرد على أصحاب المذاهب ممن اعتنق هذا النهج[5].

فأما القياس: فأهل الظاهر يرفضونه لأن فيه نقلا للأحكام دون أن ينص عليها نص، فقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء إلا بنص كلام اللـه أو نبيه أو إجماع من جميع علماء الأمة دون استثناء، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث أو ما تعلموه من طرق الجدل.

وأما التعليل: فهم ينظرون إلى العلة من جهتين: جهة العلة أو الغاية، وجهة

(1) – سورة الأنعام، آية 50.

(2) – الإحكام في أصول الأحكام،ابن حزم الأندلسي،تح أحمد محمد شاكر،مطبعة السعادة بمصر،1328هـ ، 508/8 .

(3) – نفسه 510/8 .

(4) – نفسه 512/8 .

(5) – ينظر الجزء 8.

السبب، وقد خلط -في رأيهم- القائلون بهذا بين المصطلحين، فالعلة هي اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا والعلة لا تفارق المعلول ككون النار علة الإحراق، وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كالغضب يؤدي إلى الانتصار، ولا يوجب السبب المسبب ضرورة.

وعلى هذا فالتعليل بالمعنى الأول مرفوض عندهم، فليست أحكام الشريعة بمثل هذا الالتزام، قال ابن حزم: "وقبح الله قولا يضطر قائله إلى مثل هذه المواقف، فبطل قولهم في العلل، وصح قولنا إن الله تعالى يفعل ما يشاء لا لعلة أصلا بوجه من الوجوه.."[1]، أما بالمعنى الثاني أي السبب فهم يقبلون القول به بشرط موافقتها للنصوص إذ "لا يفعل الله شيا من الأحكام وغيرها لعلة أصلا بوجه من الوجوه، فإذا نص الله تعالى أو رسوله (ص) على أمر كذا لسبب كذا أو من أجل كذا.. فإن ذلك كله ندري أنه جعله الله أسبابا لتلك الأشياء في تلك المواضع التي جاء النص فيها"[2].

وأما التأويل: فهو أكثر ما بدا فيه الاختلاف بين أهل الظاهر، والقائلين به، وهو في حقيقته الصرف عن الظاهر إلى معان دقيقة خفية يوضعها العارفون، وقد اتضح هذا المعنى في الاختلاف في فهم قوله تعالى الذي يشير إلى مسألة الاختلاف في التأويل: ﴿**هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾[3]. فأما أهل التأويل فيقولون إن في القرآن محكما ومتشابها، والمتشابه محتاج إلى التأويل، وأما أهل الظاهر فيقولون إن القرآن ينهى عن المتشابه والحديث فيه بتأويل[4].

(1) – الإحكام 562/8 .

(2) – الإحكام 546/8 .

(3) – سورة آل عمران آية 07.

(4) – الإحكام 538/8 .

وهكذا اختلف الفريقان من فقهاء الظاهرية وأهل المذاهب في الاحتكام إلى هذه المبادئ العقلية والتعامل معها، فكان جوهر الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة قد جر ابن مضاء إلى القول في النحو بما اعتنقه من مذهب أهل الظاهر في هذه الأصول.

لقد كان بين النحو والفقه نسب وآصرة متينة، ولذلك وجدنا ظلال ثورة فقهاء الظاهرية كابن حزم وأولي الأمر من الموحدين من بعده[*]- إذ حملوا على الفقه المالكي في بلاد المغرب ورموا به غرضا بعيدا، فأحرقوا كتبه ونكلوا بحملته- وجدنا إذا لثورتهم صدى عند قاضيهم الأول، ابن مضاء القرطبي، الذي تولى باسمهم قضاء الجماعة. وأراد ابن مضاء أن يصانع ولاة أموره في حملتهم، فعقد اللواء لحملة أخرى ليست في الفقه ولكن في النحو، إذ بدا له أن هذا النحو الذي أثر عن المشارقة قد شرق بألوان القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان مذهب الظاهرية يناقضها ويقوم على إبطالها، واجتهد ابن مضاء من خلال آرائه النحوية في كتابه "الرد على النحاة" في بيان فساد مذهب النحاة بمغالاتهم في النظر والاحتكام إلى الرأي والتأويل، قال: "وإني رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[1].

ولقد كانت غاية ابن مضاء في كتابه واضحة بينة، فقد رأى ما زرى بالنحو من التفلسف على طريقة المتكلمين، فذهبت غايته وصار أداة للجدل والمراء، يشرعها النحاة في وجوه بعضهم في مجالس المناظرة، ولقد كشف عن هذه الغاية التي تحدوه في أول كتابه إذ قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي

(*) – كان أبو يعقوب يوسف المنصور من أشد المتعصبين للظاهرية ضد أصحاب المذاهب ولكن في خفاء، وكان ابنه يعقوب من بعده أشد خصومة ومجاهرة فنكل بعلماء المذهب المالكي وأحرق كتبه، ينظر: المعجب، 201،203

(1) – الرد على النحاة ص72 .

عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[1]، فعرض رأيه بجرأة غير مسبوقة، في شجاعة الواثق من علمه، المعتقد لمذهبه، لم يبال بتأخر عصره ولا بنأي مصره، عن منشأ النحو وموطنه، وخاض في تلك المبادئ التي كانت مثار الخلاف بين فقهاء الظاهرية وأصحاب المذاهب، وهي القياس والتعليل والتأويل، ولكن بأدوات نحوية ووفق منهج لغوي سليم في أكثر الأحيان، وقد ساعدت الظروف السياسية والفكرية التي أحاطت بابن مضاء أن يمضي قدما في هذه الثورة العارمة، فدعا إلى أفكاره وآرائه ودافع عنها بحزم وثقة وجرأة فكان بحق أنسب من حمل لواء التغيير في النظر إلى إرث المتقدمين، داحضًا ما شاع من قولهم: ما ترك الأول للآخر، بل إنه قد سطر منحى جديدا في دراسة النحو قد استلهم منه المتأخرون دعاواهم الكثيرة إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من أعلاق الفلسفة والمنطق[2].

مبادئ الثورة

1- موقفه من العلل:

كان من أظهر آثار المنطق اليوناني على النحو العربي، القول فيه بالعلل والتعليل، فالعلة مبدأ أرسطي نشأ من النظر في الكون والوجود، من خلال البحث في غايته وسببه ثم انتقل إلى الفقهاء والنحاة عن طريق المتكلمين من المعتزلة الذين غالوا في اتباع مذهب فلاسفة اليونان في توظيف طرائقهم في الجدل والكلام.

والعلة مبدأ عقلي لا ضير في الاحتكام إليه عند النظر في مختلف الظواهر، ولذلك كانت تعليلات الخليل بن أحمد أقرب إلى روح اللغة، إذ لم يشط في تقدير هذه العلل واختلافها، فقال حينما سئل عن علله التي يتعلل بها عن العرب أخذها أم هي من عنده؟ "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في

(1) – نفسه، ص76.

(2) – تأثر الدكتور شوقي ضيف في دعوته لتيسير النحو العربي بمنهج ابن مضاء، ينظر مقدمته في تحقيق كتاب الرد على النحاة .

عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا.. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[1].

وتبع سيبويه شيخه فكثرت تعليلاته في الكتاب منسوبة إلى خليل الذي كان أول من بسط القول في العلل النحوية، وكانت تعليلاته تسيل سيلا من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة[2].

وبقي منهج النحاة في التعليل بعد الخليل وسيبويه مقبولا حتى ظهرت طبقة من النحاة جعلت منه غاية في حد ذاته، فوضعت فيه المؤلفات ككتاب (العلل في النحو) لقطرب محمد بن المستنير(ت206هـ)، وكتاب (علل النحو) للمازني (ت249هـ)، إلى أن جاء القرن الثالث فصرف النحاة جهودهم إلى التعليل والبحث عن العلل بصورة مقصودة كما فعل ابن السراج (ت316هـ) في "أصول النحو"، والزجاجي (376هـ) في "الإيضاح في علل النحو" حيث كان اهتمامه غير مسبوق بتقسيم العلل وتصنيفها، فقسمها إلى ثلاثة[3]: تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى معرفة وتعلم كلام العرب، وقياسية وهي التي تعمم بها القواعد ويجري بها نقل الأحكام عن طريق القياس، وجدلية أو نظرية ليس همها إلا النظر العقلي والبحث في علة العلة.

---

(1) – الإيضاح في علل النحو ص66 .

(2) – دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة مطبوعات الكويت، د.ت، ص157.

(3) – الإيضاح في علل النحو ص64، 65 .

وتوالى النحاة بعده يهتمون بتقسيم العلل وبيان أنواعها وفائدتها، كما فعل ابن جني وابن الوراق والجرجاني والسيوطي وغيرهم.

لقد أصبح تلمس العلل هدفا رئيسًا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتنفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس منطقية، وصار كل نحوي يجرب ملكاته الذهنية ويستنبط عللا جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحشي من عمق الدلالة.

فكانت آفة تثقل وتكل ذهن الدارسين وطلاب النحو، إذ لا سبيل إلى إدراك كثير منها، ولا رجاء لتبين دورها في التقعيد، وخصوصا إذا تعلق الأمر بما يسمى العلل القياسية والجدلية، ولهذا وجدنا ابن مضاء القرطبي يقف بحزم إزاء هذا النوع من العلل، فينادي برفضها واستبعادها من الدراسات، إذ أنه يمكن الاستغناء عنها، يقول: "والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن أمة العرب حكيمة، وذلك في بعض المواضع"[1].

وهو قبل أن يصرح بهذا الرفض الجازم كان قد حد حدودا بين ما يمكن أن يقبل من أنواع التعليلات البسيطة التي يحتاج إليها المتعلم، وهي التي ".. بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"، وبين ما لا طائل من ورائه إلا كد الذهن وإرهاقه، فهو يقوم على أساس من المشابهة والظن، ومن ذلك إعراب المضارع لمشابهته الأسماء في أحوال تغير معانيه، وبعد أن يخوض في دواعي إعراب المضارع يخلص إلى أن هذه العلة وهي علة الشبه علة فاسدة، لأنها تقوم على مبدأ "أن الشيء لا يقاس على الشي، إلا أذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم"[2]، إذ الفعل بنفسه يحمل هذه العلامة وهي تعاقب المعاني المختلفة عليه، فيبطل من هذا إدعاء أن الشبه كان علة الإعراب.

---

(1) – الرد على النحاة ص131 .

(2) – نفسه ص134 .

وهذا النوع من العلل هو ما يسميه ابن مضاء قسم المقطوع به، وهناك نوعان آخران أحدهما قسم فيه إقناع والآخر مقطوع بفساده، وهذا القسم لا قيمة له ولا يفيد نطقا وهو لا يعدو كونه مجرد تمارين ذهنية، ونوعا من أنواع السفسطة والجدل الكلامي، لا يراد منه إلا إظهار البراعة الذهنية عند النحاة، ومنه ما قاله المبرد من أن نون النسوة متحركة لأن ما قبلها ساكن في مثل (ضربْن) لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، قال: "فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيّن الفساد"[1].

فابن مضاء إذا يدفع بقوة في مواجهة هذه الظاهرة التي أفسدت النحو وحادت به عن أصل وضعه، ويدعو صراحة إلى تخليصه منها، قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني"[2].

2- موقفه من العوامل:

كانت مسألة العمل والعوامل في النحو أكثر القضايا إثارة للجدل في الدراسات الحديثة، حيث إن هذه الفكرة مستقاها القول بالمنطق ومبادئ السببية الأرسطية القائلة بالتأثير والتأثر والسبب والمسبب والعلة والمعلول، وكذا مقولتي الوضع والملك من مقولات أرسطو[3]، وهي أفكار وجدت طريقها إلى النحو العربي منذ اتصاله بالثقافة اليونانية.

وكان الارتباط بين العامل والعلة كبيرا، "فالعامل البصْري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها، فكما لا يجتمع على المعلول الواحد علتان، لا يجتمع على المعمول

(1) – ينظر: الرد على النحاة ص96 .

(2) – نفسه ص141 .

(3) – مناهج البحث في اللغة ص22، 23 .

الواحد عاملان"[1]، وكانوا يقولون "العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول"[2].

والعوامل عند النحاة إما لفظية أو معنوية، فالألفاظ يعمل بعضها في بعض ويؤثر بعضها على بعض، وينتج عن هذا الأثر اختلاف في حركات الإعراب ومعانيه، قال سيبويه: "إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء إلا وهو يزول وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ والحرف"[3]، فالعامل عند سيبويه هو المحدث للإعراب، والإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وقد يعزى إلى هذه العوامل القوة والضعف، فمنها ما هو قوي يعمل مقدما ومؤخرا، ظاهرا أو مقدرا، ومنها ما هو ضعيف لا يعمل إلا فيما يليه، وحين نسب النحاة العمل إلى الألفاظ، نسبوا إلى بعضها العمل بالأصالة، فكان العمل أصلا في الأفعال، وفرعا في غيرها، فعملت لعلة عقلية هي المشابهة، كعمل اسم الفاعل أو عمل "إن"[4].

فهكذا إذا كان الحديث عن العمل والعامل النحوي وجها من وجوه آثار القول بالعلل في النحو، ولقد لقي رأي النحويين فهما مغايرا بين النحاة، في عزو حقيقة العمل إلى الألفاظ، فابن جني يصحح هذه الرؤية لمسألة العمل، ويرى أنما هو للمتكلم الذي يصنع هذه الألفاظ والمعاني في كلامه، قال: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفوة القول، فأما الحقيقة،

---

(1) – مدرسة الكوفة ص261 .

(2) – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 1989، 263/2 .

(3) – الكتاب 14/1.

(4) – ينظر: الأشباه والنظائر 254/2 ومابعدها .

ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار المتكلم بمضامة اللفظ أو اشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

ويتبعه في هذا الفهم لوظيفة العمل العلامة الرضي الاسترباذي حين يقول: "اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فتسمى كاملا لكونه كالسبب للعلامة"[2].

غير أن ابن مضاء كان صاحب الدعوة التي هزت أركان الدرس النحوي القديم، حينما صرح أن النحاة قد أجمعوا على الخطأ بنسبتهم العمل إلى الألفاظ وبأن "القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء"[3]، وشرع في دحض هذا الادعاء بأدلة عقلية، كان يعيب على النحاة الانتهاج نهجها، فشرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا "إن زيدا" إلا بعد عدم "إن".

وأشار إلى رأي ابن جني وقال عنه: "إن هذا قول المعتزلة" الذين ينسبون الأفعال إلى الإنسان، واختار هو مذهبا غير هذا فقال: "وأما مذهب أهل الحق، فإن الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[4]، والحقيقة أن ابن مضاء في هذا كان قد تبع القائلين بالتوقيف في اللغة، وأنها من صنع الله، ولذا دعا الدكتور مهدي المخزومي هذا النوع من العوامل التي

---

(1) – الخصائص، ابن جني تح محمد النجار،دار الكتب العلمية، 109/1، 110.

(2) – شرح الرضى للكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، 63/1 .

(3) – الرد على النحاة ص77.

(4) – نفسه والصفحة نفسها.

تنسب إليها تغيرات الكلم في اللغة بالعامل التوقيفي[1]. فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الـلـه، وقد تحامل الدكتور حماسة كثيرا على ابـن مضـاء وهـذا حـين قـال: "ومـن الممكـن أن نتوجه بهذا السؤال إلى ابن مضاء، أليس رب تميم هو رب الحجازيين؟ وإذا كـان الجـواب بـالنفي فإن ابن مضاء يكون حينئذ قد خرج من ربقة الإسلام، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له: لمَ ينصب الـلـه الخبر بعد (ما) الحجازية ويرفعه بعد (ما) التميمية.." [2].

والحق أن ابن مضاء كان مدفوعا برأيه هذا بما آمن به من مذهب أهـل الظـاهر الـذين رأوا في اللغة كيانا مقدسا لا يجوز القول فيه بالرأي، إذ أن ذلك سيرتب قولا في القرآن بغير مانزل به وهذا حرام بنص الحديث الذي يوردونه و الذي قال فيـه الرسـول(ص): "مـن قـال في القـرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" ومقتضى هذا النهي التحريم إلا أن يدل عليه دليل والرأي مـا لم يسـتند إلى دليل فهو حرام.

ومحصل القول، إن ابن مضاء كان ينكر القول بأن الألفاظ يحدث بعضها العمل في بعـض كما أنه لا يمكن القول بأن المتكلم يفعـل هـذا برأيـه ومشـيئته، لأنـه يتبـع في ذلـك عـرف لغتـه ونظامها المستقر في ذهن المستعملين لهذه اللغة، فالمتكلم ليس حرا في تصرفه في كلامـه بـل هـو محدود ومحكوم بما تقتضيه أصول هذه اللغة ومبادئها، وقد التـزم بهـذه النظـرة التـي يرتضـيها الدرس اللغوي وتحدث عنها بوضوح في باب الاشتغال حينما قال: ".. ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه (الفعل) المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب"[3].

فـالعرف اللغـوي إذا ومـا ينتجـه مـن نظـام هـو وحـده المسـؤول عـن تحديـد أي

([1]) – مدرسة الكوفة ص265 .

([2]) – العلامة الإعرابية والجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب للطباعة و النشرو التوزيع-القاهرة،سنة 2003،ص 173.

([3]) – الرد على النحاة ص106.

العلامات أحق بالتموضع، ولهذا فإن الجماعة اللغوية في بيئة تميم أو في بيئة الحجاز، قد أقرت قوانين خاصة بها تتمايز عن قوانين الأخرى، وهو ما يفسر الاختلاف الحاصل أحيانا بين البيئتين اللغويتين.

3- موقفه من القياس:

يعد القياس أحد أهم الأصول التي قامت عليها نظرية التقعيد في النحو العربي، ذلك أن المسموع من كلام العرب، كان يعوزه الإحاطة بجميع الوجوه التي يكون عليها الكلام، خصوصا إذا علمنا أن النحاة قد ألزموا أنفسهم إطارا زمانيا وآخر مكانيا، هو حدود الكلام الفصيح الذي يعتد به، ويمكن أن يدخل في دائرة الاستشهاد، فتوقفت بذلك اللغة الفصيحة عند عصر معين، وتوقف معها الاستقراء لتلك اللغة فيما يتبع ذلك من العصور، وهو ما دفع النحاة إلى توظيف أداة القياس توظيفا تفاوت اتساعه بين مختلف المدارس في حكمهاعلى تلكم القواعد التي استخرجها النحاة الأوائل، من غير أن يكون لهم الحق في الخروج عليها أو مجاوزتها إلى غيرها من القواعد، "ونتج عن ذلك توقف الاجتهاد في المسائل اللغوية ولجوء النحاة إلى القياس على مختلف المسائل التي ورد فيها حكم، وإن لم يجدوا ما يقيسون عليه لجأوا إلى التحليل والتقدير، وفرض الآراء الشخصية والأهواء الظنية"[1].

وتحكم القياس وسيطر على الدرس النحوي، ورائد النحاة "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها"، كما قال الفارسي، وخرج النحاة بهذا التعليل على القياس إلى القول في اللغة بما ليس منها، فألزموا أنفسهم قياسا لا يصح وكلفوها ما ليس منها، وهم يعتقدون أن إنكاره يعني إنكار النحو كله، حتى قال ابن الأنباري: "اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"[2].

(1) – ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ص85.

(2) – الاغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري تح سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،سنة1957، ص86.

وكان هذا الولع بالأقيسة والتمادي في الاحتكام إليها قد جر إلى الإغراب في توظيف القياس، فظهر ما سمى بالتمارين غير العملية، التي يحاول فيها أصحابها استعراض مهاراتهم اللغوية فيما لم ينطق به عربي قط. وقد كان موقف ابن مضاء من القياس على جهتين، أولاهما أنه كان لا يمانع في الاحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده السماع، أو ما فيه نص -على قول فقهاء الظاهرية- أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول والادعاء الذي قال عنه ابن حزم "يحلل الحرام ويحرم الحلال"[1].

فالأول يمثله القياس النحوي الذي مداره القوانين النحوية، والذي عرفه النحاة بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فيه معناه"[2]، فهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد، فالمنقول المطرد هو القاعدة وغير المنقول هو المثال، قال في باب التنازع بعد أن عرض صورا منه بين الأفعال: "وتقول (أَعلمتُ وأعلمني زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا)... ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على معول واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير"[3]. ففكرة القياس عنده ترتبط ضمنا بمسألة النص، فإن وجد جاز وإلا فلا، وهو مذهب أهل الظاهر.

وأما الثاني فيمثله القياس العقلي، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، إذ يرى أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه ذلك أنهم يحملون الأشياء على أشياء، دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، أي أن المشابهة غير تامة بين المقيس والمقيس عليه "فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع"[4]، ومن

---

(1) – إبطال القياس، ابن حزم الظاهري، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1960، ص38.

(2) – الاقتراح، السيوطي، دار المعارف، ط2، ص39.

(3) – الرد على النحاة ص98،99.

(4) – السابق ص134.

الأمثلة القياسية التي حكم ابن مضاء بفسادها القول بقياس عدم الصرف في الأسماء على الأفعال لعلة الشبه بينهما في عدم لحاق التنوين والجر بالفعل، إذ أن العلة في عدم تنوين الفعل ثقله والأسماء غير المنصرفة ثقيلة لعدم دورانها على الألسنة لذلك لم يلحقها التنوين، فمنعت من الصرف كما الفعل وصار الجر تبعا له[1]. فعلة الثقل غير بينة لا في الفعل ولا في الاسم غير المنصرف.

- قياس التمارين غير العملية:

كان لابن مضاء موقف واضح رافض للأقيسة المفتعلة البعيدة عما أرادته العرب من كلامها من الوضوح والبساطة، ووجوب أن ينأى بهذا النحو عند الخوض فيما لم تقله العرب ولم تعي نفسها به، وهو ما يعرف بين النحاة بقياس التمارين غير العملية، التي ليس لها من فائدة سوى إظهار مدى براعة النحوي وإجادته اللعب بالأقيسة والقواعد. ومن أمثلتها:

- حروف الكلمات وأيها هو الأصل وأيها الزائد العارض، كالذي قالوه في (كلا وكلتا) [2]، والضمير (أنت) أهو جميعه ضمير أم أنها التاء فقط التي في (فعلتَ) ولذا اختلفوا في ذلك.

- إيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى، قال ابن جني: كذلك تقول في مثال (صمحْمحْ) من الضرب (ضرَبْرب)، ومن القتل (قتلْتل)، وهي من العربية بلا شك وإن لم تنطق به العرب"[3].

- الجمل التي ترد قياسا على قواعد توضع ويجب إطرادها، ومن ذلك كثير من الأمثلة المصنوعة التي لم يتكلم بها العرب، ولم ينطقوا بنظيرها، ولكن النحاة أقاموها حتى تتماشى واطراد القواعد التي أوجدوها، وهي كثيرة جدا في النحو

(1) – الرد على النحاة ص136.

(2) – الإنصاف، مسألة 62، 439/2 وما بعدها.

(3) – الخصائص360/1.

العربي، وملآى بها تمثيلات النحاة، ومنها جواز قولهم: "ما كان أحسن زيدا" وقولك -إن أخرت كان- "ما أحسن ما كان زيد"، وذلك أن (كان) أصل الفعل والحدث فيتوسع فيها، مالا يتوسع في غيرها، ولذلك تدخل باب التعجب[1].

وأما موقف ابن مضاء من هذه الأمثلة والتمارين غير العملية، فهو الرفض والدعوة إلى استبعادها من النحو وإلغائها من درسه، كونها لا تزيد إلا في إعياء المتكلم وذهاب الفصيح من لغته، قال: "والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[2].

ففي المفردات والألفاظ التي يرجى صياغتها وتوليدها على أوزان غيرها، قال: "ومما ينغبي أن يسقط من النحو (ابن كذا مثال كذا)[3]، وساق كثيرا من الافتراضات التي يحاول المعلمون من خلالها تدريب المتعلم على استعمال الأوزان والأقيسة، ولكنها تزيده لبسا وتورثه خلطا بين ما هو أصيل مسموع، وما هو مبتدع مصنوع.

وأما حكم الأمثلة والجمل التي تصنع على أمثلة القواعد المطردة، فدعا أيضا إلى طرحها لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب.

والحقيقة أن هذه التمارين لا تدعو إليها ضرورة وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم، على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة كثيرا في القرون الماضية وهو باب الألغاز والأحاجي، وقد ألفوا فيه ونظموا وشغلوا به وشغلوا الناس[4] وقامت بينهم بسببه الخلافات، ولكن ليس في ذلك من فائدة ترجى إلا أن يكون لعبا باللغة، وكأن النحاة قد اعتقدوا أنهم أدوا واجبهم، وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد.

(1) – همع الهوامع 52/3.

(2) – الرد على النحاة ص140.

(3) – نفسه ص 138.

(4) – من هذه المؤلفات: الألغاز النحوية، وموقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام.

المواقف من الثورة :

على الرغم من الهزة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرد على النحاة" في منهج النحو العربي وأدواته، إلا أن أفكاره لم تلق الاهتمام والالتفات -إلا لماما- من النحاة القدامى[*]، وربما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردهم عليها، فلم يُعرْ صنيع الشيخ أدنى صورة من صور التعليق أو المواجهة، غير ما كانوا يبدونه من الامتعاض من هذا الاجتراء على أكابر النحاة والخروج على أصولهم ومنهجهم، وقد كانت جرأة ابن مضاء معهودة معروفة بين نحاة عصره، ولذلك رد عليه ابن خروف (ت609هـ) هذا التطاول والاجتراء، في كتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ولما بلغ ذلك ابن مضاء، اغتاظ وقال: "نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان"[1].

والحق أن ابن مضاء كان قد جمع في كتابه، وأعلن عن انتقادات خافتة صدرت عن كثير من النحاة إلى نظرية النحو العربي، من لدن الفراء (ت207هـ) الذي رفض العوامل في متعلقات الظرف والجار والمجرور وتقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، واعتبر محمدا في قولك (محمدا أكرمته) مفعولا به للفعل (أكرمته)[2]، إلى نحاة الكوفة الذين كانوا يعولون كثيرا على السماع، ويحتجون على التضييق في عصور الاحتجاج، محترمين النص اللغوي، إلى ابن جني ورأيه المتميز في العامل، جمع ابن مضاء كل ذلك ورفع به عقيرته في مواجهة جميع من خالفوه، متحديا كل ما كان قد أحاط بالنحو من القداسة، ورأى في نفسه القدرة على قول مالم يستطع قوله غيره، فكان يردد دائما:

(*) – تأثر بمنهج ابن مضاء من النحاة الأندلسيين القدامى: ابن الضائع، وابن خروف، وأبو حيان في مواقفهم من العلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية.

(1) – ينظر: بغية الوعاة 203/2، نشأة النحو محمد الطنطاوي ص232.

(2) – ينظر: المدارس النحوية ص 196 وما بعدها.

خـل الطريـق لمـن يبنـي المنـارَ بـه وابـرز بـبرزة حيـث اضـطرك القـدر[1]

أما المحدثون فقد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة، فقد رأوا فيه أول من نادى بأن لا قداسة لرأي بشر، وأن كلام النحاة يؤخذ منه ويرد، فكان أول هؤلاء المعجبين، الدكتور شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها، حين قام بتحقيق كتابه "الرد على النحاة"، وبدت سعادته كبيرة وهويقدم له بمقدمة طويلة، إذ وجد في آراء ابن مضاء التي عبر عنها، مدخلا لدعوته الصريحة إلى وجوب تجديد النحو وتخليصه من أعلاق الفلسفة، قال: "وما من ريب أن من يقرأ كتابًا مطولا في النحو كشرح السيرافي، على كتاب سيبويه أو شرح ابي حيان على التسهيل يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، ومن أجل هذا نثني على هذ االصوت الأندلسي الذي انبعث من القرن السادس للهجرة يهتف: نحوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية في النحو..." [2].

كما كان الدكتور أنيس فريحة أحد هؤلاء أيضا، فقد نبه إلى سبق ابن مضاء في منهجه الوصفي علماء أوروبا، دعاة هذا الاتجاه، فقال: "يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا، وقد قيض لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني... وعندما تكلمت عن كتيب صغير لابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي.." [3].

(1) – البيت لجرير في الديوان، والرد على النحاة ص75.

(2) – الرد على النحاة، ص44.

(3) – نظرات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة 1973، ص86.

وقد وجدت جميع محاولات التجديد والتيسير التي خاضها لغويـون معـاصرون[1] في آراء ابن مضاء في العامل والعلة والتمارين غير العمليـة، وجـدت فيهـا حجـر الأسـاس لهـذه النظريـة النحوية القديمة، وإقامة أسس نظرية جديدة مستحدثة، تكون خلوا من تلكم التعقيدات.

لقد كان ابن مضاء يمثل الـذروة في التمايـز بـين نحـو المشرق والمغـرب، وبهـذا شـدَّ نظـر الدارسين إلى أن ثمة اتجاها نحويا يمكن أن يكون قطبا من أقطاب النحو التي كانت مدار البحث والاستقصاء في البصرة والكوفة وبغداد، هنالك في الجهة الأخرى جهة المغرب والأندلس.

(1) – يتضح ذلك أيضا في آراء إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو.

الفصل الثالث

خصائص المدرسة النحوية في المغرب الاسلامي

أولا: وجود مدرسة مغربية أندلسية واستقلاليتها

ثانيا- آراؤها واختياراتها النحوية.

ثالثا- اصطلحاتها الجديدة.

رابعا- أثرها في النحو في مصر والشام.

أولا: وجود مدرسة مغربية أندلسية واستقلاليتها

أثار مصطلح مدرسة مغربية أو أندلسية جدلا كبيرا بين الدارسين والمؤرخين للنحو العربي في العصر الحديث، وذهبوا في جدلهم مذهبًا تشعبت معه الآراء وتباينت فيه الأهواء، ما بين مؤيد لوجود مدرسة تحمل هذه السمة وهذا الوصف المميز لها دون سواها من المدارس، وبين معارض ؛ يرى في ذلك تجوزا كبيرا، وادعاءً لا ينبغي التسامح معه ؛ إذ لا يصح هذا وصفًا إلا لمدرستي الكوفة والبصرة، وربما ألحقت بغداد بهما.

واختلف هؤلاء المعارضون أنفسهم ؛ إذ يرى بعضهم أن تسمية المدرسة لا تصح إلا إطلاقا على مدرسة البصرة ؛ لأنها بحق من اكتملت فيها شروط هذا المصطلح، فيرى الدكتور محمد موعد، أن هذا المصطلح (أي مدرسة) - كما حدده الدكتور أحمد مختار عمر - يعني " وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر، والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة، ويحدد المنهج، ويكون له التابعون والمريدون، الذين يقتفون خطاه،ويتبنون نهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه، وأن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد، لا يكفي مطلقا لتأليف مدرسة، وعلى هذ يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة، ليس من وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في خط فكري معين "[1].

ويشرع الدكتور موعد انطلاقا من هذا المفهوم، الذي أقنعه، في دحض الحجج والبراهين التي ادعاها الدارسون، للتمييز بين مدارس البصرة والكوفة وبغداد والأندلس وغيرها، وليس شيء يراه، سوى أنه لا وجود لمدارس نحوية غير المدرسة البصرية، وأن كل ما جاء بعدها، إنما كان آخذا عنها،مستلهما من نهجها، وأن الصحيح هو وجود درس نحوي في الكوفة

(1)ـ البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط4 سنة 1982 ص116.

وبغداد والأندلس[1].

ولكـن تحاملـه عـلى وجـود مدرسـة نحويـة أندلسـية، بـدا أكـثر شـدة ورفضـا، منـه حـين كـان بصـدد نفيـه لوجـود مدرسـتي بغـداد والكوفـة، ولا نـدري لمَ يكـون كـل هـذا الـرفض، والتفـنن في تنويـع البراهـين القاطعـة بعـدم وجـود مدرسـة، كلـما تعلـق الأمـر بالأندلس وبلاد المغرب؟!

و الـدكتور موعـد، كـان مسـبوقا بالـدكتورة منـى إليـاس في رفـض فكـرة وجـود مـدارس نحويـة متباينـة، مختلفـة بـاختلاف الأقـاليم والأمصـار، ففـي رسـالتها عـن نشـأة النحـو في الأنـدلس، وبعـد استعراضـها لـبعض الآراء التـي كانـت تقـر بوجـود مدرسـة في بلادهـا، خلصـت إلى القـول: " أنـه لـيس هنـاك مـدارس نحويـة"[2]، إذ "يجـب إطـلاق كلمـة مدرسة على كل فكر خالص جديد يختلف اختلافا جذريا عن أفكار سابقة"[3].

ويتفق الدارسـون عـلى أن النحـو واحـد، وهـو الـذي نشـأ ونمـا وتطـور عـلى يـد النحـاة الأوائـل في القـرن الأول والثـاني الهجـري، فبلـغ ذروة نمائـه عـلى يـد الخليـل الـذي يعـد المؤثـل الحقيقــي لعلــم النحــو وموطــد أركانــه، وراح النحــاة بعــد ســيبويه، يشرحــون أقوالــه ويفسرونها ويعيدون بعثها في لون من الإنشاء جديد.

والحقيقــة أن هــذين الــرأيين في رفــض تعــدد المــدارس النحويــة، بنــاء عـلى المـدلول الـوظيفي لمصـطلح "مدرسـة"، مقبـولان إلى حـد مـا، ولكـن مـا نـراه في الواقـع العمـلي، بعيـد كـل البعـد عـن هـذا المعنـى المقصـود بالمدرسـة، ففـي

(1)ـ ينظر: الدرس النحوي أم مدرسة نحوية، محمد موعد، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة 2005، ص13، 48، 59، 60، 74، 81، 93.

(2)- نشأة النحو في الأندلس حتى نهاية القرن 7هـ منى إلياس ص13.

(3)- نفسه.

الاستعمال الشائع صار يطلق -تجوزا- على كل مذهب نحوي، من غير إمعان ولا تدقيق في حدود المصطلح، اسم مدرسة، فكانت المدرسة المصرية، والشامية، والبغدادية، والكوفية، والبصرية، ومنه فلا ضير أن تكون هناك مدرسة أندلسية أو مغربية، قد تقصر عن استيفاء كل شروط المدرسة، كما حددها الدكتور مختار عمر، ولكنها تقوم بآرائها ومناهجها مستقلة عن بقية المدارس.

ولقد كان من المتقدمين من النحاة والدارسين، من نبه إلى تمايز البحث النحوي في بلاد الأندلس والمغرب[1]، وعلو قدره بعدما أفل نجمه أو كاد في بلاد المشرق، فصار صناعة رائجة، وصار أصحابه ممن علا شأنهم بين الناس، قال المقري: "والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر، كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلى جدة، وهم كثيروا البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم، لا يكون متمكنا في علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق التمييز ولا سالم من الازدراء"[2].

وخص أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين، نحاة الأندلس والمغرب بقسم مستقل، كما جمع السيوطي في بغيته عددا كبيرا منهم، قال الأستاذ سعيد الأفغاني: "يعرف المطلعون عناية الأندلسيين بعلم النحو منذ الزمن الأقدم، ويحفظون كلمة ابن سعيد، (والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة) وليس في هذا مبالغة قط، ولقد حلا لي استشارة الأرقام، فعدت إلى بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، فأحصيت ما فيه من

(1)- من هؤلاء: أبو حيان في التذييل والتكميل 168/2، وابن خلدون في المقدمة ص04، وابن هشام في مغني اللبيب 116/1، والسيوطي في همع الهوامع 131/1.

(2)ـ نفح الطيب 206/1.

تراجم، فإذا هو نحو (2450) ترجمة لعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، بين الصين وبحر الظلمات، ووجدت للأندلسيين بينهم نحوًا من (712) ترجمة، وهذه نسبة عالية جدا، أن يبلغ في هذا المصدر علماء هذا القطر القليل المساحة، قريبا من ثلث علماء العالم الإسلامي كله "[1].

وأما المحدثون فكان المستشرق الأسباني (ANGEL GANZALES BALANTHIA)، الذي كتب فصلا عن المذهب الأندلسي عدد فيه أوائل النحويين الأندلسيين؛ وهم الزبيدي، وأبو علي الشلوبين،وابن مالك وأبو حيان، فقد درسوا النصوص اللغوية أولا، ثم ذاع بينهم كتاب الكسائي وكتاب سيبويه، كان أول من اعترف بوجود مذهب نحوي أندلسي[2]. ثم كان الأستاذ أحمد أمين في (ظهر الإسلام) اهتمام بنحو الأندلسيين؛ فبين قدر هذه الصناعة بينهم، وما وصلت إليه في زمانهم من الرقي[3].

وأما الأستاذ (أحمد حسن الزيات)، فبعد أن ذكر نشأة الجدل بين الفريقين (البصرة والكوفة) قال: "وظل الجدل بين الفريقين على أشده حتى تحزب المصران، فجلا علماؤهما إلى بغداد، ونشأ مذهب البغداديين خليطا بين المذهبين، كما نشأ مذهب الأندلسيين حين عبر النحو إليها"[4].

أثار الزيات مسألة نشأة المدارس النحوية، وهو فيها تابع لجميع دارسي تاريخ النحو، حيث قسموها إلى فترات زمنية تاريخيةوعقد الدكتور عبد الرحمن السيد في رسالته (نحو ابن مالك بين البصرة الكوفة)، فصلا عن النحو في الأندلس، ذكر فيه عددا من النحاة الأندلسيين، وبين أن أزهى العصور فيها

(1)ـ الاتجاهات النحوية ص146.

(2)- تاريخ الفكر الأندلسي ص85.

(3)ـ ظهر الإسلام 91/3.

(4)ـ تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات،دار المعرفة-بيروت،ط4 سنة1997، ص315

من حيث ازدهاره وكثرة النحاة ووفرة المؤلفات التي أفادت النحاة وخدمت اللغة،هما القرنان السادس والسابع الهجريان، وذكر من أعلام هذين القرنين عددا كبيرا كالجزولي (ت610 هـ) وابن خروف(ت609 هـ)،والشلوبين (ت645 هـ) وابن عصفور (ت669 هـ) وغيرهم، ثم جعل ابن مالك (ت 672 هـ) سيبويه المغرب[1].

وكتب الدكتور (عبد الفتاح شلبي) في رسالته عن أبي علي الفارسي، أنه سبق المدرسة الأندلسية ممثلة في ابن خروف وابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف واعتداده به، ثم قال: " ورأيت -وقد شارك أبو علي في التحديث- أن يظهر أثر ذلك في كتابه(الحجة)، فوجدت أن أبرز هذه الآثار في احتجاجه بالحديث الشريف في اللغة والنحو والصرف، وهنا ناقشت (YOHAN FUCK) فيما ذهب إليه في كتابه (العربية) حين أسند إلى ابن خروف أنه أول من اعتمد على الأحاديث محتجا بها في اللغة.. وكانت النتيجة التي انتهيت إليها، أن أبا علي سبق المدرسة الأندلسية في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد في اللغة والنحو والصرف جميعا"[2].

فالدكتور (شلبي) يسمى صراحة هذا المذهب الأندلسي مدرسة ويكشف أن الاستشهاد بالحديث أحد معالمها، وإن كان يرى أن المشارقة سبقوا إليه، وسنناقش هذا الرأي في حينه.

ثم كان الدكتور أمين علي السيد الذي انفرد برأيه في أصالة المذهب الأندلسي، حيث قال في ذلك: "وبعد فقد ظهر لي مما قدمت من هذه

(1)ـ نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة، عبد الرحمن السيد، رسالة دكتوراه، دار العلوم، تحت رقم 1922، ص36.

(2)ـ ينظر: أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص 160.

الدراسات أن أبرز سمات الأندلسيين، حب الاستقلال ووضوح الشخصية، والعمل أن يكون لهم طابع مميز، إذ إنهم في جملتهم لم يكونوا ينحازون إلى مدرسة البصرة ولا إلى مدرسة الكوفة، وهم كذلك لم يميلوا إلى التوفيق بين المذهبين، كما أنهم لم يخلطوا، كما فعل آخرون، وإنما برزت لهم آراء واتجاهات، واستدركوا على المشارقة عامة بعض ما فاتهم من قواعد النحو، وما يتعلق بها من الأدلة المختلفة، وعدلوا في بعض آرائهم فيه، واختطوا لأنفسهم طرقا تعليمية وتدوينية، وكانوا بذلك وبغيره أهلا لأن يكونوا أصحاب المذهب النحوي الرابع الذي ينبغي أن يطلق عليه اسم "مدرسة الأندلس النحوية" وقد كان للاتجاهات النحوية في الأندلس أثرا ملموسا فيت طوير النحو العربي يبدو ذلك في تغلب النحو الأندلسي في القطرين مصر والشام على البغدادي"[(1)].

وتكاثر النحاة ممن يؤيدون استقلال الدرس النحوي في بلاد المغرب و الأندلس بمدرسة خاصة على تفاوت بينهم في النظر إليه، من حيث كونها مقتبسة مقلدة في آرائها لما سبقها، أو مجددة مستقلة في منهجها واختياراتها[(2)].

غير أن واحدا منهم قد عاد وتراجع عن رأيه المؤيد هذا، وراح ينثر الأدلة والبراهين على عكسه، فقد كان الأستاذ سعيد الأفغاني ممن يرون أن للأندلسيين مذهبا مستقلا يقف بإزاء الكوفيين والبغداديين[(3)]، ثم ما لبث أن أصدر مقالا في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد عنوانه "هل في النحو مذهب أندلسي"، لينكر فيه وجود مذهب أندلسي في النحو، وإنما الأمر

(1)ـ الاتجاهات النحوية في الأندلس، أمين السيد، رسالة دكتوراه، دار العلوم ، جامعة القاهرة ،ص 524.

(2)ـ من هؤلاء: عبد العال سالم مكرم في المدرسة النحوية في مصر والشام ص129؛ ومحمد الطنطاوي في نشأة النحو، ص218، وغيرهما..

(3)ـ في أصول النحو سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق. ص116.

لا يعدو أن يكون نحوا بصريا في أكثر أحيانه[1].

وقد بنى الأستاذ الأفغاني هذا الإنكار على عدة أشياء:

1. ابن مالك وأبو حيان اللذان يعدان علمين للمدرسة المغربية الأندلسية بآرائهما الوافية الغزيرة وبتآليفهما الكثيرة، ذات الأثر في هذا الاتجاه، ليسا مغربيين كما يدعى، يقول: "ويريد بعض الناس أن يذكر ابن مالك وأبا حيان علمين بارزين لمدرسة أندلسية، وكان لهما أثر واضح في النحو وتعليمه في المشرق، وهذا ظن يروح ابتداءً ولا يثبت عند النظرة الفاحصة الأولى، فإبن مالك خرج من المغرب إلى المشرق صغيرا، ولم يذكروا له شيخا في النحو غير الشلوبين، وقالوا أنه قرأ عليه نحوا من ثلاثة عشر يوما، فلما حل الشام سمع من بعض شيوخها، ولم يجد له ابن مالك بعد البحث شيخا يعتمد عليه لأنه أخذ هذا العلم من خاصة نفسه، وصرف الهمة إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية فيه"[2].

ثم يتحدث عن أبي حيان فيقول: "وأمر أبي حيان قريب من أمر ابن مالك، فقد خرج من المغرب هاربا في شبيبته، وكان قد قرأ على بعض شيوخها، ثم أتم قراءته وزاول الإقراء في المغرب والمشرق وكان أثر تعليم الأندلس في أبي حيان قليلا"[3].

لقد كان منطلق الأستاذ في الطعن في أن يكون ابن مالك وأبو حيان علمين للمدرسة الأندلسية، أنهما خرجا من بلادهما صغيرين، وأنهما لم يتلقيا فيها علما يجعلهما يدينان لها بالولاء، ما يجعل هذه المدرسة دون الرقي

(1)ـ صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، م7، ج8/ 1959، 1960، وينظر: نشأة النحو ص19.

(2)ـ من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ص101،100.

(3)ـ نفسه ص101.

إلى الادعاء بمن يمثل نهجها فيهما.

2. أشار الأستاذ الأفغاني إلى أن ظاهرة الاستشهاد بالحديث الشريف في مسائل النحو ظاهرة مشرقية، وليست أندلسية مغربية، فقال: "وإن ما ذكروا من استشهاد ابن مالك وابن خروف بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو، فخالفا بذلك سنة من قبلهم، الأمر الذي جعل بعضهم يقول بأن هذا الاحتجاج مذهبً أندلسيً وكل ذلك وهم لا يقره تاريخ الفن"[1].

3. كما أشار الأستاذ إلى قضية القياس، وأن الذي كان عليه ابن حزم، لم يجد صدى عند من جاء بعده من نحاة الأندلس، قال: "ولو حاول أحد من الأندلسيين البناء على الأساس الذي ألقاه ابن حزم لصح أن يكون ذلك مذهبا أندلسيا إلى حد ما"[2].

إن هذا الرأي الحازم في رفض أن يكون للأندلس والمغرب مدرسة مستقلة، بناء على تلكم الأدلة التي ساقها الأستاذ، لا يمكن أن يصمد طويلا أمام تعليقات بسيطة يمكن إيرادها عقب كل دليل.

فأما رأي الأفغاني في كون ابن مالك خرج صغيرا من بلاد المغرب إلى الشام، فأمر مردود، فيه كثير من التحامل المقصود، أو الذي لم يدقق صاحبه فيه، أو ينعم النظر، فعودة بسيطة إلى كتب التراجم، تكشف أن ابن مالك ولد ما بين سنتي 598هـ و600هـ[3] بالأندلس، وقضى شبابه فيها، ولا يُظن أنه رحل طفلا صغيراً، بل رحل ما بين سنتي (625 هـ ـ 630 هـ)[4] على ما

(1)ـ من تاريخ النحو ص101.

(2)ـ من تاريخ النحو ص101.

(3)ـ ينظر بغية الوعاة 3/1، ونفح الطيب 438/2.

(4)ـ بغية الوعاة 53/1.

يؤكـد المترجمـون، فيكـون عمـره عنـد رحيلـه، فـوق الخامسـة والعشريـن وفي الثلاثـين أو دونهـا، وعنـدها لا يمكـن وصـف ابـن مالـك بأنـه رحـل صـغيرا، أو أنـه لم يتلـق النحـو إلا بعـد الثلاثـين مـن عمـره، وهـو أمـر بعيـدٌ التفكـير فيـه أو التصـديق بـه، وأمـا كونـه لم يُـذكر لـه شـيخ في النحـو غـير الشـلوبين، الـذي درس عليـه ثلاثـة عشر يومًـا، فيبـدو أن الأسـتاذ قـد تلقـاه مـن تعليـق أبي حيـان عـلى ابـن مالـك في كتابـه (التـذييل والتكميـل)، ليبـين بسـاطة علـم الرجـل أمـام علمـه هـو، ويبـدو أنـه كـان يكـنّ لـه شـيئا مـن الحسـد والغـيرة، قـال أبـو حيـان: " والمصـنف -رحمـه اللــه- قـد أكـثر مـن الاسـتدلال بمـا أثـر في الأثـر متعقبـا بزعمـه عـلى النحـويين، ومـا أمعـن النظـر في ذلـك، ولا صـحب مـن لـه التمييـز في هـذا الفـن، ولا اسـتبحار ولا إمامـة، ولـذلك تضـعف اسـتنباطاته مـن كـلام سـيبويه، وينسـب إليـه مـذاهب، ويفهـم مـن كلامـه مفـاهم لم يـذهب إليهـا سـيبويه ولا أرادهـا"[1]، إلى أن يقـول: "وأمـا هـذا المصـنف الـذي أكملنـا شرح كتابـه، فإنـه كـان رجـلا صـالحا، معنيـا بهـذا الفـن النحـوي، كثـير المطالعـة لكتبـه، متفـردا بنفسـه،لا يحتمـل أن ينـازع أو يجـادل ولا يباحـث، ونظـم في هـذا الفن كثـيرا ونـثر وجمـع.. ولم يكـن ممـن لازم في هـذا الفـن، إمامـا مسـتبحرا بـه، ولا يعلـم لـه فيه شيخ، ولا ذكـر هـو مـن اشـتغل عليـه بهـذا الفـن، ولقـد طـال فـحصي وتنقيبـي عمـن قـرأ عليـه هـذا المصـنف، أو مـن اسـتند في العلـم إليـه، فلـم أجـد مـن يـذكر لي شـيئا مـن ذلـك، ولقـد جـرى يومـا ذكـره مـع صـاحبنا تلميـذه علـم الـدين أبي الربيـع سـليمان ابـن أبي حـرب الفـارقي الحنفـي -رحمـه اللــه- فقـال: ذكـر أنـه قـرأ عـلى ثابـت ابـن خيـار مـن أهـل بلـده جيـان، وذكـر لنـا عنـه أيضـا أنـه جلـس في حلقـة الأسـتاذ أبي عـلي الشـلوبين، نحـوا مـن ثلاثـة عشر يوما، وثابت بن خيار هذا، ليس من المعدودين في الأندلس من أهل النحو.. "[2].

---

(1)ـ التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي،تح د/ حسن هنداوي،دار القلم-دمشق، 169/5.

(2)ـ التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي،تح د/ حسن هنداوي،دار القلم-دمشق 170/5،و ينظر: أبـو حيـان النحوي، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ص 329.

فأبو حيان -كما يفهم من هذا الحديث- قصد التقليل من شأن ابن مالك، وتعقباته له في آرائه، والطعن فيها،وتخطئته له في اختياراته، منورة غير خافية في تآليف أبي حيان.

وقد أخذ الأستاذ الأفغاني عنه هذا وجاراه فيما ذهب إليه، والصحيح كما تورد كتب التراجم،أن ابن مالك أخذ عن بعض أساتذة المغرب، ومنهم ثابت بن خيار الكلاعي[1]، وهونحوي قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله المرشاني وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وجميعهم ممن يشهد لهم بالتميز وحذق الصناعة.

أما أبو حيان فأمره أوضح من ابن مالك، فقد غادر المغرب إلى المشرق وعمره كعمرابن مالك تقريبا، فقد ولد سنة 645هـ[2]، ورحل سنة 679هـ فيكون عمره حينها أربعا وعشرين سنة، ويشير المقري إلى سبب رحلته فيقول: "إن أبا حيان حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير[3] وحشة فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان فامتعض له ونفذ الأمر

(1)ـ .ثابت بن محمد بن خيار الكلاعي الغرناطي، يكنى أبا الحسن وقيل أبو الحسين، نحوي فاضل ماهر، أقرأ القرآن والعربية، وروى عن ابن بشكوال، وقرأ كتاب سيبويه على عبد الله بن مالك المرشاني، توفي بغرناطة سنة 628هـ ينظر: نفح الطيب 237/7، وبغية الوعاة 482/1، والتكملة لأبن الأبار 236/1.

(2)ـ بغية الوعاة 280/1.

(3)ـ هو أبو جعفر أحمد بن إراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي، أحد شيوخ أبي حيان، نفح الطيب 551/5.

بتنكيله، فاختفى ثم أجاز البحر مختفيا ولحق بالمشرق"[1].

وفي هذا القول ما يكفي للرد على الأستاذ الأفغاني؛ الذي قرر أن أبا حيان قد رحل إلى المشرق صغيرا، فقد تبين أنه رحل وعمره تجاوز الخامسة والعشرين بعد أن وضع كتابا للرد على أحد شيوخه، وأما كونه أخذ علمه عن علماء المشرق، فلندع (أبا حيان) نفسه يجيبه عن هذا الأمر، يقول في الحديث عن نفسه: "ممن أخذت عنهم من النحاة ؛ أبو الحسن علي بن محمد الخشني الأبذي، وأبو الحسن المعروف بابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن أحمد بن يوسف الفهري اللبلي"[2]، ثم يضيف: "والذين أجازوني، فعالم كثير جدا من أهل غرناطة ومالقة وسبته وديار إفريقية..." [3].

فهؤلاء الأعلام الذين تحدث عنهم (أبو حيان) كلهم من بلاد الأندلس والمغرب ولم يرحل أحد منهم إلى المشرق، وهو ما يؤكد صحة وصفه بكونه نحويا مغربيا، تعلم في المغرب وعلم فيه، وهو ما رد به الأستاذ الأفغاني نفسه عن نفسه خطأً حين قال: "زاول الاقراء في المغرب والمشرق"[4].

وأما ظاهرة الاستشهاد بالحديث الشريف، فصحيح أن المغاربة لم يسبقوا إلى الاستشهاد به،ولم يتفردوا بذلك في مسائل النحو "بل إن ذلك كان ظاهرة مشرقية قديمة، لكن النحاة الأوال كان استشهادهم بالحديث في مواضع قليلة وإننا نجد سيبويه يحتج بأحاديث معدودة في كتابه الضخم، مع أنه أول كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية،وهو مع احتجاجه لا يصرح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث"[5]، بل

(1)ـ نفح الطيب 325/3.

(2)ـ نفسه279/4.

(3)ـ نفسه.

(4)ـ من تاريخ النحو ص 101.

(5)ـ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي،دار الرشيد للنشر-بغداد،1981،ص05

يعدها في كلام العرب الذين كثيرا ما يسوقه النحاة استدلالا على مذاهبهم.

وتبع سيبويه في سوقه لأحاديث قليلة استشهاداته جلة النحاة من بعده، كالفراء والمبرد، أما نحاة المغرب كالسهيلي وابن خروف وابن مالك، فلم يكونوا أول من استشهد بالحديث، لكنهم توسعوا في ذلك وأكثروا من الاستشهاد به، وعدوه أصلا من أصول الاحتجاج واعتمدوا عليه في وضع قواعد نحوية جديدة، واستدراك أو تصويب بعض الأحكام النحوية الأخرى.

والسبب في هذا أن المغاربة كانوا أهل حديث، فهم على مذهب الإمام مالك الذي يعرف بمذهب أهل الحديث، وهو مذهب يقوم على التحديث والرواية والنقل، لا على القياس والعقل، فقاموا باستقرائه من جديد وأثبتوا ما جاء منه، وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبته الأوائل.

وهذا الكلام نفسه ردده الأستاذ الأفغاني في الكتاب نفسه، إذ قال: "فنزعة الاحتجاج بالحديث مشرقية قديمة، وإنما سار ابن مالك وابن خروف سيرة من قبلهما في الأئمة المتبعين في المشرق"[(1)].

4. وأما قول الأستاذ بأن إلغاء القياس الذي نادى به ابن حزم لم يجد صدى عند نحاة المغرب الذين جاءوا بعده، فقول فيه مبالغة وادعاء، لأن دعوة ابن حزم وجدت أكبرى الصدى فيما دعا إليه ابن مضاء القرطبي، وبنى عليه نظريته في ثورته على نحو المشرق، فقد دعا إلى إلغاء القياس والعلة والتعليل وكل ما يمت إلى ذلك بصلة، كالتمارين غير العملية، ولم يكن ابن مضاء وحده من حمل لواء هذه الدعوة، بل إن كلا من ابن خروف وابن

(1)ـ من تاريخ النحو ص102.

الضائع كان لهما رأي في هذه المسألة، وكان أبو حيان من بعد هؤلاء قد تخذ الموقف نفسه من التعليل والقياس[1]، وكان لا يني يردد: "هذه تعاليل لا حاجة لها ولا منفعة منها"[2].

وبعد كل تلك الحجج في رفض أن يكون للمغاربة والأندلسيين مذهب أو مدرسة، لم يحل للأستاذ الأفغاني ومن يتبعه في رأيه[3]، إلا القول بأن ليس للمغاربة آراء جديدة، وأنهم لم يأتوا بجديد، قال: "لا يخطئ دارس مطولات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحوية، فأسماء ابن خروف وابن عصفور والشلوبين وابن الضائع وغيرهم تذكر بين اسماء النحاة المشارقة، حين عرض الآراء في الخلاف، إلا أن متصفحها لا يجد فيها ما يميزها عن غيرها من التخريجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة، أو بعبارة أخرى، ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصة"[4].

فهو يقرر أن ما جاء به الأندلسيون من الآراء النحوية المستقلة في أبواب النحو المختلفة، وما جددوا فيه من الأصول، من كثرة الاستشهاد بالحديث، وجعله أصلا من أصول الاحتجاج، وموقفهم من القياس والعلل النحوية، كل ذلك لم يؤهلهم لتكوين مدرسة نحوية خاصة.

5. إن القول بأن ما جاء به الأندلسيون من آراء نحوية أو ما جددوا فيه من أصول ليس كافيا لإطلاق اسم مدرسة نحوية على هذا المنحى، فيه كثير من التجني والانحياز، ألم تطلق أسماء مدارس على أنحاء لم يقم أصحابها

(1)ـ أبو حيان النحوي، ص 391.

(2)ـ ينظر: ارتشاف الضَّرَب، تح مصطفى النماس، مطبعة المدني ط1 سنة 1989، 63/1.

(3)ـ منهم د/ منى إلياس في نشأة النحو ص13 ، وفاضل السامرائي في ابن جني النحوي ص 151، وشعبان عوض العبيدي في النحو العربي ومناهج التحليل والتأليف ص 218.

(4)ـ من تاريخ النحو ص102.

إلا على الاختيار والتوفيق بين المذاهب، كما هو شأن المدرسة البغدادية؟! وألم يكن صنيع الكوفيين إلا رأيهم في عدم التقيد بزمان ومكان الاحتجاج الذي ارتضاه نحاة البصرة، أو رأيهم في التوسع في القياس على القليل؟! وكانت مدرسة الكوفة لها شأنها في تاريخ النحو، ثم ألم يطلق اسم مدرسة مصرية شامية على بضع دراسات قامت حول ما جاء به أئمة المدرسة الأندلسية المغربية؟ فقد كان ابن مالك وأبو حيان وابن معط الجزائري ممن ينسبون إلى تلكم المدرسة رغم كونهم مغاربة.

إن هذا لن يحملنا على تجاهل صنيع أئمة أمثال ابن بري والنحاس وابن هشام والمرادي وابن الحاجب وابن يعيش وغيرهم، لكنه رأي ندفع به في وجه من يحاول الكيل بمكيالين في إطلاق اسم مدرسة نحوية على مذهب دون آخر، وفي إقليم دون ثان.

لقد كان للمغاربة والأندلسيين آراء نحوية جريئة، وابتكارات ومذاهب لقيت من الشهرة ما جعلها تبقى، ومناهج في التأليف أثبت التاريخ نفعها، استحقت بها أن تكون مدرسة، تميزت عن غيرها من مدارس النحو الكبيرة، واستقلت في كثير من أصولها، وسبقت نظيراتها إلى بعض هذه الأصول، وكان لعلمائها من الشهرة وحذق الصنعة، ما جعل من يقف منهم مكان سيبويه في النحو، فيعيد بعثه من جديد، قال الدكتور يوسف خليف في مقدمة التسهيل: "وكأنما انقسم تاريخ النحو العربي الطويل منذ نشأته إلى اليوم إلى مرحلتين أساسيتين، يقف سيبويه على قمة المرحلة الأولى، ويقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى، وإذا كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذي سجل قواعد النحو العربي، وخطا به الخطوة الأولى التي حددت معالمه ورسمت

اتجاهاته، فإن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذي قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ هذا النحو، وكأنما ضن الزمن بعد سيبويه بمقاليد خزائنه، ليسلمها لابن مالك في القرن السابع حتى يفتتح بها هذه الخزائن ليستخرج ما فيها من كنوز"[1].

آراؤها واختياراتها النحوية:

لم يقف نحاة المغرب والأندلس من تراث النحو العربي الذي اثر عن أسلافهم من أعلام النحاة في البصرة والكوفة وبغداد، موقف المقلد المتبع، بل إنهم بعد أن حذقوا الصناعة وأجادوها، وتتبعوا شوارده فعقلوها، كونوا لأنفسهم شخصية مستقلة في بحثهم وآرائهم، فلم يكونوا،كما ادعى بعض أنهم حاولوا التوفيق بين المذاهب، أو الخلط والتلفيق بينها، وإنما كانت لهم آراؤهم الخاصة، فوافقوا البصريين في مسائل وعارضوهم في أخرى. ووقفوا إلى جانب الكوفيين في مسائل وخالفوهم في كثير، وكذلك الأمر بالنسبة للبغداديين، وبين هذا وذاك كانت تلكم الآراء التي ارتضوها مستقلة جديدة، وقد أكد المتأخرون من النحاة صحة هذه الآراء وسداد الرأي فيها.

ولذا سنحاول عرض بعض هذه الآراء والاختيارات التي كانت من الكثرة والتنوع ما جعلنا نحتار فيما نختار منها، ولكن غاية التمثيل على استقلال المذهب المغربي والأندلسي جعلتنا نقف عند بعض منهامتتبعين في ذلك أبواب النحو ومباحثه[2]:

(1)ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968، مقدمة د/ يوسف خليف.

(2) ينظر مثلا: مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة، ص34، ويعقوب يوسف الغنيم في: ابن عصفور النحوي، رسالة دكتوراه بدار العلوم رقم 805، ص12.

- **القول/ الكلام:**

رأى ابـن معـط أن القـول يعـم الكـلام والكلـم والكلمـة، لكـن الأصـل اسـتعماله في المفـرد[1]، فأضـاف عـلى مـا عـرف بـين النحـاة لفـظ (اسـتعماله في المفـرد)، والنحـاة جمـيعهم عـلى أن القـول أعـم مـنهما (الكلـم والكـلام)، لأنـه عبـارة عـن جميـع مـا ينطـق بـه الإنسـان تامـا كـان أو ناقصـا[2]. وقصـد بقولـه (اسـتعماله في المفـرد): أي دون تركيـب، وقـد أوضـح السـيوطي ذلـك إذ قـال: " القـول هـو اللفـظ الـدال عـلى معنـى، فـاللفظ جـنس يشـمل المسـتعمل والمهمـل، لأنـه الصـوت المعتمـد عـلى مقطـع والـدال عـلى معنـى، فصـل يخـرج المهمـل، يشـمل الكلمـة والكـلام شـمولا بـدليا، أي أنـه يصـدق عـلى كـل مـنهما أنـه قـول، إطلاقـا حقيقيـا، قيـل إنـه حقيقـة في المفـرد، وإطلاقـه عـى المركـب مجـاز وعليـه ابـن معط"[3].

وللشـلوبين رأي خـالف بـه النحـاة، فقـد رجـح أن الكـلام والقـول لفظـان مترادفـان خلافـا لمـن فـرق بيـنهما، قـال: "والـذي يظهـر لي أن الكـلام والقـول لفظـان مترادفـان في اللغـة، وأن الأظهـر في اللغـة أن الكـلام هـو مـا جمـع مـن هـذه الأوصـاف، وعـلى هـذا كثـير مـن المتكلمـين، وهـو الـذي سـمي كلامـا بـلا خـلاف، وتسـمية غـيره كلامـا يحتـاج إلى إثبـات، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره"[4].

(1) الفصول الخمسون ابن معط، تح محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص 149.

(2) شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة، 21/1..

(3) همع الهوامع، للسيوطي 51/1.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تح تركي بـن سـهوين نـزال العقيقـي، مؤسسـة الرسـالة، ط2، سـنة 1994، ص200/1.

- الفعل ودلالته:

ذهب الجزولي إلى أن الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى، وقصد بقوله تتعرض "تتضمن" فهو عنده يدل على زمانه دلاله تضمنية، لا دلالة التزامية، "فصيغة الفعل صورة له، وصورة الشيء جزء منه لا عارض له، وإذا تقرر ذلك فالفعل دال على الزمان دلالة تضمنية"[1] ويدلل على نفي دلالته بالالتزام بقوله: "لو دل الفعل على الزمان بالالتزام، لكان مسمى الفعل ليس إلا المصدر، والزمان لازم له، لكن الأزمنة متعاندة فيكون للشيء الواحد لوازم متعاندة (متغيرة) وذلك محال"[2].

والنحاة في هذا على خلاف ذلك[3]، إذ أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صيغة وبنية، وهي دلالة التزامية وهو الأقرب والأرجح، لأن البنية عارضة للفعل والزمان تابع لذلك العارض، وما كان تابعا لعارض الشيء كان خارجا عن مسمى ذلك الشيء، وأما التضمن فهو الدلالة على الجزء، فقد يكون الفعل دالا على زمن معين وإن كانت صيغته توحي به، مثال ذلك قولنا: خلق الله الزمان.. إذ لم يقتضِ ورود الفعل (خلق) على صيغة الماضي لتكون دلالته عليه، والزمان لم يخلق بعد[4].

أو ما يمكن أن يقال عن أفعال مثل: ليس وعسى ونعم، فإنها لا تدل على زمن في ذاتها، وأو الفعل المضارع الذي تتحدد دلالة زمنه على ما يطرأ عليه وليس في ذاته.

(1) المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية للورقي، تح شعبان عبد الوهاب، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، رقم 757، ص12.

(2) نفسه ص13.

(3) همع الهوامع.37،36/1.

(4) المباحث الكاملية، ص 11 بتصرف.

وعنــدها فإنــا نحتــاج إلى التقــدير والتأويــل في تعريــف الجــزولي للفعــل بقولــه: "الفعـل كـل كلمـة دلـت عـلى معنـى في نفسـها وتتعـرض لزمـان وجـود ذلـك المعنـى" أن المقصـود هـو الفعـل الحقيقـي، حتـى يخـرج الفعـل المضـارع الـذي لم يتعـين لأحـد الأزمنـة الثلاثة، إلى غيره ومالا يحتاج إلى تأويل أولى بما يحتاج إليه.

- الدلالة على الماضي:

يتعــين انصراف المضــارع إلى المــاضي إذا اقــترن بـــ (لم) و(لمــا). وذهــب الجــزولي إلى أن مــدخولهما كــان ماضــيا تغــيرت صــيغته[1]، ورأى ابــن عصــفور أنــه إذا صــحب (لمــا) الجوابية نحو: لما يقوم زيد قام عمرو، كان ذلك.

ورد عليـه أبـو حيـان الأمـر بقولـه: "ويحتـاج ذلـك إلى دليـل مـن السـماع، أي في جـواز وقـوع المضـارع بعـدها لأن (لمـا) في هـذه الحـال تخـتص بالمـاضي فتقـتضي جملتـين، وجـدت ثـانيتهما عنـد وجـود أولاهـما نحـو: لمـا جـاءني أكرمتـه، وتقـال فيهـا: حـرف وجـود لوجـود، وبعهم يقول: حرف وجوب لوجوب[2].

- الإعراب وعلاماته:

الإعـراب الإبانـة عـن المعـاني، واختلـف النحـاة فيـه أيكـون لفظيـا أم معنويـا، فـالأول مذهب الجمهور، وهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر[3].

وعليـه ابـن خـروف والشـلوبين وابـن مالـك، قـال: "الإعـراب مـا جـيء بـه لبيـان مقـتضى العامـل مـن حركـة أو حـرف أو سـكون"[4]، والثـاني هـو مـذهب

(1) همع الهوامع 34/1.

(2) ينظر: مغني اللبيب ابن هشام،تح محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية-بيروت،سنة 1996 ، 310/1.

(3) همع الهوامع 54/1.

(4) شرح التسهيل 33/1.

الأعلم الشنتمري والمغاربة،وهو التغيير لعامل، لفظا أو تقديرا، أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل(1).

والفارق بين الحدين أن الأول عد فيه الإعراب علامة تطرأ على اللفظ لتفيد معنى، أما الثاني فهو معنى طارئ أما العلامة فموجودة سلفا، وإنما تتغير لتغير هذا المعنى الطارئ.

- إعراب الفعل المضارع:

يختص الفعل المضارع بين أنواع الأفعال بكونه معربا، وقد علل النحاة هذا الإعراب فيه بشبهه بالاسم، والإعراب أصل في الأسماء.

وخطأ ابن مالك البصريين فيما نقله عن السيوطي، في قولهم إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصصه، فهي ليست الموجبة لإعراب المضارع، لأن الماضي يمكن أن يشابه الاسم في مثل هذا، وإنما الموجب له: "قبوله لصيغة واحدة ومعاني مختلفة لا يميزها إلا الإعراب، نقول: ما أحسن زيد، فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام. فإن أردت الأول رفعت زيدا، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررته، فلابد أن تكون هذه هي العلة الموجبة لإعراب الفعل المضارع، فإنك تقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط، والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن نجزم الثاني أيضا"(2).

وقد علق الدكتور احميدة القحواش في رسالته "الجهود النحوية لدى المغاربة" بقوله: "وبالرجوع إلى مؤلفات ابن مالك التي وصلت إلينا لم أجد هذا الرأي، وكل ما وجدته هو أن ابن مالك وافق الكوفيين في علة إعراب الفعل

(1) همع الهوامع 54/1.

(2) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي ص62.

المضارع وهي (تجرده من الناصب والجازم)، وربما يكون هذا الرأي قال به ابن مالك بعد نظر وطول تفكير في مؤلف لم يصل إلينا"[1].

والحق أن الدكتور لو تأنى قليلا وهو يبحث في شرح التسهيل لأمكنه الظفربهذا الرأي لابن مالك دون كبير عناء، ليس قطعا باللفظ نفسه الذي أورده به السيوطي، ولكن بقول تضمن المحصول والمراد، قال ابن مالك في شرحه: "والثاني من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضهما عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك التركيب، فاشتركا في الإعراب"[2].

فمثلما أن العلة في إعراب الاسم هي تغير المعاني عليه واحتياجه لإعراب يفهم هذه المعاني، فكذلك المضارع تعتريه تلك المعاني،والصيغة واحدة فاحتاج إلى إعراب لتتم معانيه.

- جزم المضارع في جواب الأمر:

يجوز في المضارع الجزم بعد الأمر الصريح أو المدلول عليه بخبر نحو: اتقى الله امرؤ فعَلَ الخير يثب عليه، أي (اتق)، أو (اسم فعل) نحو: حسبك الحديث ينم الناس، أي اكتف ينم الناس، وكذا نزال أكرمك،وعليك زيد يحسن إليك، قال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا، الفعل الخبري لفظا الأمري معنىً لا ينقاس، إنما هو موقوف على السماع والمسموع: إتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه"[3].

---

(1) الجهود النحوية لدى المغاربة، احميدة القحواش ص126.

(2) شرح التسهيل 34/1.

(3) همع الهوامع 64/2.

- بناء الاسم:

عد النحاة الإعراب أصلا في الأسماء، والبناء أصلا في الحروف، ولكن من الأسماء ما يخرج إلى البناء لدواع منها الشبه بالحرف، إذ البناء أصل فيه، وقد جزم ابن مالك في كتبه أنه لا سبب للبناء سوى الشبه بالحرف، وهذا هو المختار وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص[1].

ووجوه الشبه بالحرف المعتبرة ستة وهي: الوضعي والمعنوي والاستعمالي والافتقاري والإهمالي واللفظي كالذي ذكره ابن مالك في الشبه بين حاشا الاسمية والحرفية"[2].

والشبه الوضعي أن يكون الاسم موضوعا على صورة ووضع الحرف، أي حرف أو حرفي هجاء، إذ الأصل في الفعل أن يكون على ثلاثة أحرف، أما ما كان على حرفين واستحق الإعراب كـ (يد) و(دم) فهي ثلاثية وضعا ثم حذفت لاماتها، تقول عند نسبتها (يدويّ) و(دموي)، قال أبو حيان: "لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك"[3].

فمذهب ابن مالك دون النحاة إذاً مراعاة هذا الشبه للدلالة على بناء الأسماء.

- الاسم المنقوص:

المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، قبلها كسرة، وحكمه أنه يظهر فيه النصب، نحو (رأيت القاضيَ)، يقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء، وهو رأي الجمهور، وانفرد أبو علي الشلوبين بزيادة سبب آخر، وهو اجتماع الأمثال، قال: "إنما قدرت الضمة في (جاء القاضي) و(زيد يرمي

---

(1) ينظر الكتاب 16/1، والخصائص 304/1.

(2) ينظر همع الهوامع 62/1.

(3) شرح الأشموني 232/3.

ويغـزو) والـكسرة في (مـررت بالقـاضي)، لـثقلهما في أنفسـهما، وانضـاف إلى ثقلهـما اجـتماع الأمثـال، وهـو يسـتثقلون اجـتماع الأمثـال، قـال: والأمثـال التـي اجتمعـت هنـا هـي الحركـة التـي في اليـاء والـواو، والحركـة التـي قبلهـا، واليـاء والـواو، مضـارعتان للحركـات، لأنهـا مـن جنسـها، ألا تـرى أنهـما ينشـآن عـن إشـباع الحركـات، فلـما اجتمعـت الأمثـال خففـوا بـأن أسقطوا الحركة المستثقلة"[1].

ثـم يـدلل الشـلوبين عـلى صحة مذهبـه هـذا بقولـه: "والـذي يـدل عـلى صحة هـذه العلـة، أنهـم إذا سـكنوا مـا قبـل الـواو واليـاء في نحـو: غـزو وظبـي، لم يسـتثقلوا الضـمة، لأنـه قد قلت الأمثـال هنـاك، لكـون مـا قبـل الـواو واليـاء سـاكنا لا متحركـا، فـاحتملوا مـا بقـي مـن الثقل لقلته"[2].

ومـذهب أبي عـلي في هـذا البـاب صـحيح مقبـول، لأنـه لمـا تخلـف اجـتماع الأمثـال أمكــن النطــق بالضــمة والــكسرة عــلى اليــاء والــواو، في مثــل: غــزوُ وظبــيُ دون شــعور باستثقال ذلك.

- بناء (أي):

ذهب ابن الطراوة إلى أن (أيُّ) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [3]

مقطوعـة عـن الإضـافة، لـذلك فهـي مبنيـة وأن (هـم أشـدُ) مبتـدأ وخـبر، وقـد علــق ابــن هشــام عــلى ذلــك بقولــه: "وهــذا باطــل، برســم الضــمير متصــلا بــأي،

(1) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي46،47/1.

(2) نفسه 47/1.

(3) سورة مريم آية69.

والاجماع على أنها ما لم تضف كانت معربة"[1].

أما ابن عصفور فقال، فيما نقله عنه السيوطي: "والذي خرج عن نظائره من الموصولات(أيُّ)، وذلك أن كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة طول، وكان المبتدأ مضمرا،لم يجز حذف المبتدأ أو إبقاء الخبر إلافي ضرورة شعر،ويجوز حذف المبتدأ في (أيّ) في فصيح الكلام، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، وإن شئت قلت: أيهم قائم، فلما غيروها بالخروج عن نظائرها، غيروها أيضا بالبناء، لأن التغيير يأنس بالتغيير"[2].

- بناء (أين):

رأى ابن عصفور أن سبب بناء (أين) على الفتح هو كثرة استعمالها، قال: "لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر، وهي مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل"[3].

والذي جعل ابن عصفور يقول بهذا الرأي هو كثرة الاستعمال لـ (أين)،و العرب تخفف ماكثر دورانه على ألسنتها و تدع ما قل على حاله، ومما يبين أن كثرة الاستعمال أوجب فتح(أين)، أنهم قالوا (جير) فحركوا بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال، لأنها لا تستعمل إلا في القسم، وهي مع ذلك من نادر القسم"[4].

(1) ينظر: مغني اللبيب 87/2.

(2) الأشباه والنظائر 330/1.

(3) شرح الجمل الكبير لابن عصفور تح الصاحب أبو جناح،بغداد، 185/1.

(4) همع الهوامع 267/1.

النكرة والمعرفة

- وجوب استتار الضمير مع اسم الفاعل:

قرر النحاة أن الضمير واجب الاستتار إذا كان مرفوعا بفعل الأمر نحو (إضربْ) أو مضارع المتكلم نحو (أضربْ ونضرب) أو المخاطب نحو (تضربُ)، أو اسم فعل الأمر نحو (صه ونزال) أو التعجب كـ (ما أحسن زيدا)، والتفضيل كـ(زيد أفضلُ من عمرو) وأفعال الاستغناء مثل (قاموا ما خلا زيدًا) [1].

وزاد عليها أبو حيان اسم فعل المضارع نحو (أوه) بمعنى (أتوجع)، و(أف) بمعنى (أتضجر) فقال معلقا على قول ابن مالك في الضمير: "فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعل أمر المخاطب، ومضارعه، واسم فعل الأمر، وقوله: اسم فعل الأمر مثاله (نزال)...

ونقص المصنف قسما لم يذكره، الضمير فيه واجب الاستثمار وهو اسم الفعل الذي هو مضارع المتكلم نحو (أوه) بمعنى (أتوجع) و(أف) بمعنى (أتضجر) ونحوها، فكان ينبغي أن يقول، وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة، أو اسم الفعل"[2]. وهو ما انفرد به أبو حيان.

- نون الوقاية:

تلحق النون التي تسمى وقاية ياء المتكلم من الفعل أو اسم الفعل أو الحرف، وسميت نون وقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، إذ أصل اتصالها بالفعل، واتصلت بغيره للشبه به[3].

(1) السابق 207/1.

(2) التذييل والتكميل أبو حيان الأندلسي 244/1.

(3) ينظر شرح الأشموني 123/1.

وقال ابن مالك لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمْني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم ومن التباس الفعل بالاسم[1].

وانفرد الجزولي بأن السبب في مجيء نون الوقاية سلامة كل ما بني عليه، وقد بين اللورقي ذلك فقال: "وإنما زيدت هذه النون لتقي الفعل من الكسر، ولهذا سميت نون وقاية، وقال بعضهم أتى بها للفصل بين الضمير والفعل، وقال المؤلف (أي الجزولي): يسلم لكل واحد منهما ما بني عليه من فتح أو وقف، أما الوقف ففي نحو (قدْني) وقطني، وأما الفتح فنحو (ضربني)[2].

- بناء اسم الإشارة:

علل ابن معط بناء أسماء الإشارة بشبهها بالحرف، قال في سبب بناء الاسم: "إما شبهه بالحرف كالمضمرات والإشارة الموصولات، أو تضمنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط"[3]، قال ابن إياز: "وتعليله بناء أسماء الإشارة بشبهها بالحروف غريب لم أرَ أحدًا ذكره غيره"[4] وقد ذكر السيوطي كلام ابن إياز ولم يعلق عليه[5].

وواضح من هذا أن ابن مالك حين علل سبب بناء أسماء الإشارة بمشابهتها للحرف[6]، كان في ذلك متابعا لرأي ابن معط.

(1) همع الهوامع 209/1.

(2) المباحث الكاملية 208/1.

(3) الفصول الخمسون ص66.

(4) المحصول في شرح الفصول لابن إياز،مخطوط بدار الكتب ورقة 103.

(5) الأشباه والنظائر 04/3.

(6) ينظر: ألفية ابن مالك ص02، وشرح التسهيل 250/1.

- أولئك اسم إشارة لغير العاقل:

رأى النحاة أن اسم الإشارة (أولاء) يستعمل مع غير العاقل[1]. قال القرطبي في تفسير قوله تعالى:

﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولِئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [2]، وعبر عن السمع والبصر والفؤاد بأولئك لأنها حواس لها إدارك وجعلها في هذه الآية مسؤولة، فهي حالة من يعقل، فلذلك عبر عنها بـ "أولئك"[3].

ويضيف القرطبي: "وحكى الزجاج أن العرب تعبر عما يعقل وعما لا يعقل بأولئك وأنشد قول العرب[4].:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللوى — والعيشَ بعد أولئك الأيام

وهذا أمر يوقف عنده، وأما البيت فالرواية فيه الأقوام"[5].

فيتعين في هذا أن القرطبي يمنع أن يكون (أولئك) لغير العاقل، كما ادعى الزجاج، ويطعن في صحة الرواية التي يستدل بها أصحابها على مجئ ذلك في الشعر، أما ما كان من القرآن فهو على سبيل التأويل والإنزال لما لا يعقل منزلة من يعقل.

- (تي) في أسماء الإشارة:

تصحب (ها) التنبيه المجرد من الكاف من أسماء الإشارة كثيرا أو المقترن بالكاف دون اللام ولا تدخل مع اللام أبدا، وقد علل ابن مالك ذلك بأن العرب تكره كثرة الزوائد[6].

(1) شرح ابن عقيل 122/1.

(2) سورة الإسراء آية36.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 82/10.

(4) البيت لجرير من الديوان ص179.

(5) الجامع لأحكام القرآن 82/10.

(6) همع الهوامع 249/1.

وذهب ابن يسعون إلى أن "(تي) التي من أسماء الإشارة لا تستعمل إلا وبها (ها) التنبيه، في أولها وكاف الخطاب في آخرها، فيقال: هاتيك، ولا يقال: هاتي، ولاتيك"[1].

وقد عقب أبو حيان على ذلك بقوله: "وزعم ابن يسعون أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها وبالكاف في آخرها"[2].

- الوصف بمن وما الموصولتين:

منع القرطبي الوصف بـ(ما) و(من) الموصولتين، كما منع وصفهما، وقد أجاز الوصف في بقية الأسماء الموصولة، فقد أشار إلى ذلك في تفسيرقوله تعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا {36/4} الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾[3] فقوله تعالى: "الذين يبخلون" "الذين" في موضع نصب على البدلية من (من)، ولا يكون صفة، لأن (من) و(ما) لا يوصفان، ولا يوصف بهما، أما غيرهما من الأسماء الموصولة فالظاهر جواز ذلك[4].

- صلة الموصول تعجبية:

أجاز ابن خروف أن تكون صلة الموصول تعجبية، ومثل لذلك بقوله (مررت بالذي ما أحسنه)[5]، على حين منعه أكثر النحاة، قال أبو حيان: "والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية، فلا يجوز مررت بالذي ما

(1) دراسة في كتاب المصباح في شرح الايضاح لابن يسعون ص24

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 521/1.

(3) سورة النساء آية 36،37.

(4) الجامع لأحكام القرآن 192/6.

(5) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف، تح خليفة ابديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص123.

أحسنه، وإن كانت عنده جملة خبرية، ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف، كما جاز الوصف بها في قولك مررت برجل ما أحسنه"[1].

- دخول (ال) الموصولة على المضارع:

استدل النحاة على موصولية الألف واللام بجواز دخولهما على الفعل المضارع، وقد خالف ابن مالك جمهور النحاة في دخول (ال) على الفعل المضارع،"فالكوفيون يجيزونه على الاختيار والبصريون يمنعونه ويخصونه بالضرورة"[2].

أما ابن مالك فيجيزه بقلة ويناقش البصريين في مصطلح الضرورة، فيرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة، وفي قول الشاعر[3]:

ما أنت بالحَكَم التُّرضي حكومتُهُ

يمكن للشاعر أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته. "فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[4].

وابن مالك بهذا الرأي قد حدد معنى ومفهوم الضرورة، بأنها لا تسمى ضرورة إلا إذا اضطر إليها الشاعر اضطرارا.

- (ماذا) اسم موصول:

تأتي (ماذا) في العربية كما رأى النحاة على أوجه كثيرة[5]، منها:

أن تكون اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي، وقد

(1) ارتشاف الضرب 521/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 521/2.

(3) البيت للفرزدق وتكملته: ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل، قاله في هجاء أعرابي فضل جريرا عليه، ينظر: الإنصاف 521/2.

(4) شرح التسهيل لابن مالك 202/1.

(5) ينظر مغني اللبيب، 330/1،331.

اختلفوا في تخريج هذا البيت[1]:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمُغَيَّبِ نبّئيني.

فذهب الجمهور إلى أنها مجتمعة، مفعول (دعي)، واختلفوا في ماهيتها، فقال ابن خروف" ما موصولة بمعنى (الذي)" [2]، ورأى الفارسي أنها نكرة بمعنى شيء، وقال: "لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات"[3]، وأنكر ابن عصفور هذا، لأن الاستفهام له الصدر ولا مفعول (لعلمت)، لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلوم ما هو؟ ولا لمحذوف يفسره (سأتقيه)، فقال: "فلا يتصور في (ماذا) أن تكون بتقدير اسم واحد، لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منصوبا بـ (دعي) أو بـ(علمت) أو بفعل مضمر يفسره (سأتقيه)، وباطل أن يكون منصوبا بـ (علمت)، لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم، وباطل أن يكون منصوبا بفعل مضمر يفسره (سأتقيه)، لأنه لا يكون حين ذاك (لعلمت) موضع من الإعراب، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبر"[4].

فالرأي عنده إذاً أنها (أي ماذا) مبتدأ وخبر، فـ(ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) موصول خبر، و(علمت) صلة، وعلق الفعل (دعي) عن العمل بالاستفهام، ورد ابن هشام هذا الرأي[5].

المبتدأ والخبر

- وجوب حذف الخبر بعد (لولا):

يحذف الخبر وجوبا في مواضع كثيرة، منها: إذا وقع المبتدأ بعد (لولا)

(1) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ينظر الديوان ص254.

(2) تنقيح الألباب لابن خروف ص52.

(3) الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح كاظم بحر المرجان ،دار الرشيد-بغداد،سنة 1992 ، ص12.

(4) شرح الجمل الكبير لابن عصفور، 479/2.

(5) مغني اللبيب 330،331/1

الامتناعيـة، لأنـه معلـوم بمقتضـاها، فهـي دالـة عـلى الامتنـاع لوجـود، ولـذلك لحّنـوا المعـري في قوله[1]:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقـد قيـد الشـلوبين وابـن مالـك[2]ذلـك بمـا إذا كـان الخـبر الكـون المطلـق، فلـو أريـد كون بعينـه لا دليـل عليـه، لم يجـز الحـذف، فضـلا عـن أن يجـب، ومثالـه: لـولا زيـد سـالمنا مـا سـلم، ومنـه قولـه صـلى اللــه عليـه وسـلم: "لـولا قومـك حـديثو عهـد بكفـر لأسسـت البيـت على قواعدهم"[3].

فـإن كـان عليـه دليـل فـإن الحـذف والإثبـات نحـو: لـولا أنصـار زيـد حمـوه لم يـنج، فحموه خبر مفهوم المعنى فيجوز إتيانه وحذفه[4].

- حذف الخبر بعد القسم:

مـا أوجـب فيـه النحـاة حـذف الخـبر، إذا وقـع هـذا الخـبر، خـبرا لقسـم صريـح، مثـل: لعمـرك، أو أيمـن اللــه، وقـد أجـاز ابـن عصـفور أن يكـون المحـذوف هنـا هـو المبتـدأ، قـال ابـن هشـام: "وجـزم كثـير مـن النحـويين في نحـو: عمـرك لأفعلـن، وأيمـن اللــه لأفعلـن، أن المحـذوف الخـبر، وجـوز ابـن عصـفور كونـه المبتـدأ، ولـذلك لم يعـده مـما يجـب منـه حـذف الخبر لعدم تعيينه عنده، قال: والتقدير: قسمي أيمن اللـه أو أيمن اللـه قسمي لي"[5].

فــابن عصــفور عــلى هــذا لم يــنص عــلى أن مــن مواضــع حــذف الخــبر

(1) وصدره: يذيب الرعب منه كل عضب، ينظر مغني اللبيب 302/1.

(2) ينظر: همع الهوامع 337/1.

(3) رواه البخاري في باب الحج.286/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل 276/1.

(5) مغني اللبيب 619/2.

وجوبا، كما ذهب إليه أكثر النحاة[1].

- تعدد الخبر لمبتدأ واحد:

منع ابن عصفور تعدد الخبر لمبتدأ واحد، فقال: "واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيد راكب وضاحك، إلا أن الخبر مجموعهما، لا كل واحد منهما على انفراده، فيكون معنى ذلك قولك: زيد ضاحك راكب، جامعة للضحك والركوب في حين واحد، فلا تحتاج للعطرف لأنهما خبران في الفظ. وبالنظر إلى المعنى خبر واحد، فمن ذلك قول العرب (حامض حلو)، ألا ترى قولك (حلوحامض) نائم مناب مُزّ، حتى كأنك قلت مز"[2].

فابن عصفور بهذا التصور لتعدد الخبر، يخالف النحاة، لأنهم ينجيزون تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، أو الاكتفاء بالخبر الأول واعتبار ما بعده صفات، وهو رأي فيه بعض المبالغة والتشديد في منع التدد أو اعتبار الخبر هو محصول ما اجتمع من المتعاطفات كما قرر.

النواسخ (كان وأخواتها):

- ونى ورام:

جعل ابن مالك (ونى) و(رام) من أخوات كان، فقال: "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة للخبر: فبلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وليس، وصلة لما الظرفية (دام)، ومنفية بثابت متصل النفي مذكور غالبا، متصل لفظا أو تقديرا، أو مطلوبة لنفي: زال ماضي يزال، وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ، وونى، ورام مرادا فتاها"[3].

(1) شرح التسهيل 277/1، وشرح ابن عقيل 248/1.

(2) شرح الجمل الكبير لابن عصفور 359/1.

(3) ينظر شرح التسهيل 333/1.

وقد اشترط في (ونى ورام) التي مضارعها يريم ألا يكون معنى الأولى (فتر أو زال) والثانية (حاول أو تحوّل) بل تكونان بمعنى (زال)، وقال: "وهي (رام) وونى بمعنى زال وهما غريبتان، ولا يكاد النحوين يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب"[1].

وقد ساق مستشهدا لهما، هذين البيتين[2]:

لا يني الخب شيمة الخب ما دام لا تحسبنه ذا ارعواء

والثاني[3]:

إذا رمت مما لا يريم متيما سُلوًّا فقد أبعدت في رومك المرمى

- منع بناء كان وأخواتها للمجهول:

الأفعال في بنائها للجهول على ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز بناؤه باتفاق وهو الأفعال التي لا تنصرف مثل: نعم وبئس، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها، وقسم لا خلاف فيه وهو باقي الأفعال. وقد اختلف في بناء (كان وأخواتها) للمجهول، فذهب جمهور النحاة إلى إمكان بنائها له "بشرط أن تكون عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر، إذ لا يتصور بقاء الخبر دون المخبر عنه، ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف"[4].

وذهب ابن أبي الربيع إلى منع بناء (كان) وأخواتها للمجهول، فيما ذكره السيوطي عنه، قال: "قال أبو الحسن بن أبي الربيع، إن الأفعال التي ترفع وتنصب تبني للمفعول، وهذه -أي كان وأخواتها- لا تبني له، لا تقول: كين

(1) نفسه 334/1.

(2) لم يعرف قائله: ذكره ابن مالك في شرح التسهيل 334/1، والسيوطي في همع الهوامع 356/1.

(3) قائله مجهول، ينظر الهمع 356/1.

(4) نفسه 79/1.

قــائم، لأن قــائم خــبر عــن المبتــدأ، فــإذا زال المبتــدأ زال الخــبر، وإذا وجــد المبتــدأ وجــد الخــبر"[1]، وهــو رأي وجيــه وتخــريج لمنــع البنــاء صــحيح. فــلا يصــح أن يكــون المبتــدأ ضــميرا، والضـمير مـن النكـرات وقـد عـرف أن المبتـدأ معرفـة، وليسـت هـذه مـما يجـوز فيـه الابتـداء بالنكرات.

- منع تقديم خبر مادام على اسمها:

تفــرد ابــن معــط الجزائــري في منــع تقــديم خــبر مــادام عــلى اســمها، فقــال في ألفيته[2]:

ولا يجوز أن تقدم الخبر   على اسم مادام وجاز في الأخرْ

وقــال في الفصــول الخمســين: "وأمــا مــادام فــلا يجــوز تقــديم خبرهــا عليهــا ولا عــلى اســمها"[3]. ويثبــت انفــراد مــا ذهــب إليــه ابــن معــطٍ في هــذا المنــع مــا نقلــه الســيوطي عــن ابـن إيـاز مـن قولـه: "ومـا وقفـت في تصـانيف أهـل العربيـة متقـدمهم ومتـأخرهم عـلى مـن نــص عــلى ذلــك، وقــد أكــثرت الســؤال والــتفحص عنــه مــا أخــبرت أن أحــدا يوافــق هــذا المصنف في عدم جوازه"[4].

وقــد أجمــع مــن جــاء بعــد ابــن معــطٍ عــلى تخطئتــه، وردوه عليــه، قــال الأشـموني: "منـع ابـن معـطٍ توسـط مـا دام وهـو وهـم إذ لم يقـل بـه غـيره"[5]، ومـا جـاء بـه ابـن معـط لـيس مقبـولا، فهـو مخـالف للسـماع والقيـاس عـلى السـواء عنـد النحــاة، فقــد تقــدم الخــبر عــن الاســم في كثــير مــن الأحيــان في كــان وأخواتهــا،

(1) الأشباه والنظائر 170/2.

(2) ينظر: الدرة الألفية في علم العربية،ابن معط، تح د/إمام حسن الجبوري،ط1سنة 1990 ،ص35.

(3) الفصول الخمسون ص81.

(4) الأشباه والنظائر 05/3.

(5) شرح الأشموني على الألفية 231/2.

فالقياس جواز تقدمه، كما أن السماع يؤكد مجيء الاسم مقدما على الخبر مع مادام في بعض النماذج مثل قول الشاعر[1]:

لا طيبَ للعيش مادامت منغصةً ... لذاتُه بادِّكار الموتِ والهرمِ

وقول الآخر[2]:

وأحبسها مادام للزيت عاصرُ ... وما طاف فوق الأرض حافٍ وناعل

فقوله (عاصرُ) اسم مادام والجار والمجرور (للزيت) خبرها تقدم.

وقول ثالث[3]:

مادام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

(فحافظ) خبر تقدم والموصول (من) اسمها تأخر.

- لات المشبهة بـ(ليس):

رأى أكثر النحاة أن (لات) هي (لا) زيدت عليها التاء تأنيثا كما زيدت على (ثم) و(ربَّ) فقيل: ثمتَ وربتَ وذهب ابن الطراوة إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على (الحين)، كقول الشاعر[4]:

العاطفون تحين ما من عاطف

وذهب ابن أبي الربيع، إلى أن الأصل في (لات)، (ليس) أبدلت سينها تاء كما في (ست)، فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في (ليس) (لاس)،

(1) قائله مجهول، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى بابي الحلبي. 187/1.

(2) قائله مجهول، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 92/8.

(3) قائله مجهول، ينظر شرح التصريح 188/1.

(4) وصدر البيت وعجزه: والمطعمون زمان أين المطعم، وهو لأبي وفيرة السعدي، ينظر الإنصاف 108/1.

لأنها (فَعِل)، لكنهم كرهوا أن يقولوا (ليت) فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يفعل هذا إلى مع الحين[1].

واختلفوا هل لها عمل أم لا، فذهب سيبويه والجمهور، أنها تختص بالحين، فلا تعمل في لفظه، ورأى ابن مالك أنها لا تختص بذلك، والتزموا فيها بألا يذكر الجزآن بعدها، بل لابد أن يحذف أحدهما والأكثر كون الاسم هو المحذوف. ومذهب الشلوبين وابن عصفور أنها تعمل في (هنا) كسائر مرادفات الحين[2].

- أفعال المقاربة:

من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وهذه التسمية هي من قبيل التغليب، إذ هي على أقسام ثلاثة، ما هو لمقاربة الفعل، وما هو للمشروع، وما هو للترجي وهو لفظان: عسى وأخواتها، وقد زاد ابن مالك عليها (حرى) للترجي، كقول الشاعر[3]:

فحرى أن يكون كذاك وكانا

قال أبو حيان: "والمحفوظ أن (حرىً) منون، لا يثنى ولا يجمع"[4].

وهذه الأفعال جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي، وعلل ابن جني ذلك بأنها لما قصد بها المبالغة أخرجت من بابها وهو التصرف[5].

وعلله ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلا، وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضيا، إذ لا تخبر عن

(1) همع الهوامع 393/1،.400.

(2) نفسه 401/1.

(3) نفسه 412/1.

(4) ارتشاف الضرب 108/2.

(5) ينظر الخصائص.93/1

الرجاء إلا وقد استقر في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام، فال يكون معناها مستقبلا أبدا[1].

- عسى ليست من النواسخ:

عسى من أفعال المقاربة وهي تفيد الرجاء أو الإشفاق من المكروه، إلا أن ابن الطراوة قد خالف النحاة جميعا، فيما نقله السيوطي عن الأبذي في شرح الجزولية في قوله: "وذهب إلى أنها ليست من النواسخ، لأن حكم النواسخ أن يقدر زوالها، فينعقد من مفعوليها مبتدأ وخبر، ولا يحدث ذلك في (عسى زيد أن يقوم) على ما يظهر أن زيد فاعل، إلا أنها علقت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيدا يقول كذا.." [2].

- عسى وأخواتها تكون أفعالا تامة:

اختلف النحاة في عمل (عسى وأخواتها)، والمشهور أنها تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر، فهي من قبيل الأفعال الناقصة، فيرى الكوفيون أن عسى وأخواتها ليست أفعالا ناقصة، وأن الفعل المقرون بها بدل من الاسم التالي لها[3].

وذهب أبو بكر الماردي إلى أن عسى وأخواتها من الأفعال التامة، قال أبو حيان: "وذهب بعض النحويين إلى أن (أن والفعل) مفعول لأنها في معنى (قارب زيد) والفعل، وهي تامة وهو مذهب أبي بكر بن خطاب وتقديره عسى القيام"[4].

وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل أن المبرد هو الذي جعل (عسى)

(1) همع الهوامع 413/1.

(2) ينظر الأشباه والنظائر 57/3.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 119/2.

(4) ارتشاف الضرب 119/2.

تامة، وأن المصدر مؤول من (أن والفعل)، قال: "وعند المبرد زيد فاعل عسى، وأن يقوم في موضع المفعول، والدليل على ذلك أن (أن وما بعدها)، تقدر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخبارا عن الجثث"[1].

وحين عودتنا إلى ما قاله المبرد في مقتضبه في(عسى) لم نجد له هذا الرأي في تمام (عسى)، يقول: "هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة، ومن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل.. اعلم أنه لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر، لأنها لمقاربته، والمصدر اسم فعل، وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقاربته"[2].

فهو يتفق مع جمهور البصريين في أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها والمرفوع بعدها اسم سماه فاعلا، والمصدر المؤول من (أن وما دخلت عليه) خبرها.

إن وأخواتها

- إبطال العمل في كأن:

المعروف أن (كأن) هي إحدى أخوات (إن)، التي إن دخلت على المبتدأ أو الخبر عملت النصب في الاسم والرفع في الخبر، وهو مذهب البصريين، ورأى الكوفيون أن الخبر باقٍ على رفعه[3]، وهي (إن، أن، كأن، للتشبيه، لعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المحذور، ويسمي البصريون الاشفاق التوقع[4]. وليت للتمني، وتكون في المستحيل والممكن.

(1) شرح الجمل الكبير 172/2.

(2) المقتضب، المبرد ،تح عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب-بيروت، 156/2.

(3) نفسه 128/2.

(4) نفسه 130/2.

ورأى الكوفيــون أن (كــأن) تفيــد التقريــب، وحملــوا عليــه قــول القائــل: كأنــك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت.

وخـالفهم ابـن عصـفور فقـال: "والصـحيح عنـدي أن (كـأن) للتشـبيه، فكأنـك أردت أن تقـول: كـأن الفـرج آت وكـأن الشـتاء مقـل، إلا أنـك أردت أن تـدخل الكـاف للخطـاب وألغيـت (كـأن) لـزوال اختصاصـها بالجملـة الاسـمية لمـا لحقهـا اسـم الخطـاب، كـما ألغيـت لمـا لحقهـا (مـا) في نحـو (كأنمـا) لـزوال الاختصـاص، وكـذلك تلغـي إذا لحقهـا ضـمير المـتكلم في نحـو: كـأني بـك تفعـل، ألا تـرى أنهـا إذ ذاك دخلـت عـلى الجملـة الفعليـة التـي هـي (تفعل) والباء في (بالشتاء مقبل) زائدة"[1].

فمـذهب ابـن عصـفور كـما اتضـح، إلغـاء عملهـا إذا لحقتهـا كـاف الخطـاب أو ضـمير المتكلم، وعندها تكون الباء زائدة في المبتدأ، وهو رأي جديد.

- كسر لام الابتداء مع الظاهر:

تكسر لام الابتداء مع الظاهر وقد تفتح، كما تفتح مع المضمر وقد تكسر، وانفرد المـالقي بالقول، بأن كسرها مع الظاهر واجب، قال: "واعلم أن من العرب من يخالف هذا الأصل، فيفتح اللام مع الظاهر، فيقول: "هذا المالُ لِزيد، وقرئ: ﴿ **وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** ﴾[2]، وهو شاذ لا يقاس عليه"[3].

فالمــالقي يــرى أن الــلام في الآيــة الكريمــة هــي لام الابتــداء لــذلك أوجــب كسرهــا مــع الظــاهر، والصــحيح أن الــلام التــي ذكرهــا ليســت لام ابتــداء بــل هــي

---

(1) شرح الجمل 448/1،449.

(2) سورة إبراهيم آية 46، وللقراءة بالفتح في المحتسب 366/1.

(3) رصف المبـاني في حـروف المعـاني للمالقـي تـح أحمـد محمـد الخـراط ،مطبوعـات مجمـع اللغـة العربيـة-دمشق،ط2،سنة 1994 ص252.

اللام الفارقة بين (إنّ) المخففة والثقيلة، قال ابن جني: "واللام في قوله (لتزول) هي التي تدخل بعد (إن) هذه المخففة من الثقيلة فصلا بينهما وبين (إن) التي للنفي.."[1] لذلك يمكن أن يكون المالقي قد أخطأ فيما ذهب إليه، وخصوصا وصفه للقراءة بالشذوذ.

- حذف اللام الفارقة جوازا:

رأى النحاة وجوب اقتران خبر (إن) المهملة باللام، فرقا بينها وبين (إن النافية)، ولذا سميت الفارقة وهو مذهب الفارسي[2]، وانفرد ابن مالك بإجازة حذف هذه اللام عند الاستغناء عنها، قال في توجيهه قوله (ص): "وأَيم الله إن كان لخليقا بالإمارة وإن كان لمن أحب الناس إليّ"[3]، قال: "وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها، بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبينت إغفالهم وأثبتت الاحتجاج عليهم لا لهم"[4].

فابن مالك يجيز فيهاالحذف إن وجدت قرينة لفظية أو معنيوة تدل على أن (إن) هذه المخففة وليست النافية[5]، فاللفظية أن يكون الخبر منفيا، والمعنوية كأن يكون الكلام سيق للإثبات[6].

(1) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ،ابن جني366/1.

(2) شرح الأشموني 246/1.

(3) رواه البخاري في كتاب الإيمان والنذور حديث83.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تح محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د.ت، ص52.

(5) ينظر شرح الأشموني 246/1.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 231/1.

- حذف اللام الفارقة وجوبا:

على خلاف من أمر النحاة في وجوب اقتران خبر (إن) المخففة باللام، رأى ابن مالك زيادة على جواز الحذف فيها، أنه يجب حذفها إذا ولي (إن) نفي وكان اللبس مأمونا، قال: "أزيد على ذلك أن اللام الفارقة إذا كان بعدما ولي (إن) نفي واللبس مأمون، فحذفها واجب، كقول الشاعر[1]:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند

والشاهد فيه وقوع الخبر (لا يخفى) و(لم يعدم) منفيا ولا لبس في كونه خبرا.. ولذا حذفت اللام فيه.

- خبر (لا) النافية للجنس:

قال أبو موسى الجزولي في (لا) النافية للجنس "ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفا"، وقد عقب اللورقي شارح الجزولية على هذا بقوله: "إلا أن يكون ظرفا"[2]، قال الشلوبين ولا أدري من أين نقله، ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك، ولعله قاسها، وليس بموقع قياس، لأنه اتساع والاتساع منقول لا مقيس، ولو ثبت الفرق نقلا لكان له وجه، وهو كثرة الاستعمال في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها"[3].

فقد أنكر الشلوبين على الجزولي هذ المذهب واستغرب إيراده بما لم يسمع به ولم يؤيده فيه قياس ولا نقل.

والحق أن هذا الرأي غريب في هذ الباب، إذ لم يقل به أحد من النحاة، ولعل الأمر قد التبس على أبي موسى في استغناء طيء وبني تميم عن الخبر بعد (لا) في مثل "لا ضير" و"لا فوت" و"لابأس".

(1) قائله مجهول: ينظر شواهد التوضيح ص52.

(2) ينظر: المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية 212/2.

(3) نفسه.

وإنما كثر هذا الاستغناء أو وجب، لأن (لا) وما دخلت عليه، جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار، قال السيوطي: "وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا.. وإن لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحدٍ، فضلا عن أن يجب، قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط"[(1)].

وقد عرض ابن مالك في التسهيل برأي الجزولي وخطأه فقال: "ولا يلفظ به التميميون ولا الطائفيون بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا، فليس بمصيب وإن رزق من الشهرة بأوفر نصيب"[(2)] وهو يعني الجزولي.

- لا سيما:

(لا) من (لا سيما) حرف عامل، و(سيّ) اسمها "وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل معنى وحكما[(3)]".

وقال الجزولي: "ومن مجموع الاسم والحرف (لا سيما)، قال اللورقي: "اختلف في (ما) فجعلها الجزولي (حرفا) فتكون زائدة، والخفض بعده بالإضافة، وهو رأي له معتبر"[(4)].

واختلف النحاة في (ما) هذه، فقال بعضهم: "أنها اسم موصول بمعنى الذي، وما بعدها مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف"[(5)].

(1) ينظر: همع الهوامع 470/1.

(2) شرح التسهيل 56/2.

(3) نفسه318/2.

(4) ينظر: المباحث الكاملية للورقي 77/2.

(5) ينظر: شرح التسهيل 319/2.

وقال بعضهم أنها: "نكرة غير موصوفة"[1].

وتبع ابن مالك في أحد رأييه الجزولي في أن (ما) زائدة إن جرّ ما بعدها[2].

- ظن وأخواتها:

أفعال هذا الباب هي النوع الثالث من نواسخ الابتداء، تدخل على الجملة الإسمية، فتنصب المبتدأ فيها والخبر، ويصيران مفعولين لأفعال هذا الباب، فهي إذا تتعدى لمفعولين الأصل فيهما المبتدأ والخبر، وهي أربعة أنواع: أفعال للظن وأفعال لليقين وأفعاا صالحة لهما، ورابعة للتحويل من وصف إلى وصف. وسميت هذه الأفعال أخوات (ظن) أو سُمي الباب بها، لأن (ظن) أصل في هذا الباب.

- (ضرب) من أخوات(ظن):

ذهب ابن أبي الربيع إلى أن (ضرب) من أخوات (ظن) وتأتي بمعنى (صيّر) متعدٍ لاثنين مطلقا، في المثل وغيره[3]، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾**[4]، وقوله تعالى: **﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾**[5].

وقول الشاعر[6]:

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 312/2.

(2) شرح التسهيل 318/2.

(3) ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع 434/1، وهمع الهوامع 435/1.

(4) سورة يس آية 13.

(5) سورة البقرة آية 26.

(6) البيت لأبي تمام، ينظر التذييل والتكميل 83/2.

لا تنكروا ضربي له من دونه   مثلا شرودا في الندا والباس

ووافق أبو حيان ابن أبي الربيع في هذا الرأي[1]، غير أن ابن مالك منعه وقال: "والصواب ألا تلحق بها، لقوله تعالى: "ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له"[2]. فبنى ضرب المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب"[3].

وعقب أبو حيان عليه بقوله: "إلا أنه يمكن تأويله على حذف المنقول، بدلالة الكلام عليه، أي ما ذكر"[4].

وقد بدا لي أن الفعل (ضرب) يكون من أخوات (ظن)، إذا اقترن بالمثل، دل على ذلك أن كل ما ورد عليه كان قرينا به، فأما مذهب من أطلقه ففيه توسع وخروج على المسموع، وأما مالم يرد ظاهره عليه فيمكن تأويله.

- (أكان) من أفعال التحويل:

مما يدل على التحويل ثمانية أفعال منها: صيّر، وأصار المنقولان من (صار)، إحدى أخوات (كان) بالتضعيف والهمز، وأضاف إليها ابن مالك (أكان) المنقولة عن (كان) بالقياس على (أصار)، قال: "وألحق ابن أفلح ب (أصار) (أكان) المنقولة من (كان) بمعنى (صار)، وما حَكَمَ به جائز قياسا، لكنني لا أعلمه مسموعا"[5].

وأنكر عليه أبو حيان هذا وخطأه في قياسه، قال: "ولا أعلم أحدا من النحاة يقال له ابن أفلح، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن

(1) همع الهوامع 485/1.

(2) سورة الحج آية 73.

(3) شرح التسهيل 85/2.

(4) همع الهوامع 485/1.

(5) شرح التسهيل 83/2.

أفلح الأديب، يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمرو بن الحباب، قال: "وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياسا، ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدي، و(كان) بمعنى (صار) تجري مجرى المتعدي، فال يكون النقل فيها بالهمز قياسا"[1].

وحجة أبي حيان في هذا بينة صحيحة.

- تعليق العمل في (نظر) البَصَرية:

تنفرد أفعال القلوب بالتعليق، وهو ترك العمل إذا وجد ما يمنع ذلك، والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام، أو يكون المفعول بنفسه همزة، أو مضافا إليه استفهام، أو تدخل عليه (لام) الابتداء أو (أن) وفي خبرها (اللام) أو (ما) النافية، أو غير ذلك[2].

والتعليق إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء، فهو إبطاله لفظا ومحلاّ على سبيل الجواز، ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف[3].

وزاد ابن خروف (نظر) البَصَرية على أفعال القلوب[4]، ووافقه ابن عصفور وابن مالك حين قال: "وعلق ايضا مع الاستفهام (نظر) بالعين أو القلب و(أبصر) و(تفكر) و(سأل)"[5]، نحو ﴿ **فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا** ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ **فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** ﴾[7].

(1) ينظر: التذييل و التكميل 83/2،همع الهوامع 484/1.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي الكبير 319/1.

(3) شرح التسهيل 88/2.

(4) ينظر: همع الهوامع 495/1.

(5) شرح التسهيل 89/2.

(6) سورة الكهف آية 19.

(7) سورة النمل آية 33.

وأضاف ابن مالك الفعل (نسي) فإنه كذلك يعلق مع الاستفهام فقال: "وعلق (نسي) لأنه ضد العلم، والضد يحمل على الضد[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

ومن أنتم؟ إنا نسينا من أنتم   وريحكم من أي ريح الأعاصر؟

- منع حذف مفعولي (علم):

لا يخلو حذف مفعولي (علم) من أن يكون حذف اقتصار أو حذف اختصار، فأما الأول فأن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وأما الثاني فالاختصار فيه بالحذف لفهم المعنى ووضوحه ومن قبيله[3]:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى   حبّهم عارا عليّ وتحسب

يريد (وتحسب حبهم عارا عليّ)، فحذف لدلالة ما تقدم،وهذا الأمر جائز.

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب: المنع مطلقا، والجواز، ومنهم من فصّل، فأجاز في (ظننت) وما في معناها، ومنع في (علمت) وما في معناها، وهو الأعلم. قال ابن عصفور: "وأما الأعلم ومن أخذ بمذهبه فحجتهم أن كل كلام مبني على الفائدة، فإن لم توجد فائدة لم يجز التكلم به، قال: "فإذا قلت: ظننتُ، كان مفيدا، لأن الإنسان قد يخلو من الظن، فيفيدنا بقوله من الظن، وإذا قلت: علمتً كان غير مفيد، لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة، كعلمه أن الإثنين أكثر من الواحد"[4].

(1) شرح التسهيل 90/2.

(2) قائله زيادة الأعجم، ينظر همع الهوامع 497/1.

(3) البيت للكميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت، ينظر: الخزانة 207/2.

(4) شرح جمل الزجاجي 311/1.

وقد رد ابن عصفور على رأي الأعلم وبين فساده قائلا: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز (علمت) وتحذف أحد المفعولين حذف اقتصار، لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة، كان أولى"[1].

ويبدو أن ما قاله الأعلم فيه التواء لا طائل منه، فما جاءت به العربية فيه من الاتساع ما يجوز معه الذكر والحذف.

- رتبة الفاعل:

رتبة الفاعل بعد فعله، والتقدم على المفعول إن كان الفعل متعديا، وإن كان في الأمر ما يلبس بينهما وهو المشهور عند النحاة، غير أن ابن الحاج (ت647هـ)، قد انفرد بمذهبه في جواز تقديم المفعول على الفاعل- حتى وإن التبس الأمر بينهما في الكلام- واحتج على ذلك "بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، وان الإجمال من مقاصد العقلاء، وإنه يجوز: ضرب أحدهما الآخر، وإن تأخير البيان وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا، وإنه نقل عن الزجاج بأنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو ﴿ **فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ** ﴾[2]، أن تكون (تلك) اسم (لازال) و(دعواهم) الخبر والعكس"[3].

وقد اعترض الأشموني على رأي ابن الحاج بقوله: "وما قاله ابن الحاج ضعيف، لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل -والحال هذه- لقضى اللفظ بحسب الظاهر، بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل، فيعظم الضرر ويشتد الخطر"[4].

---

(1) شرح الجمل الكبير 311/1.

(2) سورة الأنبياء آية 15.

(3) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك 112/2.

(4) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك 112/2.

وهو الصواب لأن تحديد الفاعل من المفعول فيه تمام المعنى في الكلام وغايته.

- وجوب تقديم الفاعل:

مذهب السهيلي في مثل قولهم: "ضرب القوم بعضَهم بعضًا"، أنه لا يجوز تأخير الفاعل، قال: "ولا يجوز تأخير الفعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول، إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضُهم بعضَهم، إذ حق البعض أن يضاف إلى الكل ظاهرا أو مضمرا، فلما حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، قالوا: ضرب بعضًا بعضُهم. لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لابد منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين"[(1)].

فالسهيلي قد استدرك على النحاة وجوب تقديم الفاعل في مثل قولهم: (ضرب القومُ بعضَهم بعضًا)، حتى يتبين مرجع الضمير، والسر في ذلك أن الفاعل أهم من المفعول.

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا** ﴾[(2)].

وقوله تعالى: ﴿ **وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللـهِ** ﴾[(3)].

ونسب أبو حيان هذا الرأي للرندي، قال في الارتشاف: "وقد ذكر الرندي أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضَهم بعضا، لأن الفاعل مفسر له، وذكر أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مفسرا له

---

(1) نتائج الفكر في النحو ص134.

(2) سورة البقرة آية 283.

(3) سورة آل عمران آية 64.

نحو: ضرب بعضَ القوم بعضُ"[1].

- النيابة عن الفاعل:

إذا بني الفعل للمجهول أقيم المفعول به مكانه، وإذا لم يوجد المفعول أقيم الظرف أو الجار والمجرور مقام الفاعل، بشرط أن يكون في كل واحد منهما ما يجعله قابلا للنيابة.

فإذا فقد المفعول ووجد الظرف والمصدر والمجرور معا، فأنت مخير على مذهب البصريين، في إقامة ما شئت، واختلف نحاة المغرب في ذلك.

فرأى ابن معط أن الجار والمجرور أولى بالإقامة، قال: "والاسم الذي يقام مقام الفاعل، إما أن يكون مفعولا به وهو الأصل، ومع وجوده لا يقام غيره، وإن فقد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ** ﴾[2]، ويقام المصدر مقام الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[3]، وقد يقام الظرف من الزمان والمكان إذا كان مختصا مقام الفاعل"[4].

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا فقد المفعول به وأقيم المصدر المختص مقام الفاعل، قال: "فإن لم يكن للفعل مفعول به مصرح، أقمت البواقي أيهم شئت، إلا أن إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره"[5].

واختار أبو حيان ظرف المكان دون البقية، قال الصبان معلقا على هذا الرأي "لأن في إنابة المجرور خلافا، ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل

(1) ارتشاف الضرب 276/2.

(2) سورة الفاتحة آية 07

(3) سورة الحاقةآية 13.

(4) الفصول الخمسون لابن معط ص117.

(5) المقرب لابن عصفور 81/1.

بـالالتزام كدلالتـه عـلى المفعـول بـه، فهـو أشـبه بـالمفعول بـه مـن المصـدر وظـرف الزمـان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان"[1].

ووجـه الـرأي عنـدنا مـا قالـه البصريـون مـن أنـه لا أولويـة لأي مـن هـذه الألفـاظ فتقـيم منهـا مـا شـئت، ولكـن لـيس كـما قـالوا عـلى سـبيل التخيـير بـل عـلى وجـه التقـدير في معنـى الجملـة ومـا يسـتحق الإقامـة لـتمام الفائـدة. فقـد تكـون في موضـع الأولويـة للجـار والمجرور وفي آخر للمصدر، وفي ثالث للظرف.

- التنازع في الحال والتمييز:

أجـاز ابـن معـط الجزائـري وقـوع التنـازع في الحـال والتمييـز، فـيما نقلـه عنـه أبـو حيـان والسـيوطي، وذلـك خلافـا للجمهـور، فـإنهم يمنعـون ذلـك في هـذه المعمـولات، وأشـار إلى ذلـك أبـو حيـان فقـال: "وذهـب ابـن معـط إلى أنـه يجـوز التنـازع فيهـا، ولكـن تقـول في مثـل: إن تـزرني ألقـك راكبـا، عـلى إعـمال الأول: إن تـزرني أزرك في هـذه الحـال. ولا يجـوز الكناية عنها، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول"[2].

وقـال السـيوطي: "ويقـع التنـازع في كـل معمـول إلا المفعـول لـه والتمييـز وكـذا الحال، لأنها لا تضمر خلافا لابن معط"[3].

ولم يتسـنَّ لنـا إيجـاد هـذا الـرأي لابـن معـط في الألفيـة ولا الفصـول، وقـد ذكـر السيوطي أن ابن معطٍ ذكر هذا الرأي وانفرد به في شرح الجزولية[4].

- المفعول له:

المفعـول لـه أحـد المنصـوبات، وقـد اشـترط الجـزولي فيـه الاختصـاص حتـى

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، 68/2.

(2) الارتشاف 98/3.

(3) همع الهوامع 100/3.

(4) ينظر: الأشباه نالنظائر في النحو 187/4.

ينجر باللام، قال: "ولا يكون منجرا باللام إلا مختصًا، ومثاله قمت لإعظامك، ولا يجوز قمت لإعظام لك"[1].

وقد آخذ الشلوبين أستاذه على هذا وبين تفرده به، وعد هذا الرأي غير صحيح، بهل هو جائز لا مانع منه"[2].

ومذهب الجمهور مخالف لما رآه الجزولي، لورود السماع به وهو ليس مختصًا، من ذلك قول امرئ القيس[3]:

فجئت وقد نضت لنومٍ ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

وقول آخر[4]:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فالمفعول له في (نومٍ) و(ذكراكِ) مجرور باللام وليس بمختص.

- المفعول له أعم من الفعل:

اشترط النحاة في المفعول له شروطا ثلاثة وهي "أن يكون مصدرا، وفعلا لفاعل المعلل، ومقارنا له في الوجود"[5] غير أن ابن معط أضاف شرطا آخر لهذا، وهو أن يكون المفعول أعم من الفعل، قال في الفصول: "أن يكون مصدرا لا من لفظ العامل، مقارنا له في الوجود، أعم منه، جوابا لقائل يقوللم"[6].

(1) الجزولي ومذهبه النحوي، شعبان عبد الوهاب، رسالة دكتوراه، دار العلوم، رقم 177، ص193.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين 186/2.

(3) الديوان ص 98.

(4) البيت لأبي صخر الهذلي ينظر شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبان،45/2.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 53/1.

(6) الفصول الخمسون ص192.

وقال في الألفية[1]:

ثم الذي سمى مفعولا له ينصب نحو جئت زيدا قتله

مقارنا للفعل فعل الفاعل أعـــم منه لا بلفظ العامل

وقد شرح ابن إياز ذلك قائلا: "رأى أن يكون المفعول له أعم من الفعل، ألا ترى أن الرغبة في مثالنا: قصدت زيدا رغبة في عطائه، يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره"[2]. وهذا الشرط الذي أضافه ابن معط كان منفردا به دون سواه.

- العمل في أعلام الأيام:

رأى ابن خروف أن أعلام الأيام كأعلام الشهور، يقع العمل فيها جميعها، إذا ذكرت نحو: سرته المحرم وسرته السبت، ويقع العمل فيها جميعا أو في بعضها إذا أضيفت إليها لفظة شهر أو يوم نحو: صمت شهر رمضان،ولقيته يوم السبت، قال في باب ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية:

ومالا يقع العمل في بعضه أسماء الشهوركالمحرم وصفر وسائرها، تقول: سرته المحرم ولا تقول: لقيته المحرم، فإن قلت لقيته شهر المحرم جاز أن يقع العمل فيه كله أو في بعضه، لأن المحرم علم لثلاثين يوما، فلا تنفصل، وليس الشهر كذلك وكذلك سرته السبت، وسائر أسماء الأيام كذلك"[3].

- مجيء (أي) حالا:

انفرد ابن مالك بالقول إن (أي) تقع حالا، قال: "وتقع أي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا، وحالا لمعرفة"[4]. واشترط لذلك أن

(1) الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ص20.

(2) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ص 114.

(3) تنقيح الألباب لابن خروف 230، وينظر: شرح التسهيل 206/2..

(4) شرح التسهيل 220/1.

تضاف معنى ولفظا إلى نكرة تماثل ما هي له لفظا ومعنى نحو: دعوت أمرأ أي امرئ أو معنى لا لفظا نحو: دعوت امرأ أيّ فتى، هذا مع الوصف النكرة أما حالا فمثاله قول الشاعر[1]:

فأومأت إيماءً خفيا لِحَبْتَرٍ فلله عينا حبتر أيما فتى

فـ(أيَّما) منصوبة لوقوعها حالا من (حبتر) وهو ما أشار إليه الأشموني في شرح الألفية[2].

أما أبو حيان فأنكره وقال: "وأنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ ولم يذكر أصحابنا أن أيا تقع حالا.." [3].

- تمييز (كأين):

يكثر جر مميز (كأين) بـ (من) ظاهرة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ** ﴾ [4]، قال سيبويه في كأين: "إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).. فإنما ألزموها (من) لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل"[5].

قال أبو حيان معقبا: "ويظهر من كلام سيبويه أن (من) هنا لتأكيد البيان فهي زائدة"[6]. وقد ينصب مميز (كأين) في بعض الأحيان، وقد ورد قليلا، ومنه قول الشاعر[7]:

(1) البيت للراعي النميري وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 1/ 302.

(2) ينظر: شرح الأشموني 217/1.

(3) ارتشاف الضرب 548/1.

(4) سورة آل عمران آية 146.

(5) ينظر: الكتاب 170/1،171.

(6) همع الهوامع 379/2.

(7) قائله مجهول وعجزه: قديما ولا تدرون ما من منعم، ينظر: شرح الأشموني 637/3 ومغني البيب 187/1.

وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة

ورأى ابـن عصـفور أن جـره بـ (مـن) لازم وأنـه لا ينصـب أبـدا[1]. والأفصـح في كـل هذا أن تميز (كأين) مجرور بـ (من)، فهكذا وقعت في القرآن الكريم وأكثر الشعر.

حروف الجر:

- باء السببية والاستعانة:

لم يفرق ابن مالك بين باء السببية وباء الاستعانة، قال في حديثه عن الباء "ومنها الباء للإلصاق والتعدية والسببية وللتعليل والمصاحبة والظرفية والبدل وللمطابقة ولموافقة عن ومن التبعيضية.. ثم قال: "أما السببية فهي الداخلة على صالح للاستغناء عن فاعل معداها مجازا، نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[2] و﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[3]، ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السبب فيها يجوز واستعمال الاستعانة لا يجوز"[4].

فابن مالك يسمى هذه الباء باء السببية بدل الاستعانة كما سماها النحاة، تأدبا مع الذات العلية التي لا يجوز نسبة العجز لها، وهو اصطلاح انفرد به.

(1) معني اللبيب 159/1.

(2) سورة البقرة آية 22.

(3) سورة الأنفال آية 60.

(4) شرح التسهيل 150/3.

- الإضافة المحضة:

الإضافة إما محضة أو غير محضة، فالمحضة هي التي تفيد المضاف تعريفا وتخصيصا، وبه تقع إذا كان المضاف غير وصف أو وصفًا غير عامل مثل: عجبت من ضرب زيد، أو هذا ضاربُ زيد أمس أو هذا كتاب محمد، فالمضاف يتعرف إذا كان المضاف إليه معرفة، ويتخصص إذا كان نكرة[1].

أما غير المحضة فهي لا تفيد المضاف لا تعريفا ولا تخصيصا، وتقع إذا كان المضاف وصفا عاملا، تقول: "هذا الضارب زيدا" وهي على تقدير الانفصال بين المتضايفين ومعناهما متحد وإنما أضيف طلبا للخفة.

غير أن أبا حيان قصر إفادة الإضافة المحضة على التخصيص دون التعريف، قال: "فإنها أفادت التخصيص"[2]، وقال: "والصواب أنها تفيد التخصيص فقط"[3].

- الإضافة بمعنى (في):

الإضافة عند ابن مالك ثلاثة أقسام، إضافة على معنى (في) وإضافة بمعنى (من) وإضافة بمعنى (اللام).

وقد استدرك صاحب التسهيل على النحاة القسم الأول فقال: "وقد أغفل النحويون الإضافة التي بمعنى (في)، وهو ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[4].

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية 54/2.

(2) ارتشاف الضرب 405/2.

(3) ينظر: النكت الحسان لأبي حيان ،تح عبد الحسن الفتلي،مؤسسة الرسالة-بيروت،ط1،سنة 1985،ص40.

(4) شرح التسهيل 221/3.

واستدل على ما ذهب إليه من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [1]. اي في الخصام، وقوله تعالى: "﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [2]، على معنى: بل مكر في الليل والنهار ومن الحديث استشهد بقول النبي (ص): "فلا يجدون أعلَمَ من عالِمِ المدينة"[3]،

وأما من الشعر فالشواهد كثيرة منها قول الشاعر[4]:

لهم سلف شم طوال رماحهم　　　يسيرون لا ميل الركوب ولا عزلا

أراد لا ميلا في الركوب.

ومنه أيضًا[5]:

من الحور ميسان الضحى بحترية　　　ثقال متى تنهض إلى الشيء تفتر

أراد ميسان في الضحى.

فالإضافة في هذه الشواهد التي ساقها ابن مالك بمعنى (في) ومن رام التأول فيها على معنى آخر فقد رام محالا.

- إعمال المصدر:

منع النحاة أن يعمل المصدر إذا كان مجموعا، فلا يقال: عجبت من ضربيك زيدا، واشترطوا لعمله أن يكون مفردا، وأجاز ذلك ابن هشام اللخمي[6]، وكذا ابن عصفور إذ قال: ".. وقد يجوز أن تعمل فيه عمل فعله

(1) سورة البقرة آية 204.

(2) سورة سبأ الآية 33.

(3) ينظر: شرح التسهيل 221/3.

(4)، نفسه، والبيت لا يعرف قائله.

(5) البيت لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ص196.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 173/3.

فيرفع به الفاعل وينصب المفعول.. وجمع المصدر يجري مجره في الإعمال"[1]، واستدل على ذلك بقول الشاعر[2]:

وقد وعدتك موعدا لو وثقت به   مواعد عرقوب أخاه بيثرب

فـ (أخاه) منصوب بـ (مواعد).

واختار ابن مالك هذا فقال: "ولا يعمل المصغر، فلا يقال: عرفت ضريبك زيدا ونحوه، لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى، بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتصف بالجمعية"[3].

وخالف أبو حيان هذا الرأي فمنعه موافقا ابن سيدة، قال: "وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعا وهو مذهب أبي الحسن ابن سيده، وإياه أختار"[4].

- **اسم الفاعل:**

نقل ابن بزيزة عن النحاة خلافا في اسم الفاعل، هل هو مفرد أو من قبل الجمل[5]، إلا أنه لم يوضح من أي جهة كان خلافهم، ولم يفصل القول فيه، والحق أنه لم يعرف بين النحاة خلاف من هذا النوع، ولعل الذي قصده ابن بزيزة هو اسم الفاعل المقترن بالألف واللام، مثل: القاسم، والطاهر. فهذه الكلمات مفردة باعتبار الوضع لكنها في تقدير جملة إذا عدت فيها (ال)

(1) المقرب 131/1.

(2) البيت للأشجعي وهو من شواهد سيبويه ،الكتاب 137/1.

(3) شرح التسهيل 106/3، 107.

(4) ارتشاف الضرب 174/3.

(5)غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة،تح محمد غالب عبد الرحمان،رسالة دكتوراه،دار العلوم، 681/2.

موصولة, تقول في القائم، الذي قام.

- اسم المفعول:

اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول الذي يرفع الفاعل لفظا، كقولنا: مررت برجل مضروب أبوه، وما يقوم مقام الفعل المبني للمجهول يقوم لاسم المفعول، ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فَعِل وفَعيل كـ (ذَبِح وقَبِض وقَتيل..)"[1].

وأجاز ذلك ابن عصفور فيما نقله عنه السيوطي، أن يعمل عمل اسم المفعول ما جاء بمعناه ولم يكن على وزنه حيث لا يرى مانعا من قولهم: مررت برجل كحيل عينه، أو مررت برجل قتيل أبوه.

وقد عقب أبو حيان على هذا الرأي بقوله: "وأجاز ابن عصفور إعماله إعمال مفعول، ويحتاج ذلك إلى السماع"[2]، وفي المقرب يقول ابن عصفور إن صيغة فعيل من صيغ المبالغة لاسم الفاعل، ويجعل عملها قليلا، يقول: "إلا أن إعمال فَعِل وفَعيل قليل، فمن إعمال فعيل قوله[3]:

حتى شآها كليل موهنا عمل   باتت طرابا وبات الليل لم ينم[4]

فقد عملت (كليل) في (موهنا).

فعملها كونها من قبيل اسم الفاعل.

- إظهار المستثنى منه:

أجاز ابن معط إظهار المستثنى منه في قولهم: ما جاءني أحد إلا إخوتك

(1) همع الهوامع 61/3.

(2) ارتشاف الضرب 196/3.

(3) ينظر المقرب 128/1.

(4) البيت لساعدة بن جؤبة، ينظر: الخزانة 450/3، والمغني 486/2.

إلا زيد[1]، والذي ذكره النحاة في هذا المثال هو تكرار المستثنى غير ذكر المستثنى منه، قال ابن إياز: "الذي يذكره أئمة العربية في نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هوتكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه، كقولك: ما جاءني إلا زيد إلا عمرا، وما جاءني إلا زيدا إلا عمرو، بنصب أحدهما ورفع الآخر، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما، وابن معط قد أظهر المستثنى منه مقصده ما يجب نصبه، وغير خفي أنه يجوز وإبدالهما من (أحد) أو إبدال أحد منهما ونصب الآخر"[2].

فعلى تفسير ابن إياز فإن ابن معط أظهر المستثنى منه المرفوع، وقصده ذلك المستثنى المنصوب، إذ جاز الإبدال بينهما.

- تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه:

في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه مذهبان:

مذهب سيبويه[3]، وهو ألا ينظر إلا الصفة، بل يكون البدل مختارا، كما يكون قبل ذكر الصفة، وذلك كما في قولهم: ما فيها أحد إلا أبوك صالح، والتقدير ما فيها أحد صالح إلا أبوك، فكأنك لم تذكر صالحا، فالاتباع أولى وهو رأي المبرد أيضا. والثاني اختاره المازني وهو أنه لا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا[4].

أما ابن مالك فيرى أنه لا فرق بين النصب والرفع على الاتباع، يقول:

(1) الفصول الخمسون لابن معط ص190.

(2) المحصول في شرح الفصول لابن إيازص 109.

(3) ينظر: الكتاب 335/2.

(4) شرح التسهيل 284/2.

"وعندي أن النصب والاتباع مستويان لأن لكل مرجحا متكافئا"[1].

مرجح البدل والاتباع تقدم الموصوف به وبه يكون الرفع، ومرجح النصب على الاستثناء، تأخر الصفة.

- منع الاستثناء من العدد:

الاستثناء من العدد مذاهب ثلاثة: أحدها الجواز مطلقا، وهو اختيار ابن الضائع[2].

والثاني المنع مطلقا وهو مذهب ابن عصفور، والثالث "التفصيل بين أن يكون عقدا فلا يجوز نحو قوله: "عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنتين"[3].

فالمنع مطلقا -كما قلنا- هو مذهب ابن عصفور، وعلة المنع عنده أن المستثنى منه من أسماء الأعداد و"أسماء الأعداد نصوص، والنصوص لا يجوز الاستثناء منها، لأن الاستثناء منها يؤدي إلى إخراج النص من نصيته، ألا ترى أنك لو قلت: عندي ثلاثة إلا واحدا، كنت قد أوقعت الثلاثة على الإثنين، وذلك لا يجوز، وإنما يجوز أن تقول: قام القوم إلا عشرة"[4].

فإذا وجد ابن عصفور قوله تعالى عن نبي الله نوح: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا** ﴾[5]. فإنه يخرج فيه المستثنى منه على التكثير وليس على نية اسم العدد نفسه، قال: "فإنما جاز

(1) والارتشاف 302/2.

(2) همع الهوامع 200/2.

(3) ارتشاف الضرب 295/2.

(4) شرح الجمل الكبير 251/2.

(5) سورة العنكبوت آية 14.

الاستثناء فيه عن اسم العدد، لأنه قد يدخله اللبس، ألا ترى أن هذا القدر قد يؤتى به على جهة التكثير، فيقال: أقعد ألف سنة أي أقعد زمنا طويلا، فلما كان يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه"[1].

وقد عقب أبو حيان على قوله فيما أورده السيوطي فقال: "لا يكاد يوجد استثناء في كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة"[2]. ويبدو أن أبا حيان غير مستقر الرأي في هذه المسألة، إذ جاء عنه في تفسيره: "والاستثناء من الألف استدل به على جواز الاستثناء من العدد كونه ثابتا عن لسان العرب، خلاف مذكور في النحو"[3].

- جملة القسم:

ذهب ابن مالك إلى أن جملة القسم قد يتصدر جوابها بـ (لم) و(لن) فقال: "المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدّر في الإثبات بلام مفتوحة أو (أن) المخففة، ولا يستغنى عنها غالبا دون استطالة، وتصدر في الشرط الامتناعي بـ (لو) و(لولا) وفي النفي بـ (ما) أو (لا) أو (إن)، وقد تصدر بـ (لم) و(لن)"[4].

ومثل ابن مالك لذلك المجيء النادر في تصدر الجواب بـ (لن) بقول أبي طالب[5]:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم   حتى أوارى في التراب دفينا

وأما تصدره بـ (لم) فهو من قبيل حكاية الأصمعي أنه قال لأعرابي:

(1) شرح الجمل الكبير 252/2.

(2) همع الهوامع 200/2.

(3) البحر المحيط 140/7.

(4) شرح التسهيل 205/3.

(5) خزانة الأدب 296/3، وهمع الهوامع 399/2.

هل لك بنون؟ فقال: نعم وخالقهم، لم تقم عن مثلهم منجبة[1].

قال السيوطي معقبا على مذهب ابن مالك: "وقال أبو حيان لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكي عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى بهما ضرورة، وهو غلط من ابن جني"[2].

وبالرجوع إلى ما قاله أبو حيان في الارتشاف لم يتبين تغليطه لابن مالك ولا لابن جني، بل نقل رد ابن السيد لهذا المذهب على أبي عبد الله الكفيف، قال: "بعد أن أورد رأي ابن مالك "وزعم ابن جني أنه قد يتلقى القسم بـ (لن) وبـ(لم) في الضرورة، وكان عبد الله بن خلصة الكفيف يجيز أن يتلقى القسم بـ (لم) ورده عليه ابن السيد.."[3].

وهذا المذهب الذي ذهب إليه ابن مالك صرح هو نفسه بوروده في القلة، فلا يمكن الطعن فيه مادام شاهده من شعر العرب وكلامهم مما لا يطعن فيه.

- حذف (ما) النافية في جواب القسم:

ذهب ابن معط إلى جواز حذف (ما) النافية في جواب القسم إذا كان منفيا بـ (لا)، قال في الألفية[4]:

وإن أتى الجواب منفيا بلا ... أو ما كقولي: والسما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف ... إذ أمنوا الإلباس حال الحذف
كقوله تالله تفتا حذف ... (لا) منه أي لا تفتا المعنى عرف

(1) ينظر: شرح التسهيل 207/3، والارتشاف 486/2.

(2) همع الهوامع 398/2.

(3) ارتشاف الضرب 486/2.

(4) الدرة الألفية لابن معط ص12.

قال ابن الخباز: "وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) وقد ذكر يحي حذف (ما) وقال شيخنا رحمه الله لا يجوز، لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)"[1].

ونقل ابن هشام كلام ابن الخباز هذا وأيده فيما ذهب إليه[2]، وقد ورد من الشعر ما يؤيد مذهبه، قال الشاعر[3]:

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وقف ولا متقارب

الشاهد فيه أنه أراد (ما ما نلتم) فحذف ما النافية وأبقى الموصولة.

- العامل في المنادى:

اختلف النحاة في العامل في المنادى، فرأى البصريون أن العامل فيه هو الفعل المحذوف المقدر بأدعو أو أنادي، قال سيبويه: "والنداء هو كل اسم مضاف، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[4].

بينما يرى الكوفيون أن العامل فيه هو حرف النداء (يا): "فهي في مقام الفعل أدعو وعملت عمله"[5].

وانفرد السهيلي بالقول بأن العامل في المنادى هو القصد إليه، قال: "أما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم، والذي يظهر لي أن (يا) تصويت بالمنادى، والمنادى منصوب بالقصد إليه.. ويدلك على ذلك أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو: صاحب زيد

(1) شرح ألفية ابن معط لابن الخباز ص29.

(2) مغني اللبيب 734/2.

(3) البيت لعبد الله بن أبي رواحة ينظر: شرح التسهيل 235/1، وهمع الهوامع 402/2.

(4) الكتاب 182/2.

(5) الانصاف 327/1.

أقبل"[1]، وهو رأي مخالف لما هو مشهور بين النحاة.

المشتقات

النعت:

- الترتيب في النعوت المتعددة:

ذهب ابن عصفور إلى أنه إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد، وجب ترتيب هذه النعوت، إذا لم تدع ضرورة إلى غير ذلك، فقال: وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان إحداهما اسم والأخرى في تقديره، قدمت الاسم ثم الظرف أو الجار والمجرور ثم الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿**وقَالَ رجُلٌ مومنٌ من آلِ فرعَوْنَ يكْتُمُ إيمَانَهُ**﴾ [2]، ولا يجوز ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة شعر"[3].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور، ليس بصحيح لورود السماع بخلافه، ففي قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه، فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلةٍ على المؤمنين أعزةٍ على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم**﴾ [4].

فقد تقدم في الآية النعت الجملة (يحبهم ويحبونه)، وتأخر النعت المفرد الاسم (أذلة) و(أعزة) ثم تلا ذلك نعت جملة ثانٍ (يجاهدون).. أما مذهب الجمهور فهو عدم الترتيب[5].

---

(1) نتائج الفكرص 61.

(2) سورة غافر آية 28.

(3) المقرب 226/1، 227.

(4) سورة المائدةأية 54.

(5) شرح الأشموني 118/3.

- حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه:

أشار ابن مالك إلى جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، قال: "يقام النعت مقام المنعوت كثيرا إن علم جنسه، ونعت بغير ظرف وحملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (من) أو (في) وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر"[1]، وشاهده في ذلك قول الشاعر[2]:

لو قلت ما في قومها لم تيثم   يفضلها في حسب وميسم

والتقدير في ذلك (أحد يفضلها)، وقد قامت (في) مقام (من).

واستطرد ابن مالك قائلا: "فمثل هذا لو استعمل في غير الشعر لحسن، كقولك: ما في الناس إلا شكر أو كفر"[3]. وعلق على ذلك السيوطي بقوله: "وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر"[4].

فابن عصفور إذًا لا يجيز مثل هذا إلا ضرورة في شعر بينما رآه ابن مالك صالحا في غيرها أيضا.

- ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوي:

لابن عصفور رأي في ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوي، فقد أوجب الترتيب في كل من (النفس والعين وكل وأجمع وأكتع) فلا يتقدم كل منهما على الآخر عند اجتماعها، وأجاز الترتيب وعدمه في كل من (أبصح وأبتع)،

---

(1) شرح التسهيل 322/3.

(2) البيت لحكيم بن معاوية الربعي، وهو من شواهد الكتاب 245/2 والخزانة 313/2.

(3) شرح التسهيل 323/3.

(4) همع الهوامع 3/ 157 ، المقرب 228/1.

قال: "وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأكتع، وأما أبصع وأبتع عند من يزيدهما فلا تبال أيهما قدمت على الآخر"[(1)].

ويعلل ابن عصفور سبب التزام الترتيب عند استماع هذه الألفاظ "أن أكتع تابع لأجمع، فلا يؤتى به إلا بعده، إذ لا يجوز أن يؤتي بالتابع المرفوع دون المتبوع، فأكتع بمنزلة (بسنْ) في قولك: زيد حسن بسن، فكما لا يؤتى ببسن إلى بعد حسن فكذلك لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع"[(2)] فهذا إن صلح مع أكتع، فإنه لا يصلح مع بقية التوكيدات، وربما كانت العلة في هذه هي الدلالة على ما هو أعم وأكثر مما يليه.

- العطف ب(أم) المنقطعة:

تختلف (أم) المنقطعة عن (أم) المتصلة في أنه "لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور.. وقد تقتضي مع ذلك الإضراب استفهاما حقيقيا"[(3)].

وهذا الاسفهام يكون طلبيا، من ذلك قول العرب: "إنها لإبل أم شاء".

وذهب ابن مالك إلى أن العطف بـ (أم) المنقطعة لا يحتاج إلى تقدير مبتدأ وأن (أم) تعطف المفردات كـ (بل) وقدرها ببل دون الهمزة، وقال إن قول العرب: (إن هناك إبلا أم شاء) "فنصب ما بعد (أم)حين نصب ما قبلها، وهنا عطف صريح مقوٍ لعدم الاختيار قبل المرفوع"[(4)].

(1) شرح الجمل الكبير 266/1، 267.

(2) نفسه 267/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري،دار إحياء الكتب العربية-بيروت،144/2.

(4) شرح التسهيل 263/2.

وقد ذكر ابن هشام أن النحاة قدروا في قول العرب (إنها لإبل أم شاء) مبتدأ بعد أم فيصير الكلام أم هي شاء، والأولى عنده أن يقدر لشاء ناصب أي لم أر شاءً[1] في رواية المثل على نهج ابن مالك بالنصب.

- استعمال الواو بمعنى (أو):

ذكر ابن مالك أن حرف (الواو) قد يخرج عن إفادة مطلق الجمع، ويكون بمعنى (أو) في التقسيم مثل: الكلمة اسم وفعل وحرف، والتقدير اسم أو فعل أو حرف[2]. وعلى هذا جاء قول الشاعر[3]:

وننصر مولانا ونعلم أنه　　　كما الناس مجروم عليه وجارم

فقد استعمل الواو بمعنى (أو) والتقدير (أو جارم).

وعلق ابن هشام على هذا بقوله "والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها أكثر من استعمال الواو"[4].

فتلك كانت نماذج من مذاهب نحاة المغرب و الأندلس و اختياراتهم في كثير من مسائل النحو وألفاظه؛ شملت جميع الأبواب النحوية التي قسم إليها النحو، و قد كانت آراء فيها التفرد و التميز و الاستقلال في أكثر الأحيان،عما ذهب إليه النحاة من غيرهم، وهو ما يدل على استقلال في الرؤية واختلاف في المذهب،مما ما يشكل دعامة تدفع إلى القول بأنه قد كان للمغاربة و الأندلسيين مدرستهم المستقلة التي اختلفت عن نظيراتها من المدارس في نهجها و اختياراتها.

(1) ينظر: مغني اللبيب 47/1 بتصرف.

(2) شرح التسهيل 315/2.

(3) البيت لعمرو بن براقة، ينظر: شرح الأشموني،421/2.

(4) مغني اللبيب 385/2.

ثالثا: مصطلحاتها الجديدة:

يقـول ابـن خلـدون: "اعلـم أن اللغـة في المتعـارف هـي عبـارة المـتكلم عـن مقصـوده, وتلـك العبـارة فعـل لسـاني، ناشـئة عـن القصـد لإفـادة الكـلام، فلابـد أن تصـير ملكـة متقـررة في العضو الفاعل وهو اللسان، وفي كل أمة بحسب اصطلاحهم.." [(1)].

فاللغـة وسـيلة وطريقـة خاصـة يسـتعملها النـاس للتفـاهم والتعبـير عـن أفكـارهم، ولكـل طائفـة مـنهم لغـتهم الخاصـة، يلتقـون حولهـا، وهـي أداتهـم في البحـث ووسـيلتهم للإيضـاح والبيـان، وهـذه اللغـة الخاصـة يصـطلح عليهـا العلـماء فـيما بينهم،فتصـبح مصـطلحاتهم العلميـة، وإذا كانـت المصـطلحات العلميـة لغـة العلـماء، فهـي بـلا شـك جـزء مـن اللغـة العامـة، واللغـة تعبـيرعن الأفكـار، والباحـث كونـه مفكـرا لا يطمـئن إلى فكرتـه إلا إذا وجـد الوعـاء المناسـب للتعبـير عنهـا، وهـو الاصـطلاح، ومـن هنـا كـان لكـل علـم مصطلحاته ولكل عالم اختياراته من هذه المصطلحات.

والنحـو مـن هـذه العلـوم التـي اتخـذت لهـا أوعيـة خاصـة للتعبـير بدقـة عـن المعـاني العلميـة التـي تتناولهـا بالـدرس "ولابـد لـه بصـيرورته صـناعة مـن مصـطلحات تكـون أعلامـا على موضوعات ومعانٍ يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهلها"[(2)].

فالمصـطلح جـزء مـن المـنهج العلمـي، وللمصـطلحات صـلة وثيقـة بطريقـة البحـث، فهـي تتسـق معـه وتعكـس طابعـه وتبـين مـدى أصـالته وعمقـه في تنـاول القضـايا، كـما أن للمصـطلحات قيمـة تعليميـة، إذ تجمـع المتعلمـين عـلى دلالات واضـحة، وتـيسر لهـم تنـاول الحقـائق العلميـة، عـلى حـين تحـدث البلبلـة

(1)ـ مقدمة ابن خلدون ص 753.

(2)ـ مدرسة الكوفة ص303.

والاضطراب حينما يواجه المتعلمون بمصطلحات متناقضة أو متعارضة.

فالمدارس النحوية في البصرة والكوفة، تباينت مناهجها في دراسة النحو، واختلفت أصولها ومبادئها في تناوله، وكان تبعا لذلك، تباينها في التعبير عن مصطلحاتها، فقد ورثت المدرستان مصطلحات سيبويه، التي كانت بحاجة إلى التفسير، سواء في المبنى أو المعنى، إذ كانت من ناحية المبنى تتسم بالطول والوصف، فهي عبارة عن جملة،أو عدة جمل, تصف المعنى المراد، مثال تعبيره عن مصطلح التركيب بعبارة "باب تحقير كل اسم من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد"[1].

ومن ناحية المعنى، لم تكن دقيقة، إذ كان الغموض والعموم غالبا عليها، كما لم تكن وثيقة الصلة بما وصل إليه المصطلح فيما بعد[2].

وقد اتخذت كل مدرسة لها، طائفة من المصطلحات، جعلتها دليلا عليها، فإذا ذكر مصطلح الجحد[3] أو المحل[4] أو الترجمة[5] أو الفعل الدائم[6] أو الخفض[7].. أدركت أن الأمر يتعلق بمدرسة الكوفة، وإذا سمعت قولهم: النفي أو الظرف أو البدل أو ضمير الفصل، أو ما إليها،عرفت أن مدار البحث مدرسة البصرة، وهكذا..

فقد وسمت كل مدرسة مصطلحاتها بميسمها، وجعلتها دليلا عليها،

(1)ـ الكتاب 475/3.

(2)ـ المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، سعيد أبو العزم إبراهيم، رسالة ماجستير، دار العلوم رقم 243،ص133

(3)ـ مصطلح كوفي يقابل النفي عند البصريين.

(4)ـ هو ما يسميه البصريون الظرف مثل: أمام وخلف..

(5)ـ هو البدل عند البصريين ينظر: شرح الأشموني 261/2.

(6)ـ وهو اسم الفاعل العامل عند البصريين، ينظر مدرسة الكوفة 310.

(7)ـ هوفي مقابل الجر عند البصرين، مدرسة الكوفة ص311.

بل كان الاصطلاح النحوي من أهم ملامح التباين بين الاتجاهين.

وقد أورث هذا التباين والاختلاف، كثيرا من التنوع والثراء في مجال الإصطلاح في النحو، وازداد هذا الثراء، بمحاولات فردية كان يطلقها النحاة من مَصر إلى مَصر، ومن زمن إلى زمن، اعتراضا على اصطلاحات، أو اتساعا في أخرى،أو استدراكا لما لم يقل به السابقون.

ولم يكن ركب النحاة في المغرب والأندلس ليتخلف عن هذا المسير، فقد وصل هؤلاء إلى مرتبة من البحث والتدقيق وإجادة الصناعة، جعلتهم يستدركون بعض المصطلحات أو يعيدون تسمية أخرى، مخالفين من سبقهم من نظرائهم في البصرة والكوفة وبغداد.

وقد لقيت بعض اصطلاحاتهم من الشيوع والانتشار ما أورثها البقاء والتداول عند المتأخرين من النحاة، فكانت سمة فارقة وعلامة مميزة لهذه المدرسة المغربية.

وسنحاول عرض بعض هذه المصطلحات كما وردت عند أصحابها.

أ- المصطلحات النحوية عند ابن العريف:

يعد كتاب شرح الجمل لابن العريف من أقدم شروح كتاب الزجاجي في بلاد المغرب، وقد ضمنه ابن العريف كثيرا من آرائه واصطلاحاته، التي وإن لم تنل الشهرة لكنها كانت شاهدا على تفرد نحاة المغاربة وسعيهم إلى الاستقلال والتميز بمصطلحاتهم، ومما ورد في هذا الشرح من المصطلحات:

1. المثَلان:

قد يستعمل ابن العريف مصطلح (المثلين) بدل الساكنين، ففي فصل: القول في الأصل في (أب) قال: " كان الأصل فيه (إبْوٌ) على وزن (فِعْل). فاستثقلت الضمة على واو، فحذفت وبقيت الياء ساكنة والواو ساكنة، فكره الجمع بين المثلين لاستثقال العرب لذلك، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين

ونقلت ضمة الواو إلى الباء، فقالوا: (أبُ) إذا أفردوه"[1].

وقد يقال إنما أراد بالمثلين المتشابهين، فقد ذكر أيضا مصطلح الساكنين، وبالتأكيد لا، لأنه يكرر هذا المصطلح أكثر من مرة ليعبر به عن الساكنين دون غيرهما، يقول في حديثه عن أصل (اسم): "..الأصل فيه (سِمْوُ) على وزن (فِعْل). والدليل على ذلك قولك في الجمع أسماء، كما تقول في قنو، أقناء، فكرهت الضمة على الواو لالتقاء المثلين، لأن الواو حرف الضمة والضمة هي واو صغيرة.."[2].

فهو حتما قصد التقاء الساكنين وليس المتشابهين.

وابن العريف غير موفق في استعماله لهذه التسمية لأنها لا تطابق المسمى، فإذا قيل الساكنان تبادر إلى الذهن الحرفان الساكنان سواء كانا متفقين أم لا، وإذا قيل (المثلان) تبادر إلى الذهن حرفان متشابهان وإن لم يكونا ساكنين، والاصطلاح يقتضي الوضوح والدقة في المفهوم.

2. المُعدّى:

يستعمل ابن العريف مصطلح (المُعدى) للتعبير عن المفعول الثاني في الأفعال المتعدية إلى مفعولين، قال في باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين: "الأفعال تنصب الاسم والنعت والمبدل والمعطوف والخبر بالتعدي، ولا يستغنى عن المعدى كما لا يستغني الابتداء عنالخبر.. "[3].

يورد المصطلح ذاته في نص آخر قائلا: "وإن كانت الصفات ناقصة لم يصلح الحال، تقول: حسبت زيدا عليك واجدًا، وخلت عمرًا منك خائفا،

(1)ـ شرح الجمل لابن العريف 21/1.

(2)ـ نفسه 45/1.

(3)ـ شرح الجمل لابن العريف 142/1.

فخائفا وواجدا معدى، ولا يكون حالا لنقصان الحروف"[1].

3. النون الثقيلة:

سمى ابن العريف النون الثانية في(إنّ) (النون الثقيلة)، قال: "(إنّ) نونان مثلا قرنتهما العرب لأنه أشد في التأكيد، الأولى ساكنة والثانية متحركة، وقد تحذف العرب (الثقيلة) لاستثقال المثلين، فتقول (إنْ)"[2].

وفي موضع آخر أشار أنه: "ذكر بعض النحويين قوله: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ ﴾ [3].

بمعنى: ما هذان إلا ساحران، كما تقول: إن زيد لقائم، فهذه (اللام) عوض من (النون الثقيلة) الثانية المحذوفة، فاللام عوض من المتحركة الذاهبة"[4].

وهذا استعمال جانبه فيه التوفيق برأينا، لأن معنى الثقل مستفاد من التشديد، والنون الثانية مفتوحة وقد جاء التشديد في (إنّ) من التقاء النونين الساكنة والمتحركة، فالثانية ليست مشددة فهي ليست ثقيلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الأمر سيلتبس بنون التوكيد المشددة التي يسميها النحاة الثقيلة.

4. زِنَة الشعر:

من المصطلحات التي تردد استعمالها عند ابن العريف، مصطلح (زنة الشعر) مقابلا لـ (زنة الفعل) في الممنوع من الصرف، فمن المعروف أن من

(1)ـ نفسه 143/1.

(2)ـ شرح الجمل 109/1.

(3)ـ سورة طه الآية 63.

(4)ـ شرح الجمل 126/1.

موانـع الصرف، مجـيء الاسـم عـلى وزن الفعـل[1]، قـال معلـلا منـع الصرف في (جمعـاء وكتعـاء): "وكـذلك جمعـاء وكتعـاء منعـت أيضـا مـن الصرف لـثلاث علـل: زنـة الشـعر والصفة والمعرفة.."[2].

وهـذا المصـطلح إذا أريـد اسـتعماله، فلابـد لـه مـن قرينـة دالـة عليـه، إذ أنـه سيشـتبه بمصـطلح الضرورة الشـعرية، ثـم إذا صـح هـذا المصـطلح مـع الالفـاظ الـواردة في الشعر كما مثل ابن العريف فإنه لا يصلح مع غيرها.

5. (أصبح) التامة اسم:

عنـد حديثـه عـن (أصـبح) ذكـر ابـن العريـف أن الفعـل قـد يـأتي تامـا، وعـبر عنـه في حال تمامه بالاسم، ففي شرحه لقول الشاعر:(من الرمل)

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلاَ   أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا[3]

قـال: "لـو نفـر أصـبحتُ لا أحمـل السـلاح، أي دخلـت في الصـباح وأنـا لا أملـك رأس البعـير ولا السـلاح، فـإذا كـان هكـذا لم يكـن (لأصـبح) غـير اسـم واحـد وهـو التـاء، ولا خـبر لهـا، وإذا كانـت فعـلا ماضـيا فلابـد لهـا مـن اسـمين فيكـون التقـدير عـلى مـا جـرى قولنـا: أصـبحت غـير حامـل السـلاح، فيكـون غـير خـبر أصـبحت.. ومـن جعـل أصـبح اسـمًا أي دخـل في الصباح ولم يجعله فعلا جاز تقديم الجواب على الشرط.."[4].

وهـو مـذهب غريـب ذهـب إليـه ابـن العريـف، فـتمام (أصـبح) لا يخرجهـا عـن فعليتها بأي حال.

(1)ـ ينظر: شرح ابن عقيل 2/ 273

(2)ـ شرح الجمل 215/1.

(3)ـ البيت للربيع بن ضبة الفزاري، وهو من شواهد سيبويه ،الكتاب 46/1، وينظر: الجمل للزجاجي ص40.

(4)ـ شرح الجمل 173/1، 174.

ب-المصطلحات النحوية عند ابن عطية:

أكثر ابن عطية من القول بمصطلحات نحوية لم تؤلف عند من سبقه من النحاة في تفسيره المحرر الوجيز، وإن لم تنل هذه المصطلحات نصيبها من الشيوع، فإنها تكشف عن تفرد علماء المغرب، في ابتدا ع المصطلحات التي يحتاجون إليها في صناعتهم، وهذه بعض مصطلحاته:

1. ألف التوقيف:

إذا دلت ألف الاستفهام على تقرير أو توبيخ أو إنكار كما في قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ ﴾ [(1)]، سماها "ألف التوقيف"، قال: "وقوله﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ ﴾ ألف التوقيف، دخلت على واو العطف، كأنهم عطفوا بهذه الجملة على الأولى، والتزموا شنيع القول، فإنما التوقيف توبيخ لهم"[(2)].

قال أبو حيان: "وقوله الهمزة ألف التوقيف عبارة لم أقف عليها من كلام النحاة، يقولون همزة الإنكار وهمزة التوبيخ وأصلها همزة الاستفهام"[(3)].

وقال السمين: "تسمية هذه الهمزة للتوقيف غرابة في الاصطلاح"[(4)]، وقد

(1)ـ سورة المائدة آية 104.

(2)ـ المحرر الوجيز 86/6، 21/13.

(3)ـ ينظر: البحر المحيط 4/ 35.

(4)ـ ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،السمين الحلبي،دارالكتب العلمية-بيروت، 450/4.

تبع القرطبي ابن عطية في هذا الاصطلاح[1].

2. الجواب:

كان دأب ابن عطية أن يعبر عن ارتباط الجار والمجرور والظرف، بما يتسق معه الكلام، فيتم المعنى وينتظم التركيب بالمصطلح الشائع المعتاد وهو التعليق، إلا أنه حين تفسيره قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بَآيَاتِ اللـهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاء بِغَيْرِ حَقٍّ** ﴾ [2]، سمى "المتعلَّق" جوابا، قال: "وقوله تعالى: "فبما" (بما) زائدة مؤكدة، التقدير: فبنقضهم، وحذف جواب هذا الكلام بليغ منهم، متروك مع ذهن السامع، تقديره: لعناهم وأذللناهم، وحتمنا على الموافين منهم الخلود في جهنم"[3].

ونقل أبو حيان كلام ابن عطية ثم قال: "وتسمية ما يتعلق به المجرور بأنه جواب، اصطلاح لم يعهد في علم النحو ولا تساعده اللغة لأنه ليس بجواب"[4].

3. حرف الانفصال:

سمى ابن عطية (إما) في نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو) حرف انفصال[5]. وليس من النحاة من قال به غيره.

4. الفعل المتردد:

سمى ابن عطية في بعض كلامه، الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى فعلا مترددا، قال وهو يفسر قوله تعالى ﴿ **قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي**

(1)ـ ينظر: الجامع لأحكام القرآن 184/3.

(2)ـ سورة النساءآية 155.

(3)ـ المحرر الوجيز 301/4.

(4)ـ البحر المحيط 388/3.

(5)ـ ينظر: المحرر الوجيز 8/ 94.

إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا ﴾ [(1)]، و(دينا) منصوب بـ (هداني) المقدر الذي يدل عليه (هداني) الأول، وهذا الضمير إنما يصل وحده دون أن يحتاج إلى إضمار (إلى)، إذ (هدى) يصل بنفسه إلى مفعوله الثاني، وبحرف الجر، فهو فعل متردد.." [(2)].

5. نون الكناية:

هي نون الوقاية عن النحاة وقد سبقت الإشارة إليها في الحديث عن أثر النحو في كتب التفسير.

6. واو الابتداء:

عبر ابن عطية عن واو الاستئناف في بعض كلامه بواو الابتداء، مثل ذلك قولك في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ اللـهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ فَإيَّايَ فَارْهَبُونِ {51/16} وَلَـهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [(3)]، الواو في قوله (وله) عاطفة على قوله (إله واحد)، وجائز أن تكون واو ابتداء"[(4)].

قال أبو حيان: "ولا يقال واو ابتداء إلا واو الحال، ولا يظهر هنا الحال وإنما هي عاطفة"[(5)].

قال السمين: "وقد يطلقون واو الابتداء ويريدون واو الاستئناف، أي التي لم يقصد بها عطف ولا تشريك[(6)]، وقد سمى واو الاستئناف واو الابتداء غير واحد، منهم مكي بن أبي طالب والمالقي وغيرهما، وقال المرادي: "الثاني

(1)ـ سورة الأنعام آية 161.

(2)ـ المحرر الوجيز 191/6.

(3)ـ سورة النحل آية 51، 52.

(4)ـ المحرر الوجيز 10/ 195، 196.

(5)ـ البحر المحيط 5/ 501.

(6)ـ الدر المصون 237/7، 238.

من أقسام الواو، واو الاستئناف ويقال واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها صلة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة في الإعراب"[1].

7. لام الحَظّ:

سمى ابن عطية لام الاستحقاق والاختصاص في بعض كلامه (لام الحظ)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا** ﴾[2]، "وقوله: فلنفسه، هي لام الحظ، لأن الحظوظ والمحابَّ إنما يستعمل فيها اللام التي هي كلام الملك، تقول: الأمور لزيد متأتية، وتستعمل في ذلك (على)، تقول: الأمور على فلان مستعصبة.."[3].

ج-عند ابن بُزَيْزة:

استعمل عبد العزيز ابن بزيزة في شرحه لجمل الزجاجي المسمى (غاية الأمل)، بعض المصطلحات والألفاظ النحوية التي لم يألفها النحاة من قبله ومن هذه المصطلحات.

1. الإبراز والكمون:

استعمل هذا المصطلح في مقابل الظهور الاستتار، حيث قال عند حديثه عن شروط الاسم المخبر عنه: "وربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الحضور إلى الغيبة ومن الإبراز إلى الكمون.."[4].

فالإبراز عنده هو الظهور والكمون هو الاستتار ولعل هذا المصطلح لم

(1)ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ،تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ،حلب 1973 ص163.

(2)ـ سورة الجاثية آية 15.

(3)ـ المحرر الوجيز 14/ 311.

(4)ـ غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة،تح محمد غالب عبد الرحمان،رسالة دكتوراه،دار العلوم، 701/2، 702.

يشتهر في كتب النحو لأنه من المصطلحات الفلسفية الكلامية، وقد استعاره ابن بزيزة واستعمله في النحو.

2. الخَلْع:

تلحق علامة التأنيث الفعل سواء تقدم الفاعل أم تأخر، وذلك بخلاف علامتي التثنية والجمع، فإنهما قد تلحقان عند أكثر العرب، وقد لا تلحقان، ويفرق ابن بزيزة بين هذين الحالين، فيقول: "وعلة الفرق بين وجهين، أحدهما الخلع ومعناه أن هذه الواو وأخواتها (يقصد علامة الجمع)أسماء، وهي علامات المضمرين، فإذا ألحقوها الفعل المقدم خلعوها الاسمية، فصعب عليهم ذلك، بخلاف تاء التأنيث، فإنها حرف تقدمت أو تأخرت"[1].

فكلمة (الخَلْع) التي أراد بها نزع الاسمية عن الضمير إذا تقدم الفعل،هي من مصطلحات الفقهاء، وهذا تفسير طريف لامتناع المطابقة بين الفعل والفاعل المثنى أو الجمع إذا تقدم الفعل. ولكن النحاة لم يبالوا بهذا الاصطلاح ولم يقفوا عنده.

3. الآلة:

أشار الدكتور محمد غالب عبد الرحمن محقق كتاب "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة" أن الشارح استعمل مصطلح (الآلة) بدل (الأداة) في قوله: "آلة التأنيث".

وقد يكون الامر قد التبس على الدكتور، فبالرجوع إلى الكتاب لم نتبين أثرا لهذا الاستعمال للفظ (الآلة)، بل إن ابن بزيزة كان يستعمل في كل مرة لفظ (العلامة) إذا أراد علامة التأنيث، قال مثلا: "وتلك الألف هي علامة التأنيث"[2] وتكرر هذا في مواضع كثيرة من الكتاب.

(1)ـ غاية الأمل66/1.

(2)ـ السابق 54/1.

د-عند ابن صابر النحوي:

الخالفة:

اشتد الجدل بين النحاة حول حقيقة ما كانوا يسمونه (أسماء الأفعال والأصوات)، فمنهم من عدها اسماء، ومنهم من عدها أفعالا، ومنهم من عدها منزلة بين المنزلتين[1]، وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح في توضيح ذلك، إلى أن ضاق بعض القدماء بهذا الخلاف، فأعلن أبو جعفر أحمد بن صابر النحوي، أنها قسم رابع من أقسام الكلم، وسماها "الخالفة" فتجاوز تقسيم النحاة[2]، ولم يجد هذا الاصطلاح اهتماما إلا في العصر الحديث[3].

هـ - المصطلحات النحوية عند ابن مالك:

كان ابن مالك أشهر نحاة الأندلس، وأكثر من يمثل المدرسة النحوية في هذه البلاد وما يليها من بلاد المغرب، فلم يقف جهده النحوي عند نظم القواعد وجمع الآراء وتمحيصها، بل كان له سبق التفرد بالإبداع في مجال الاصطلاح النحوي، فقد مكنته عبقريته الفذة من التحرر من عبودية التقديس لكل قديم، والتبعية لكل سابق، لذا رأينا اجتهاده يمتد إلى أداة التعبير في النحو وهي المصطلحات، فيزيد فيها ويتوسع ويستدرك ما فات النحاة ممن سبقوه، وقد كتب لكثير من اصطلاحاته الظهور على ما عداها والبقاء رغم تقادم العهد وطول الأمد، ومن أشهر اصطلاحاته التي جاء بها.

1. النائب عن الفاعل:

عرف النحاة قبل ابن مالك مصطلح (المفعول الذي لم يسم فاعله)

(1)ـ ينظر: همع الهوامع للسيوطي 105/2.

(2)ـ ينظر بغية الوعاة 1/ 311.

(3)ـ كان للدكتور تمام حسان رأي في تقسيم الكلام جعل فيه الخالفة ، القسم الرابع من أقسامه ، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص .113،114

للدلالـة عـلى مـا ينـوب عـن الفاعـل إذا حـذف أو تـرك الـتصريح بـه، وهـو اصـطلاح ضـيق الدلالـة إذ أنـه يـومئ بـأن اللفـظ محصـور في المفعـول الـوارد عـلى هيئـة حـذف الفاعـل، والصحيح أن أمثلـة كثـيرة عـدها النحـاة، قـد تنـوب عـن الفعـل إذا حـذف، كـما جـاء في شرح التسـهيل: "قـد يـترك الفاعـل لغـرض لفظـي أو معنـوي جـوازا أو وجوبـا، فينـوب عنـه جاريـا مجراه في كـل مالـه، مفعـول بـه، أو جـار ومجـرور، أو مصـدر لغـير مجـرد التوكيـد ملفـوظ بـه أو مـدلول عليـه بغـير العامـل، أو ظـرف مخـتص مـتصرف.." [1]. وعـلى هـذا فقـد كـان اختيـارابن مالـك لمصـطلح (النائـب عـن الفاعـل) أعـم في الدلالـة وأوسـع في الإحالـة إضـافة إلى الإيجـاز، قـال الـخضري: "هـذه الترجمـة مصـطلح المصـنف وهـي أولى وأخصر مـن قـول الجمهـور "المفعـول الـذي لم يسـم فاعلـه"، لأنـه لا يشـمل غـير المفعـول مـما ينـوب، كـالظرف إذ المفعـول هـو المـراد عنـد الإطـلاق، ولأنـه يشـمل المفعـول الثـاني في نحـو: أعطـي زيـد دينارا، وليس مرادا"[2].

وقـال أبـو حيـان دالا عـلى تفـرد ابـن مالـك بهـذا الاصـطلاح: "لم أر هـذه الترجمـة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله"[3].

وقد انتشر هذا المصطلح لدقته وإيجازه، ونسي النحاة المصطلح الأول.

2. البدل المطابق أو الموافق:

يطلـق النحـاة عـلى (زيـد) في نحـو: حضر أخـوك زيـد، بـدل كـل مـن كـل[4]، وظـاهر هـذا المصـطلح أنـه يتنـاول كـل مـا يمكـن تجزئتـه، لأن الكليـة تقـتضي الجزئيـة، فهـو صـالح لكل ذي أجزاء، غير صالح لما يقبل التجزئة كأسماء اللـه تعالى.

(1)ـ شرح التسهيل 105/2

(2)ـ حاشية الخضري على ابن عقيل، المطبعة الأزهرية 165/1.

(3)ـ شرح التصريح على التوضيح 287/1.

(4)ـ منهم ابن جني في اللمع ص144، وأبو حيان في الارتشاف ص184.

يقول ابن مالك: "فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل، نحو: مررت بأخيك زيد، وعبرت عن هذا النوع ببدل كل من كل،جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة، فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا، فيدخل في ذلك مالا يطلق عليه كل، نحو: ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ** ﴾ [(1)]، فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق"[(2)]، وتبعه أبو حيان[(3)] في ذلك.

واقترح ابن مالك مصطلحين بديلين عن مصطلح النحاة، أحدهما سبق ذكره والآخر هو بدل المطابق، حيث قال فيه: "ثم أشرت إلى أقسام البدل، فذكرت منها المطابق والمراد به ما يريد النحويون بقولهم، بدل كل من كل، وذكر المطابقة أولى، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط على صحة البدلية في أسماء الله تعالى، كقراءة غير نافع وابن عامر[(4)] "إلى صراط الله العزيز الحميدِ، اللهِ".

3. الشبه الوضعي:

من المصطلحات التي أثرت عن ابن مالك مصطلح (الشبه الوضعي)، وهو "أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كـ (التاء) في ضربت، أو على حرفين كـ (نا) في أكرمنا"[(5)] وهو سبب البناء في الحروف.

فالاسم عنده لا ينبغي أن يوضع على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن

---

(1)ـ سورة إبراهيم آية 1، 2.

(2)ـ شرح التسهيل 333/3.

(3)ـ ارتشاف الضرب 661/2.

(4)ـ قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع (الله) على أنه مبتدأ وقرأ الباقون بالجر على البدلية أو عطف البيان، ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد تح د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، ص362.

(5)ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ،تح عبد المنعم هريدي،دار المأمون للتراث،ط1سنة 1985 ، ص 1276، 1277.

يكون الثالث محذوفا، فإذا وضع على حرف أو حرفين استحق البناء كما الحرف، قال: "لأن الوضع على أقل من ثلاثة لا يليق بالأسماء لأنها أصول الكلام، فاستحقت وفور اللفظ.. فإذا نقص اسم عن ثلاثة أحرف فقد أشبه الحرف واستحق البناء، مالم يكن له ثالث في الأصل، فيعد نقصه عارضا لا يمنع الإعراب كـ (يد) و(دم)" [1].

وقد اعترض أبو حيان على هذا المصطلح بقوله: "لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل"[2]، ورده "بأنه لو سمي بباء (اضرب) مثلا أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه، وما قبلها عند غيره، فيقال (ابُ) أو (رِبٌ)، فلوأوجب الشبه الوضعي البناء لكانت هذه الباب أولى به" وقد رد الخضري على أبي حيان بقوله: "إن ابن مالك ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية، فيعرب ما سمي به، ولو كان حرفا، ولذلك عبر بالوضعي دون اللفظي"[3].

4. المعرف بأداة التعريف:

درج النحاة على وصف الاسم المعرف بالأداة "ال" بالمعرف بـ "ال"، وفي هذا تخصيص للتعريف بهذه الأداة دون غيرها، فقد وجد من العرب من يكون تعريفه ب(أم) وهم (حمير)، ولذلك كان اصطلاح ابن مالك فيه من الشمول والعموم، ما يجعله يفضل اصطلاح النحاة، قال الخضري: "وهذا أولى من التعبير بـ (ال) لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بـ (أم) عند حمير"[4]. وقد تبع النحاة ابن مالك في هذا الاصطلاح وهذه التسمية[5].

(1)ـ ينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تح عبد المنعم هريدي، ط1، د- ت ص22.

(2)ـ ينظر: شرح الأشموني 232/3، وحاشية الخضري 27/1.

(3)ـ حاشية الخضري 27/1.

(4)ـ حاشية الخضري 1/ 83.

(5)ـ ينظر: شرح الألفية لابن الناظم تح د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ص98.

5. واجب الخفاء وجائز الخفاء:

استعمل ابن مالك للدلالة على أقسام الضمير مصطلح "واجب الخفاء، وجائز الخفاء"، قال: "فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقا"[1].

وقصد بذلك الضمير في (أفعل ونفعل وافعل وتفعل) وهو ضمير المتكلم المفرد وضمير المتكلمين وضمير المخاطب المفرد، وهذا الضمير واجب الاستتار. ومنه جائز الخفاء "وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وما في معناه من اسم وفعل وصفة وظرف وشبهه"[2] وهو ضمير الغائب مؤنثا ومذكرا. وقد أنكر أبو حيان عليه هذه التسمية فقال: "وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه"[3].

6. تمييز الجملة:

ينقسم التمييز عند النحاة إلى قسمين "الأول منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلا في الاسناد، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلا في الاسم الذي هو جزء الكلام"[4].

وعرف القسم الأول باسم تمييز النسبة و الثاني بتمييز المفرد. أما عند ابن مالك فهو ينقسم إلى تمييز المفرد وتمييز الجملة، وجعل تمييز المفرد شاملا لبعض صور تمييز النسبة.

فمن الأول قولهم: طبت نفسا، واشتعل الرأس شيبا، إذ الإبهام واقع على عموم الجملة، وجعل من الثاني ما أزال الابهام عن مفرد أو عن نسبة

(1)ـ شرح التسهيل 120/1.

(2)ـ شرح التسهيل 120/1.

(3)ـ ارتشاف الضرب 462/1.

(4)ـ نفسه 377/2.

كما في قولهم: امتلأ الإناء ماءً، قال ابن مالك في تعريفه للتمييز: "وهو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضله، وتمييزه إما جملة.. وإما مفردا"[1].

قال الدماميني: "والمصطلح عليه بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة، الذي هو أعم من تمييز الجملة، وكلامه يقتضي أن تمييز الجملة شرطه أن تكون الجملة فعلية، وقد صرح به في الشرح"[2].

7. التركيب المزجي:

قال ابن مالك[3]:

والعَلَمُ امنعْ صرفَهُ ما رُكِّبَا   تركيبَ مَزْجٍ نحو مَعْدِ يَكْرُبَا

وقال في شرح التسهيل، والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث"[4]، ومن أمثلة ذلك ما زيدت عليه (ويه) مثل: نفطويه وعمرويه أو بعلبك، أوما ذكره ابن مالك في ألفيته من (معد يكرب) وغير ذلك. وقبل ابن مالك كان النحاة يستعملون لفظ (التركيب) للدلالة عليه وقد عبر ابن خروف عن ذلك حينما كان يترجم لمصطلح سيبويه في الكتاب وهو "باب تحقير كل اسم من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد"[5]. فقال "باب تحقير المركب"[6].

8. لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة":

وهو مصطلح استعمله ابن مالك للدلالة على جواز مطابقة الفعل

---

(1)ـ شرح التسهيل 383/2.

(2)ـ تعليق الفرائد للدماميني ص167.

(3)ـ شرح ابن عقيل على الألفية 323/3.

(4)ـ ينظر شرح التسهيل173/1.

(5)ـ ينظر: الكتاب 3/ 475.

(6)ـ تنقيح الألباب لابن خروف ص 158.

لفاعله إذا كان مثنى أو مجموعا، وقد منع ذلك سيبويه والنحاة، وخصوه بلغة بعض العرب، واصطلحوا على تعليل ما جاء على ذلك بلغة "أكلوني البراغيث". غير أن ابن مالك التمس اصطلاحا آخر لهذا من حديث النبي (ص)، قال في شرح التسهيل: "ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذك لا يصغر ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلى على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة""[1].

وقد جمع ابن مالك بين الاصطلاحين، معرفا باصطلاحه ومبينا له، فقال: "إذا تقدمالفعل على المسند إليه، فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع.. ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا وقبل المذكرين واوا وقبل الإناث نونا مدلولا بها على حال الفاعل.. والعلم على هذا قول بعض العرب: أكلوني البراغيث، وقد تكلم بها النبي(ص) فقال[2]: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالنهار""[3].

9. الضرورة:

ليست الضرورة من مصطلحات ابن مالك المبتكرة، ولكن مفهومه لها وتضييقه في دلاتها هو ما جعل هذا المصطلح يبدو جديدا على ما كان عليه قبل ابن مالك، فالضرورة عند جمهور النحاة ما يضطر إليه الشاعرفي قافيته ووزنه وجد له مخلصا أم لم يجد[4]، فجاء به ولو خرج على قاعدة وأصل. بيما هي عنده، ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخرجا، ولذلك ألفيناه لا يقول بمصطلح الضرورة في وصل المضارع بـ(ال) مثل قول الشاعر[5]:(من البسيط)

(1)ـ شرح التسهيل 120/1.

(2)ـ الحديث رواه البخاري في الصحيح 203/1.

(3)ـ شرح التسهيل 116/2.

(4)ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 142 بتصرف.

(5)ـ البيت للفرزدق في الإنصاف521/1.

مَا أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

لأنه يمكن أن يقول: ما أنت بالحكم المَرضِيِّ، ولكنه لم يقل، فالضرورة عند ابن مالك ما ليس للشاعر عنها مندوحة "فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[(1)].

وهو اختيار موفق، فالضرورة لا تسمى ضرورة إلا إذا اضطر الشاعر إليها ولم يصلح في موضعها تركيب آخر وإلا ذهب الوزن أو المعنى، وهذا الشعر الذي حدثت فيه الضرورة لا يحتج به ولا يقاس عليه لأن من شأن الضرورات أن تكون قليلة وقلتها تمنعها من أن يقاس عليها وأن تقعد القواعد على أساسها[(2)].

فهذه طائفة من الاصطلاحات النحوية التي ابتكرها نحاة المغرب والأندلس وتمايزوا بها عمن سبقهم من نحاة الأمصار في البصرة والكوفة وبغداد.. وهي كما رأينا فيها من التوفيق في الاختيار والدقة في التسمية ما جعل البقاء والتداول يكون لها نصيبا عند المتأخرين من النحاة. وخصوصا اصطلاحات ابن مالك، ولا شك في أن اهتمام النحاة المتأخرين بآثاره كالألفية والتسهيل؛ شرحا وتعليقا هو ما أثبت هذه الاصطلاحات وأبقاها.

رابعا - أثرها في النحو في مصر والشام

لئن كان النحو قد ولد مشرقيًا، فإنه لما رحل وأقام ببلاد المغرب والأندلس، زكا أصله ونما فرعه، وغدا صناعة متقنة تديرها أيدي مَهَرة، فإذا النحاة في هذه البلاد يصيرون أعلاما لهذا الفن، يغوصون في بحره ويستخرجون منه حلية يلبسونها "فالنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى

(1)ـ شرح التسهيل 202/1.

(2)ـ المدرسة النحوية في مصر والشام د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2 سنة 1990، ص269.

إنهم في هذا العصر -القرن السابع- كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة.." [1].

وقد آن لهذه البضاعة بعد أن علا سعرها وعز طلبها أن ترد إلى أهلها.

فلقد بلغت مدرسة النحو في المغرب والأندلس، مبلغا جعلها ترث ملك بغداد بعد تداعيها، فتصير أسماء أبي موسى الجزولي وأبي علي الشلوبين وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان، لا تقل جلجلة عن أسماء أبي علي الفارسي وابن جني والزجاجي وغيرهم، من الأئمة الأوائل، ولكن الأمر إذا تم نقص كما يقال، فإذا بلاد المغرب والأندلس -بدءًا من مطلع القرن الثامن الهجري- بدأت تتهاوى، وبدأت دويلاتها تتهالك تحت ضربات الفرنجة الغازين، فما كان من نوابغ هذه البلاد، إلا أن يفروا بدينهم وعلمهم ويعودوا به إلى بلاد المشرق، فكانت مصر والشام الحاضن لهؤلاء العلماء، وقد لقي هؤلاء من ولاة الأمور من المماليك في هذه الديار[2]، ما جعلهم يسكنون ويهنأون؛ ويقومون لينشروا علمهم فيها آمنين مطمئنين، وتدافع النحاة من بلاد المغرب يرحلون عن بلادهم، ويجلبون من علمهم بالنحو وفنون اللغة ما ستزدهر به الحياة في هذين المصرين الجديدين مصر والشام[3].

وكان قيام هؤلاء النحاة على التعليم في مدارس وجوامع القاهرة المحروسة ودمشق الفيحاء له الأثر الكبير في نقل معارفهم إلى أبناء البلدين فتخرج على أيديهم جيل من التلامذة الأفذاذ الذين حملوا راية النحو من بعدهم، كما كان لكتبهم التي أكب عليها هؤلاء التلامذة بالشرح والتعليق

(1)ـ نفح الطيب للمقري 206/1.

(2)ـ كان القطران مصر والشام تحت راية واحدة هي راية المماليك الذين تولوا الأمر بعد الأيوبيين من سنة 648هـ ينظر:نشأة النحو ص268.

(3)ـ نفسه ص271.

الأثـر البـين في قيـام مدرسـة نحويـة أخـرى في هـذه الربـوع لا تخلـو بصـمات النحـو المغـربي منها.

ولهـذا سـنحاول تسـليط الضـوء عـلى أشـهر هـؤلاء النحـاة المغاربـة الـراحلين إلى مصروالشـام، كـما سـنقف عنـد أهـم آثـارهم التـي تصـدى نحـاة المصريـين لشرحهـا والتعليـق عليها، كما أننا سنحاول تبين آثار النحو المغربي في مؤلفات نحاة هذه البلاد.

1- علماء المغرب والأندلس الراحلون إلى المشرق:

لم تنقطـع رحلـة علـماء المغـرب والأنـدلس إلى المشرق منـذ أن لاحـت بـوارق هـذا الـدين في تلـك الـبلاد، إذ كانـت دواعـي الحـج إلى بيـت اللـه الحـرام، أولى دواعـي هـذا الترحـال، ثـم كانـت الرغبـة في الـتعلم ومجالسـة العلـماء سـببا آخـر ضربـت لـه أكبـاد الإبـل عنـدهم، فعـلى مـدى القـرون السـتة التـي خلـت، لم ينكـفـء المغاربـة عـلى أنفسـهم، بـل كانوا يحثون المسير سعيا لقراءة "الكتاب" أو مدارسة "الجُمل" أو تحصيل "الإيضاح"[(1)].

أما وقد بلغوا في العلم مبلغ الثريا، فقد آن لهم أن يقر لهم بأرضهم قرار.

لكـن كـثرة الفـتن التـي ظهـرت عـلى مسرح الأنـدلس والمغـرب بـين ملـوك المسـلمين بعضـهم مـع بعـض، وبـين هـؤلاء و النصـارى، الـذين يحنـون إلى إخـراج المسـلمين مـن هـذه الـبلاد، وإعادتها صـليبية كـما كانـت، جعلـت الحيـاة فيهـا لا تطـاق، فـلا غـرو أن يرحـل علـماء هـذه الـبلاد، لأن حيـاة العلـم لا تشرق إلى في ظـلال الأمـن والطمأنينـة، ولا نقصـد مـن رحلـة العلـماء عـن هـذه الـبلاد أنهـم جميعـا شـدوا الرحـال وتركـوا الـبلاد خلـوًا مـنهم، لأن التـاريخ يحـدثنا أن كثـيرا مـن

(1)ـ نعني كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي فإنها كانت أشهر كتب المغاربـة التـي عنهـا أخـذوا النحو.

علـماء الأنـدلس اسـتمروا فيهـا رغـم هـذه الفـتن الكثـيرة والقلاقـل العظيمـة، وإنما نقصـد أن العلـماء الـذين خـافوا عـلى أنفسـهم وظلـت حيـاتهم يشـوبها القلـق والاضـطراب، اتجهـوا إلى المشرق وبخاصـة إقليمـي مصر والشـام، لأنهـم وجـدوا أن الرحلـة إلى هـذه الـبلاد تبعـث فـيهم الأمـن الـذي ينشـدون والاسـتقرار الـذي يطلبـون، ليجتهـدوا بعـد ذلـك في إنتـاجهم العلمـي ويجـدوا، وقـد كـان هـؤلاء العلـماء كثـيرين جـدا لدرجـة أن المقـري في نفـح الطيـب قـرر أن "حصر أهـل الارتحـال لا يمكـن بوجـه ولا بحـال، ولا يعلـم بـذلك عـلى الإحاطـة إلا عـلام الغيـوب الشـديد المِحـال، ولـو أطلنـا عنـان الأقـلام، فـيما عرفنـاه فقـط مـن هـؤلاء الأعلام، لطال الكتاب وكثر الكلام"[1].

ولهـذا فإنـا سـنقصر حـديثنا -تمثـيلا فقـط- عـلى طائفـة مـنهم ممـن اشـتهروا مـن علـماء المغـرب والأنـدلس، وكـان لهـم كبـير الأثـر وعظـيم النفـع عـلى هـذه الـبلاد (مصر والشام) وأهلها، ومنهم:

أبو الحسن علي بـن محمـد بـن عـلي المعـروف بـابن خـروف الاشـبيلي[2]، كـان إمامـا في العربية، محققا مدققا ماهرا فيها، أخذ النحو عن ابن طاهر المعـروف بالخـدب، وكـان في خلقـه غلظة ما جعله ينازل السهيلي ويعدو على ابن مضاء في مناقضته لكتابه[3]. أقرأ النحو بعـدة بـلاد ورحل إلى المغرب وطوف ببلاد المشرق فنزل حلب وأقام بها زمنا وعرج إلى القاهرة، ثـم عـاد إلى بلده اشبيلية وبها توفي سنة 609 هـ ومن آثاره شرح كتاب سيبويه المسـمى (تنقـيح الألبـاب في شرح غوامض الكتاب) وكذا شرح جمل الزجاج.

(1)ـ نفح الطيب للمقري 213/2، 214.

(2)ـ ينظر: بغية الوعاة: 203/2، ومعجم الأدباء 75/15.

(3)ـ نشأة النحو للطنطاوي ص233.

1. أبو الحسين زين العابدين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي[1] الجزائري، المنسوب إلى قبيلة زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت بظاهر بجاية، كان إماما مبرزا في العربية، وناظما كبيرا، كان يحفظ شيئا كثيرا، ومن محفوظاته كتاب الصحاح للجوهري، وكان من أنبه تلامذة الجزولي الذي أقام ببجاية مدرسا[2]، رحل ابن معط إلى دمشق وأقرأ بها النحو، وانتفع به خلق كثير، تدريسا وتصنيفا، ولما صار إماما كبيرا بالنحو وشاعرا جيدا أرغبه الملك الكامل الأيوبي في الانتقال إلى مصر، فرحل إلى القاهرة واستقر بها، وتصدر بالجامع العتيق (وهو جامع عمرو بن العاص) يعلم الطلاب حتى توفي سنة 628هـ من أشهر تلامذته إبراهيم بن أبي عبد الله السكندري المعروف بابن العطار (ت649هـ)، وأبو بكر بن عمر بن علي بن سالم القسنطيني (ت695هـ) أما أشهر مؤلفاته فهي "الدرة الألفية في علم العربية" وهي المعروفة بألفية ابن معط، وإليها أشار ابن مالك بقوله في ألفيته:

وَتَقْتَضِي رِضًى بغيرِ سُخطِ   فَائِقَةً أَلْفِيّةَ ابنَ مُعْطِ

وكذا كتابه "الفصول الخمسون في النحو" وشرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي وغيرها كثير.

2. القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المعروف بعلم الدين اللورقي[3] والمشهور بين النحاة باسم الأندلسي، كان إماما في العربية متبحرا فيها، عالما بالقراءات والأصول والفقه، لقي الجزولي بالمغرب وورد مصر ثم اتجه إلى دمشق ثم بغداد فجلس في حلقة أبي البقاء العكبري، ثم عاد إلى

(1)ـ ينظر: معجم الأدباء للحموي 35/2، وبغية الوعاة 344/2.

(2)ـ ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان تح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة 153/3.

(3)ـ انباه الرواة للقفطي 42/4، ومعجم الأدباء 234/16، و بغية الوعاة 250/2.

دمشق واستوطنها، والتف الناس حوله يستفيدون منه، ولي مشيخة العادلية، من تلامذته: ياقوت بن عبد الله الحموي، ومحمد بن إسرائيل بن القصاع وعلي بن المظهر الكندي السكندري المعروف بابن عرفة[1]. له شرح على الجزولية عظيم سماه "المباحث الكاميلية في شرح المقدمة الجزولية" وشرح المفصل في أربع مجلدات، توفي سنة 661هـ

3. محمد بن علي بن يوسف رضي الدين الشاطبي اللغوي، قال عنه الذهبي: "كان عالي الاسناد في القرآن وكان إمام عصره في اللغة"[2]. تصدر للإقراء بالقاهرة وأخذ عنه علماء أجلاء منهم أبو حيان والقطب الحلبي، توفي سنة 684هـ

4. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن سحمان الشريشي[3]، ولد بشريش وأتقن العربية وتفنن فيها، درّس بدمشق بالرباط الناصري وبالمدرسة النورية، ودخل مصر ودرّس بالفاضلية ثم القدس ثم عاد إلى دمشق، روى عنه ابن العطار الذهبي، وابن الخباز والقطب الحلبي، له شرح على الألفية توفي سنة 685هـ

5. محمد بن أحمد بن أبي بكر، أو عبد الله التلمساني العجيسي، ولد بتلمسان سنة 711هـ وتقدم بها ومهر في العربية، نزل القاهرة فأكرمه الأشرف شعبان ودرس بالشيخونية[4].

---

(1)ـ انباه الرواة للفقطي 162/4.

(2)ـ ينظر: طبقات القراء للذهبي ،تح محمد سيد جاد الحق،دار الكتب الحديثة -القاهرة،ط1،سنة 1999 ، 150/1.

(3)ـ بغية الوعاة.45،44/1

(4)ـ نفسه.

6. الفتح بن موسى بن حماد[1]، درس المقدمة الجزولية على مؤلفها وطوف البلاد، فدخل بغداد وحماه ودمشق ودرس بها النحو على الكندي، وتولى التدريس في نظّامية بغداد، ولما وصل مصر درّس بالمدرسة الفائزية حتى مات سنة 663هـ، وله نظم المفصل للزمخشري.

7. أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الجياني[2]، سيد نحاة الأندلس، سمع في بلاده ثم رحل إلى المشرق حاجا،ونزل بحلب فأخذ عن ابن يعيش ثم تصدر للإقراء بها ثم بدمشق التي استوطنها وجاء فيها بما أعجز الأوائل لسعة حفظه وقوة ذاكرته، عد إمام النحاة في عصره، وعده بعض المحدثين سيبويه المغرب، له مصنفات تجل عن العد منظومًا ومنثورًا سهر النحاة جراها واختصموا، ولعل أشهرها: ألفيته المسماة الخلاصة، وكتاب التسهيل وشرحه، وشرح الجزولية، وشواهد التوضيح وغيرها كثير، توفي بدمشق سنة 672هـ ورثاه ابن النحاس فقال :(من الكامل)

قُلْ لابنِ مالكٍ انْ جرَتْ بهِ أدمُعِي حَمْراءَ يَحكِيها النَّجيعُ القَانِي
فَلَقَدْ جَرحْتَ القلبَ حينَ نُعِيتَ لي فتدفَّقَتْ بِدِمائِهِ أَجْفَانِي
لكنْ يُهَوِّنُ مَا أَجِنُّ مِنَ الأسَى عِلْمِي بنَقْلَتِهِ إِلَى رِضْوَانِ

9. أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي[3]، تلقى النحو عن ابن الضائع وكثيرا من أئمته بالأندلس، رحل إلى مصر متخفيا بعد أن وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير جفوة، فتوعده السلطان. لزم ابن النحاس وتصدر للإقراء بالجامع الأقمر بالقاهرة، وكان أكبر نحوي بعد

(1)ـ السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ، تح د/ زيادة، مطبعة دار الكتب ، 542/1.

(2)ـ ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 130/1، وحاشية الخضري على الألفية 07/1.

(3)ـ ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 126/1، والدرر الكامنة 302/4، وطبقات القراء للذهبي 285/2.

ابـن مالـك تعـددت تصـانيفه وكـثرت في النحـو والقـراءة والـتراجم والتفسـير والعـروض وغيرهـا ومـن أشـهر مؤلفاتـه: التـذييل والتكميـل في شرح التسـهيل، وارتشـاف الضرب مـن لسـان العـرب في النحـو والبحـر المحـيط والنهـر المـاد في التفسـير، وكـان مـن أشـهر تلامذتـه بمصر ابـن ام قاسـم المـرادي، والسـمين الحلبـي، ونـاظر الجـيش وابـن عقيـل، وكل أعلام المدرسة المصرية، توفي سنة 745هـ.

2- الآثار المغربية عند المشارقة:

لقيـت الآثـار النحويـة المغربيـة والأندلسـية، اهتمامـا كبـيرا مـن نحـاة القطـرين مصر والشام، فـأكبوا عليهـا بالـدرس والمـذاكرة، ونـال بعضـها مـن الحظـوة، مـا جعلهـا تكـون مـدارا لـلشرح أو التعليـق والبسـط، فـإن لم يكـن كـذلك، فبالنقـل عنهـا والاسـتفادة مـما حوتـه مـن الآراء والمـذاهب، وقـد اتخـذها بعضـهم أنموذجًـا، فأنشـأ عـلى نهجهـا وطريقتهـا، وهـو مـا يشهد بعظم هذه الآثار وعلو شأنها بين النحاة، ومن أجلّ هذه الآثار:

- كتاب المقرّب في النحو لابن عصفور:

يعد كتـاب المقـرب لابـن عصـفور، مـن أجـل الكتـب النحويـة المغربيـة ومـن أشـهر مـا ألـف ابـن عصـفور، قـال في مقدمتـه، أنـه ألفـه بطلـب مـن الأمـير أبي زكريـا يحيـى بـن زكريـا الحـفصي أمـير دولـة الحفصـيين بتـونس، حيـنما أقـام ابـن عصـفور هنـاك بعـد نزوحـه عـن الأنـدلس، وجـاء في كشـف الظنـون: "المقـرب في النحـو" لابـن عصـفور، ولـه عليـه شرح لم يتم، وعلق الشـيخ تـاج الـدين أحمـد بـن عـثمان الـتركماني الحنفـي تعليقـة لطيفـة عـلى هـذا الشرح وتـوفي سـنة 668هـــ وللشـيخ بهـاء الـدين أبي عبـد اللـه محمـد بـن إبـراهيم النحاس الحلبي المتوفي سنة 638هـ شرح أيضا كتبه إملاءً"[1].

(1)ـ كشف الظنون لحاجي خليفة 405/2.

كـان لهـذا الكتـاب أثـر بـارز في عـالم التـأليف في النحـو، فمـن العلـماء مـن رحـب بـه وتلقـاه بـالرضى والقبـول ومـنهم مـن شـمر عـلى سـاعد الجـد لشرحـه والتعليـق عليـه، ومـنهم مـن أغـواه الحسـد فانتقـده ورد عليـه، قـال المقـري: "ولمـا ألـف ابـن عصـفور كتابـه المقـرب في النحـو انتقـده جماعـة مـن أهـل قطـره الأندلسـيين وغـيرهم، ومـنهم ابـن الضـائع وابـن هشام الجزيـري، لـه عليـه (المـنهج المعـرّب بـالرد عـلى المقـرب) وفيـه تخلـيط كثـير وتعسـف.. ومـنهم ابـن الحـاج وأبـو الحسـن حـازم القرطـاجني وابـن مـؤنس القـابسي وبهـاء الـدين ابـن النحاس.." [1].

وقـد نقـل السـيوطي في كتابـه "الأشـباه والنظـائر" كثـيرا مـن النقـول عـن تعليقـة ابـن النحاس التي لم تصل إلينا[2].

وقـد اقتـبس النحـاة عـن المقـرب كثـيرا، وأوردوا ذلـك في آثـارهم، ومـن أشـهر مـا اقتـبس منـه، تعريـف ابـن عصـفور للنحـو، حيـث قـال: "النحـو علـم مسـتخرج بالمقـاييس المسـتنبطة مـن اسـتقراء كـلام العـرب، الموصـلة إلى معرفـة أحكـام أجزائـه التـي ائتلـف منهـا"[3]، وقـد نقـل هـذا التعريـف السـيوطي في اقتراحـه[4]،والأشـموني في شرحـه عـلى الألفيـة دون أن يغير فيه[5].

- الفصول الخمسون في النحو لابن معط:

وهــو كتـاب تعليمــي، حيــث اخـتصر ابــن معــط مســائل النحــو ودقائقــه في خمسـين فصـلا، لتسـهل عـلى المـتعلم المبتـدئ، قـال ابـن معـط في مقدمـة كتابـه هـذا: "أمـا بعـد: فـإن غـرض المبتـدئ الراغـب في علـم الإعـراب حصرتـه في خمسـين

(1)ـ نفح الطيب 180/7، 181.

(2)ـ قال عنه ابن حيان "كان هو الشيخ والشيخ المازوني شيخي الديار المصرية ، لم يؤلف شيئا إلا ما أملاه شرحا لكتاب المقرب" ينظر: بغية الوعاة 14/1.

(3)ـ ينظر: المقرب ص 03/1.

(4)ـ الاقتراح للسيوطي 06.

(5)ـ شرح الأشموني 15/1، 16.

فصلا، يشتمل على خمسة أبواب"[1]، ويعلق محقق الكتاب الأستاذ محمود الطناحي على ذلك قائلا: "وقد ذكر ابن معط في مقدمة الفصول، أن عمله تلبية لحاجة المبتدئ، فهل الفصول كتاب للمبتدئين؟ الحق أن الكتاب بما حوى من مسائل وما تضمن من قواعد، إنما يلبي حاجة المبتدئ والمنتهي على السواء، بل هو أقرب إلى من سار في درب النحو خطوات وخطوات، وأين المبتدئ من هذه الشواهد، والأمثلة التي ملأ بها ابن معط كتابه؟ بل أين المبتدئ من هذه التعليلات، والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرة كان للشراح فيها كلام.."[2].

وقد تلقى كتاب الفصول كثير من نحاة مصر بالشرح، وكان أشهر شروحه، شرح العلامة جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز المتوفى سنة 681هـ المسمى "المحصول في شرح الفصول"، قال في مقدمته: "وبعد فإن كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبرالفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى ابن معطي بن عبد النور رحمه الله تعالى، وإن كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل عسير عن المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به، من استوجب قضاء حقه، والمسايرة له على ملتمسه، سألني غير مرة أن أشرحه، وأنبئ عن غوامضه وحقائقه، وأقربه إلى طالب نكته ودقائقه.." [3].

وممن شرحه أيضا:

- محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى بن شهاب

(1)ـ الفصول الخمسون ص149.

(2)ـ نفسه ص 87.

(3)ـ مقدمة المحصول في شرح الفصول لابن إيازعن الفصول الخمسون ص109

الدين الخوبي المتوفي سنة 693هـ[1].

- الحسن بن قاسم بن عبد اللـه المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم الموفي سنة 749هـ[2].

- إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي المتوفي سنة 853هـ[3].

- الدُّرَّة الألفية في علم العربية لابن معط:

وهي المشهورة باسم "ألفية ابن معط"، وهي أول ألفية عرفت في النحو، إذ يعد الرائد في استعمال لفظ "الألفية"، وهو من أطلق هذا الاسم على منظومته، قال:

هَذَا تَمَـامُ الـدُّرَّةِ الأَلْفِيَّةْ تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ المَرْوِيَّةْ

وتبعه في ذلك الناس، حيث استعملها زين الدين أبو التقي شعبان بن محمد بن داوود المصري المتوفي سنة 828هـ حين نظم ألفية في النحو سماها: "كفاية الغلام في إعراب الكلام"[4].

وذكر الزركلي في الأعلام أن السيوطي المتوفى سنة 911هـ أنظم ألفية جامعة لألفية ابن مالك وابن معط[5].

وقلد هذا النهج غير النحويين، كالذي فعله الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم ابن الحسن المتوفى سنة 806هـ حيث نظم ألفية في أصول الحديث.

(1)ـ بغية الوعاة 73/1.

(2)ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 117/2.

(3)ـ الضوء اللامع، للسخاوي ،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروتن د.ت، 177/1.

(4)ـ ينظر: الفصول الخمسون ص37.

(5)ـ الأعلام للزركلي 154/4.

وأقبل على ألفية ابن معط علماء كثر بالشرح منهم[1]:

- شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلي المتوفي سنة 627هـ واسم شرحه "الغرة الخفية في شرح الدرة الألفية".
- محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي المعروف بابن النحوية المتوفى سنة 718هـ
- أحمد بن محمد الوالي شهاب الدين المقدسي المتوفي سنة 728هـ

ومن أشهر شراحها إلى جانب ابن الخباز نجد عز الدين أبا الفضل ابن جمعة بن زيد القواس الموصلي المتوفى سنة 696هـ وبهذه الشروح أسهمت ألفية ابن معط في الحركة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة.

- الخلاصة أو ألفية ابن مالك:

ربما لم يكتب لألفية ابن معط الظهوروالشهرة، مثلما كتب لألفية ابن مالك، التي صارت قبلة كل المريدين من طلبة النحو، فقد سهل عليهم حفظها، لخفة وزنها فهي على بحر الرجز كامله أو مشطوره، قال الصبان "ووزن كامل الرجل مستفعلن ست مرات، والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات، فعلى أنها من كامله يكون مثلا:

قالَ محمدُ هوَ بنُ مالكِ   أَحمَدُ رَبِّي اللـه خيرَ مَالكِ

بيتا مصرعا عروضه موافقة لضربه، ويكون كل بيت شعرا مستقلا، وعلى أنها مشطورة يكون مثلا: "قال محمد هو ابن مالك" بيتا، و"أحمد ربي الله خير مالك" بيتا.."[2].

(1)ـ ينظر: كشف الظنون 155/1.

(2)ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني.14/1

و لقيت الألفية كثيرا من المعجبين وقليلا من المعيبين ومنهم أبو حيان[1] وولده بدر الدين، قال ابن الوردي- إذا صح الكلام: "إن ابنه بدرالدين كان يقول: ما زال والدي يتخبط حتى نظم الألفية.."[2].

وانبرى المعجبون بها، يشرحون غوامضها ومصاعبها، ويوضحوا خفيها طوال القرنين السابع والثامن، وقد ذكر صاحب الكشف هؤلاء الشراح، وأشهرهم[3]:

1. بدر الدين بن المصنف المتوفى سنة 686هـ وكان شرحه شرحا منقحا اشتهر بشرح ابن الناظم، وهو أول الشروح.
2. أثير الدين أبو حيان المتوفى سنة 745هـ وسماه منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، ولم يكمله.
3. الشيخ شمس الدين حسن بن أم قاسم المرادي.
4. أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشهير بابن عقيل النحوي، وهو من أبسط الشروح وأجمعها.

5.عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الانصاري (ت761هـ) وسمى شرحه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".

6.أبو الحسن علي نورالدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ) وسمي شرحه (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، وعرف بشرح الأشموني. ولم يكتف العلماء بوضح الشروح الكثيرة المتعددة للألفية، بل وجهوا همتهم أيضا إلى إعرابها لتكون مجال تمرين للطلاب على الإعراب ومن الذين أعربوها الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسن الرملي الشافعي،

(1)ـ ينظر: نفح الطيب 430/2.

(2)ـ تاريخ ابن الوردي ،دار الكتب العلمية-بيروت ،سنة1996 ، 222/2.

(3)ـ ينظر: كشف الظنون 151/1 وما بعدها.

والشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفي سنة 905هـ وقد سمى إعرابه "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"[1].

كما اهتموا أيضا بشواهدها، فشرحوها، وأسهم الشيخ نورالدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي المتوفى سنة 721هـ بنثر الألفية، وقام بالمجهود نفسه برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي[2].

وقد ظلت الألفية إلى هذ االعصر مدارا للشرح والتبسيط خدمة للطلاب.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

هو من كتب ابن مالك الجليلة، قال عنه أبو حيان: "أحسن موضوع في علم النحو وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات، وأجمعه للأحكام، كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق"[3].

وقال فيه ابن خلدون: "كتاب (التسهيل) استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد"[4].

ولما كان كتاب التسهيل رائده الإيجاز، وقلة العبارة، صعب فهمه على كثير من الناشئين،لأن إيجازه بلغ حد الغموض، كما تقول دائرة المعارف الإسلامية[5]، لهذا فإن ابن مالك نفسه أحس أن الكتاب لا يكمل نفعه، ولا يعمل خيره،إلا إذا أكمل بشرح يزيل غموضه، ويبين المراد من عبارته

(1)ـ ينظر: كشف الظنون 1/ 151 وما بعدها.

(2)ـ نفسه.

(3)ـ البحر المحيط 06/1.

(4)ـ مقدمة ابن خلدون 547.

(5)ـ دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد 272/4.

واصطلاحاته وقواعده، فوضع عليه شرحه.

ومن الذين اهتموا بشرحه من بعده[1]:

1. أبو حيان أثير الدين، وسماه "التذييل والتكميل في شرح التسهيل".
2. بدر الدين بن أم قاسم المرادي.
3. شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي المتوفي سنة 756هـ.
4. محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفي سنة 778هـ.
5. العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني وسماه "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"

كما أننا وجدنا من نظم التسهيل كما فعل شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي المتوفى سنة 820هـ

- متن الآجرومية:

أو المقدمة الآجرومية لأبي عبد الله محمد بن آجروم الصنهاجي المتوفى سنة 723هـ وهي مقدمة مختصرة في النحو أعدت للطلاب، وقد اعتنى بها العلماء اعتناء يكاد يكون منقطع النظير، فنالت مكانة كبيرة وحظيت بشهرة عظيمة، ولما لها من وقع طيب في نفوس المتعلمين ذاع صيتها وأطبقت الآفاق سمعتها، فاحتلت ساحة المتعلمين حيث أقبل الطلاب عليها، فتسابق النحاة إلى شرحها، وذلك لملاءمتها للدرس النحوي المبسط، وعلى الرغم من إيجازها، فقد حوت مقاصد النحو جميعها، لذلك أضحت موضع اهتمام العلماء.

(1)ـ ينظر: كشف الظنون 406/1.

ولم تقـتصر أهميـة المقدمـة عـلى كـثرة الشروح التـي دارت حولهـا، وإنمـا بلغـت حـدا مـن الأهميـة جعلـت شروحهـا نفسـها نصـب أعـين العلـماء فـألفوا حولهـا الحـواشي وشروح الحواشي.

وقد نيفت شروح الآجرومية عن العشرين شرحا ومن أهمها[1]:

- شرح أبي اسحق إبراهيم بن محمد المعروف ببرهان الدين الشاغوري.
- شرح الشيخ أبي بكر الشنواني المصري.
- شرح بن حسين الطولوني.
- شرح الشيخ خالد بن عبد اللـه الأزهري.
- شرح الشيخ جمال الدين عبد اللـه بن أحمد الفاكهي المكي.

3- النحو المغربي في مؤلفات المشارقة:

تـرجم نحـاة القطـرين مصر والشـام تـأثرهم بأسـاتذتهم مـن نحـاة المغـرب الـذين تعلمـوا عـلى أيـديهم أصـول هـذا الفـن، كـما أخـذوه مـما حـوت مصـنفاتهم الجليلـة التـي أقبلـوا عليهـا بالـدرس والمـذاكرة، فـيما أخرجـوا مـن مؤلفـاتهم، فقـد نقـل هـؤلاء النحـاة فـيما كتبــوا كثــيرا مــن آراء نحــاة المغــرب ومــذاهبهم في مســائل النحــو الكثــيرة وأبــانوا في مصـنفاتهم الباقيـة عـن عظـم هـذا الـتراث النحـوي الـذي ورثـوه عـن مشـايخهم، فجـاءت كتـبهم مليئـة بمواقـف ابـن خـروف والسـهيلي وابـن الضـائع وابـن هشـام الـخضراوي وابـن عصـفور والجـزولي والشـلوبين وابـن مالـك وابي حيـان وابـن معـط الجزائـري وغـيرهم ممـن نبـه مـن علـماء المغـرب الأماجـد، وهـذه عينـة مـن هـذه الكتـب المشرقيـة التـي روت لنـا تلكـم الآثـار المغربيـة في النحـو، فاحتفظـت لنـا بـآرائهم وخلافـاتهم مجموعـة في كـل بـاب من أبواب النحو.

(1)ـ ينظر: كشف الظنون 1797/2،1796.

- أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري:

هو من أجل كتب ابن هشام، وهو شرح لألفية بن مالك في النحو، ولكنه لم يلتزم فيه بالألفية إذ أنه استكمل ما فاتها من الأقسام والانسجام في ترتيب المعلومات، ومن التنسيق في ضم القواعد المتصل بعضها ببعض، وقد ظهر هذا كله جليا في باب التصريف[1]، قال ابن هشام عارضا عمله في كتابه: "إن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، كتاب صغر حجما وغزر علما غير أنه لإفراط الإيجاز كاد يعد من الألغاز، وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه وأعلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه وأهذب به موارده وأعقل به شوارده ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تدليل.."[2].

وقد كان هذا الشرح معرضا لكثير من الآراء النحوية والخلافات، وقد كان لعلماء المغرب نصيب وافر منهما، فقد عرض آراءهم في أكثر من ثمانين موضعا، كان لابن مالك منها تسع وثلاثون، ولابن عصفور عشرون، ولابن هشام خمسة مواضع كما ذكر الجزولي وابن خروف والسهيلي في غيرها.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

كتاب المغني من أشهر كتب ابن هشام،ولعل شهرة ابن هشام في النحو جاءت بعد تأليفه لهذا الكتاب، الذي طار ذكره في الآفاق، وقد سمي كتابه المغني، "لأن من درسه استغنى به عن دراسة غيره، لما فيه من حسن التقسيم

(1)ـ الوسيط في تاريخ النحو العربي د/عبد الكريم الأسعد، دار الشواق للنشر والتوزيع، الرياض، ص279.

(2)ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري 14/1، 15، 16.

وجمال العرض، وقوة الابتكار، وتذليل النحو لمن طلبه وتعبيد الطريق لمن قصده"[1].

وقد اعتمد ابن هشام في ذلك على النحاة الذين سبقوه وبخاصة نحاة المغرب، فقد تأثر ابن هشام بالمغاربة فكان اعتماده على آرائهم وتعليقاتهم كثيرا جدا، مما لا يتسع المجال لحصره وتتبعه، فقد ذكر علماء المغرب في أكثر من ثلاثمئة وخمسين موضعا، منهم ابن مالك في مئة وواحد وسبعين موضعا، وكان له فضل التقدم على غيره من نحاة المغرب، فيذكر باسمه أو بنسبة بعض كتبه كقوله: قال صاحب التسهيل"[2] أوبإيراد اسم كتابه المقتبس عنه كقوله: "وفي شرح الكافية"[3] و"في شرح العمدة"[4].

كما اعتمد على ابن عصفور في أكثر من تسعة وستين موضعا، ثم على الشلوبين في ما يقارب الثمانية عشر موضعا، واعتمد على ابن هشام الخضراوي فيما يزيد عن سبعة عشر موضعا، إضافة إلى ذكر ابن خروف في أربع وعشرين موضعا والسهيلي في ستة عشر موضعا والصفار في ستة مواضع وابن أبي الربيع في أربعة مواضع وغير هؤلاء كثير، وهو أمر جعل تأثير رأي المغاربة في "المغني" واضحا لا يمكن تجاهله بحال.

- همع الهوامع للسيوطي:

يعد كتاب "همع الهوامع من الموسوعات النحوية فهو كتاب حافل بمسائل النحو وقضاياه منذ عصر سيبويه إلى عصر المؤلف، كما يعد الكتاب موسوعة في شواهد العربية، ولا نظن أن هناك كتابا من كتب المتقدمين أو

(1)ـ المدرسة النحوية في مصر والشام ص 372.

(2)ـ ينظر: المغني 1/ 175.

(3)ـ نفسه 122/1.

(4)ـ نفسه 155/1.

المتـأخرين اتسـعت مصـادره وتعـددت مراجعـه مـثلما وقـع لكتـاب "الهمـع"، فـإن مصـنفه استوعب فيـه آراء جـل النحـاة إن لم نقـل كلهـم في مختلـف الأبـواب والمسـائل، وحشـد فيـه نقـولا اسـتقاها مـن شـتى الكتـب التـي عنيـت بـالنحو وعالجـت مباحثـه، وقـد ذكـر السـيوطي أنـه عـول في كتابـه "جمـع الجوامـع" عـلى مئـة مصـنف[1]، ولا شـك في أن هـذا العـدد قـد تضـاعف حـين شرحـه في هـذ االمصـنف الـذي سـماه "همـع الهوامـع عـلى جمـع الجوامـع" وقـد اعتمـد السـيوطي عـلى مـا كتبـه ابـن مالـك اعـتمادا مفرطـا وخصوصـا كتـاب التسـهيل وشرحـه، كـما اعتمـد كـذلك عـلى أبي حيـان في كتابيـه الارتشـاف والتـذييل، كـما كـان الكتـاب معرضـا للخـلاف النحـوي، وقـد مـلأت آراء المغاربـة كـل صـفحة مـن صـفحات هـذا المصـنف، وكـان أعظـم قـيم الكتـاب أنـه نقـل عـن كثـير مـن الكتـب المفقـودة التـي بلغـت الخمسـة عشر كتابـا تقريبـا، فقـد حفـظ لنـا كتـاب "الهمـع" نصوصـا موثقـة عـن هذه الكتب التي درست.

- الأشباه والنظائر في النحو:

إن أهـم مـا امتـاز بـه السـيوطي، هـو كـثرة التتبـع والاطـلاع، فقـد دأب عـلى جمـع المعلومـات مـن بطـون الكتـب ومجالسـة العلـماء، وتـيسر لـه أن يطلـع عـلى كثـير مـما دون مـن الـتراث الثقـافي عـلى مـر العصـور، فتجتمعـت لديـه نقـول كثـيرة اسـتخرجها مـن الجمـع الغفير من المصنفات التي دفعته همته العالية إلى النظر فيها.

وقـد كـان كتـاب "الأشـباه والنظـائر في النحـو" مـن أمثلـة كتـب كثـيرة، ثمـرة مـن ثمـار هذا الجهد الذي ألزم به نفسه في الاطلاع والتسجيل أولا ثم النظر والتاليف ثانيا.

وكتـــاب "الأشـــباه" كتـــاب يجمـــع بـــين القواعـــد المتشـــابهة بضـــم الشـــبيه إلى

---

(1)ـ ينظر: همع الهوامع 02/1، 244/2.

الشبيه والنظير إلى نظيره، فهو كتاب في أصول النحو، قسمه صاحبه إلى سبعة فنون، وقد بني كثيرا من هذه الفنون على أبواب النحو[1].

وإذا كانت قيمة الآثار ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى الانتفاع بها، فإن كتاب "الاشباه والنظائر" له القدح المعلى في هذ المضمار، إذ أن أثره في الدراسات النحوية لا يخفى، فقد حوى مجموعة ضخمة من النصوص، كما يعد الكتاب من المراجع النحوية الهامة لأنه ينقل فيه آراء باتت أصولها مفقودة، ومن هذه الآثار المفقودة التي نقل منها السيوطي واحتفظ ببعض نصوصها في كتابه، وهي لنحاة المغرب والأندلس:

- كتاب الموصل لأبي محمد القاسم علم الدين اللورقي (ت661هـ).
- كتاب البسيط لضياء الدين بن العلج
- كتاب الترشيح لخطاب الماردي (ت410هـ).
- كتاب لاقناع لابن الباذش (ت538هـ) وشرح ألفية ابن معط له.
- كتاب شرح الجزولية لابن الخباز (ت637هـ) وكتاب النهاية له أيضا.
- كتاب الإفصاح لابن هشام الخضراوي (ت696هـ).

(1)ـ ينظر: الأشباه والنظائر، فن بناء المسائل بعضها إلى بعض 147/2.

هـو أغـزر شروح الألفيـة مـادة، وأوفاهـا جمعـا لمـذاهب النحـاة وتعلـيلاتهم وشـواهدهم عـلى نمـط البسـط والتفصـيل(1)، كيـف لا وأمامـه شروح الألفيـة الكثـيرة كشرح ابـن النـاظم والمـرادي وابـن هشـام وابـن عقيـل وغـيرهم وأمامـه شرح التسـهيل للمـرادي والمغنـي وغـيرهما مـما يعينـه عـلى اسـتيفاء مـادة الخـلاف النحـوي، قـال واصـفا دقـة عملـه في هـذا الشرح : "فهـو شرح خـالٍ مـن الإفـراط الممـل، وخـالٍ مـن التفـريط المخـل، وكـان بـين ذلك قوامًا"(2).

وقـد أثبـت الأشـموني في شرحـه كثـيرا مـن الآراء النحويـة المغربيـة ونسـبها إلى أصـحابها، كـما ذكـر بعضـا مـن الكتـب المفقـودة لعلـماء المغاربـة ككتـاب الإفصـاح لابـن هشام الخضراوي(3)، وكتاب النقد على مقرب ابن عصفور(4).

فهـذه إذًا إشـارة إلى مـا كـان مـن أثـر لنحـو المدرسـة المغربيـة والأندلسـية في إقامـة صرح مدرسـة نحويـة عـلى أعقابهـا في مصر والشـام، مـن خـلال إعـداد أعلامهـا عـلى أيـاد مغربيـة ووفـق مـنهج مغـربي تضـمنته تـآليف وآثـار المغاربـة التـي اهـتم نحـاة هـذا القطـر بهـا، وظهـر أثـر ذلـك كلـه في مؤلفـات أعـلام هـذه المدرسـة المصريـة الشـامية مـن خـلال مـا وضـعته مـن التعليـق والشروح عـلى كتـب المغاربـة أو الجمـع لهـا وبيـان اختلافها،ووضـعها بإزاء آراء كبار النحاة من رواد المدارس النحوية العتيقة في البصرة والكوفة وبغداد.

(1)ـ ينظر: نشأة النحو للطنطاوي ص292.

(2)ـ شرح الأشموني 140/1.

(3)ـ نفسه11/1.

(4)ـ نفسه 25/1.

خـــــاتمـة

لعلنا بعد هذا العرض الذي قدمنا، عن الاتجاه الذي سلكه المغاربة في درسهم النحـوي، منذ القرن الثالث الهجري، بعد وصول كتابي الكسائي و سيبويه إلى بلادهم،إلى أن بلـغ الـذروة و شدا،خلال القرنين السابع و الثامن الهجريين، نكون قد قنعنا بتميز هذا الاتجـاه، واسـتقلاله عـن البحث النحوي في المشرق، بما خص به نفسه، من آراء شملت كثيرا من قضايا النحو و مسائله، في مختلف الأبـواب، فكـان لنحاتـه فيهـا، الخـروج عـلى مـا أُلـف عنـد نحـاة المشرق مـن الآراء، أو الاستدراك عليه و التوسع، بعيدا عما رُمي بـه هـذا الاتجـاه، مـن تـهم التلفيـق و المزاوجـة بـين المـذاهب، و بما أشاع من المصطلحات والتعابير ؛ التي كتب لكثير منها الظهور على ما عداها من اصطلاحات النحو المشرقي، في كثير من الأبواب.

وقد أمكننا مـا وجـدنا عليـه البحـث النحـوي في بـلاد المغـرب والأنـدلس، مـن الشـمول والإحاطة و التأصيل، واتخاذ الأدوات، أن نجزم بوجود مدرسـة نحويـة متميـزة، ظـاهرة عـلى مـا سواها، مؤثرة فيما بعدها، ورثت نحو المشرق، وتربعت عـلى عـرش الـدرس النحـوي، بعـد زوال سلطانه، إثر سقوط دولة بني العباس، واستمر إشعاعها زمنا غير يسير، حتى أتى مدُّ الفرنجة عـلى ممالك الإسلام ودويلاته، في الأندلس و الشمال الإفريقي.

وكانت أسماء أعلامها، لا تقصر عن أسماء كبار نحاة المشرق، بل إنها تجاوزها في كثير مـن الأحيان.

ويمكن أن نوجز أهم ما وصل إليه البحث من النتائج فيما يـأتي :

1. لم يتخلـف علـماء المغـرب و الأنـدلس، عـن المشـاركة الفاعلـة في النشـاط النحـوي

منذ وصول هذه الصناعة إلى بلادهـم، درسـا وشرحـا و تأليفـا، حـول ماكتبـه كبـار النحـاة كسيبويه و الكسائي، و الزجـاجي، و الفـارسي، فكانـت شروحهـم لهـذه الكتـب، مـن أجـلّ وأنفع الشروح وأغزرها مادة، وقد ضمنوها بعضاً من اختياراتهم.

2. كان للمذهب الديني أثره الواضح في نحو المغاربة، فقد كانت آثار المذهب الظاهري عـلى النحو المغربي لا تخفى، وكانت ثورة ابن مضاء القرطبـي شـاهدًا عـلى ذلـك، وحـين تحـول المغاربة إلى مذهب مالك، كان أثـر ذلـك بيـنًا أيضـا، وخصوصـا في التعامـل مـع الحـديث النبوي الشريف، وجعله مصدرا من مصادر الاستشهاد، فأكثروا منه، حتى عيبوا على ذلك.

3. لم يتردد نحاة المغرب والأندلس، في المشاركة بآرائهم النحوية، التي خالفوا فيها كبار النحاة، دونما شعور بنقص، فكانت آراء الجزولي، وابن خروف، وابـن معـط، وابـن عصـفور، وابـن مالك وغيرهم، أكثرَ دقة وأقرب إلى روح اللغة، من آراء غيرهم، في كثير من الأحيان.

4. أطلق المغاربة والأندلسيون، كثيراً من المصطلحات النحوية، التـي خـالفوا بهـا مصـطلحات المدارس المختلفة، وقد كتب لبعضها الشيوع والظهور على مصطلحات المشـارقة، لمـا فيهـا من الدقة والإيجاز، ومن أمثلتها، نائب الفاعـل، والبـدل المطـابق، ولغـة "يتعـاقبون فـيكم ملائكة ".

5. أعاد المغاربة ترتيب الأبواب النحوية في كتبهم على أساس وظيفي، فجمعت المرفوعـات في باب، والمنصوبات في باب، والمجرورات في باب، وكـان لهـم في ذلـك، السـبق عـلى غـيرهم، وقُلدوا فيه -كما فَعل ابن هشام في كتابه " قطرالندى".

6. أسهم المغاربة بتراثهم النحوي، وبجهودهم التي لم تخفَ، في قيام مدرسة مصر والشام النحوية، التي كانت آخر المدارس النحوية العربية القديمة، فكانت مواقفها وآراؤها في كثير من الأحيان، تبعا لآراء ومواقف المغاربة، وكان نشاط أعلامها، دائرا في أكثر الأحيان، حول شرح أو تعليق، على أعظم آثار المغاربة، كالألفية،أوالتسهيل، أوالفصول وغيرها.

وهكذا أسهمت هذه المدرسة النحوية وأضافت إلى بناء النحو العربي الشامخ قمة أخرى، جعلته أكثر علوًا و أرسخ قدما، فحُق لها أن تُنزل بين مدارس النحو منزلتها التي تستحق.

ملحق خاص بتراجم النحاة الأندلسيين والمغاربة
في القرنين السابع والثامن الهجريين

أعلام النحاة في هذين القرنين:

لقد صحبنا طيلة هذه الدراسة أعلام من النحاة المغاربة في هذا العصر، أبنّا عن بعض مذاهبهم واختياراتهم ووقفنا عند أهم آثارهم ومؤلفاتهم التي انتهجت في النو نهجا جديدا متميزا باليسر والسهولة والبعد عن كل ما يعيق أن يصل النحو بسيطا إلى المبتدئين من المتعلمين. وسنقف في هذا الملحق عندهم نترجم لهم بإيجاز حتى تتم الفائدة ويستبين القصد، نرتبهم في ذلك ترتيب الزمان لا الشهرة.

وقد اقتصرنا على من عرضنا لآرائهم حتى تتم الفائدة، ولم نشأ أن نطيل لأن كتب التراجم قد أوفت في ذلك.

1. الجزولي (607هـ أو 610هـ):

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي الجزولي[1]، المنسوب إلى قبيلة جزولة وهي إحدى القبائل البربرية لبلاد المغرب، المراكشي مولدا، نشأ ببلدة مراكش، ودرس الفقه والحديث والقراءات واللغة والنحو الذي اشتهر به، رحل إلى مكة حاجًا فعرج على مصر ولقي نحويها ابن بري فقرأ عليه كتاب "الجمل"، كما أخذ عليه ابن بري شيئا من النحو[2]، قال ابن خلكان في ترجمته: "كان إماما في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه"[3]، وعرف الجزولي بتورعه وتواضعه، فكان إذا سأله الناس عن مقدمته، هل هي من تصنيفك؟ قال: لا،تورعا، تصدر للإقراء في ألمرية ببلاد الأندلس، فتخرج عليه كثير من النابهين أمثال الشلوبين، والمالقي، وأحمد بن محمد بن بشار السبائي، كما درس ببجاية فأخذ عنه يحيى

(1) ينظر: بغية الوعاة 276/2، إنباه الرواة 372/2.

(2) بغية الوعاة 236/2.

(3) وفيات الأعيان 157/3، شذرات الذهب لابن العماد 26/5.

بن معط الزواوي الجزائري، ومحمد بن قاسم بن منداس البجائي الجزائري، كان لأبي موسى مصنفات كثيرة لعل أهمها مقدمته المسماة "القانون" التيا شتهرت بين تلاميذه، وقيل إنه جاء فيها بالعجب لدقتها وإحاطتها وإيجازها، وقد غلبت عليها صناعة المنطق، قال السيوطي: "قال الصلاح الصفدي في شرح لامية العجم: أنشدني الشهاب محمود قال: أنشدني لنفسه مجد الدين ابن ظهير الإربلي أبياتا كتبها من نظمه على الجزولية:

مقدمة في النحو ذات نتيجة — تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى

حبانا بها بحر من العلم زاخر — ولا عجب للبحر أن يقذف الدرا[1]

وذكر ابن خلكان ثلاثة أقوال لوفاته: سنة 610هـ أو سنة 607هـ أو سنة 606هـ وذكر القفطي سنة 605هـ

2. ابن خروف الاشبيلي (ت609هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن نظام الدين الحضرمي الأشبيلي، ولد بإشبيلية[2]، وأخذ العلم عن ابن طاهر المعروف بالخدب وأتقن عليه كتاب سيبويه، كما أخذ عن ابن ملكون، وتلقى الحديث عن ابن زرقون والفقه وأصوله عن ابن بشكوال، تعددت رحلاته إلى رندة وقرطبة وفاس وسبتة وبلاد الشام. برز في العربية وكان له فيها اختيارات كثيرة وخاصة على مذهب البصريين، اشتهر بخصوماته ومناظراته وردوده على كثير من النحاة، إذ كان في خلقه زعارَّة[3] كما يقولون، وأشهر خصوماته كانت مع ابن مضاء القرطبي الذي رد عليه في كتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، فلما بلغ ابن مضاء قال فيه: "نحن لا

(1) شذرات الذهب 26/5.

(2) بغية الوعاة 237/2

(3) زعارَّة: غلظة وشدة في الخُلُق

نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان"[1].

له مصنفات كثيرة أشهرها: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح على جمل الزجاجي، شرح لإيضاح الفارسي، وكتابه الذي ذكرنا في الرد على ابن مضاء.

توفي ابن خروف بإشبيلية سنة 609هـ

3. ابن معط الجزائري (ت628):

هو يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الجزائري، ولد ببجاية سنة 546هـ وتتلمذ على أبي موسى الجزولي في بلده، كان إمامًا مبرزا في العربية وناظما كبيرا فحفظ صحاح الجوهري وغيره من كتب اللغة[2]، ورحل إلى مصر فالتقى علماءها، ثم دمشق حيث أقام وتولى النظر في مصالح المسلمين هناك، وأقرأ النحو بها زمنا فانتفع به خلق كثير دراسة وتصنيفا، ولما زار الملك الكامل الأيوبي دمشق ورأى من جلال قدره رغبه في الانتقال إلى مصر فرحل واستقر بالقاهرة مدرسا بجامع عمرو بن العاص، وأجرى له جراية جزيلة، حتى وفاته سنة 628هـ ولم يذكر المؤرخون لابن معطٍ كثيرًا من التلاميذ لأن أسلوبه في التدريس كان عاما ولم يكن له مجلس خاص يقبل عليه تلامذة بأعيانهم، ومن أشهر هؤلاء الذين أخذوا عنه، السويدي الحكيم شيخ الأطباء المعروف بابن طرفان الأنصاري الدمشقي، وتاج الدين محمود بن عابدين الصرخدي، وإبراهيم بن يوسف الأنصاري السكندري المعروف بابن العطار، وأبو بكر عمر بن سالم القسنطيني النحوي وقد ذكر السيوطي أنه تزوج من ابنته[3].

وأما مؤلفاته فهي كثيرة جدا لعل أشهرها، ألفيته المسماة "الدرة الالفية في علم العربية"، وكتاب "الفصول الخمسون في النحو"، وقصيدة في القراءات السبع، وله أيضا

(1) تكملة الصلة لابن الأبّار ص122

(2) ينظر: بغية الوعاة 344/2، معجم الأدباء 35/20، شذرات الذهب 129/5

(3) ينظر: بغية الوعاة 470/1

شرح جمل الزجاجي، وشرح أبيات سيبويه وكتاب العقود والقوانين، ونظم جمهرة ابـن دريـد في اللغة، وله نظم كتاب الصحاح للجوهري ولم يكمله، ومن شعره:

قــالوا تلقــب زيــن الــدين فهــو لــه   نعــــت جميـــل فقـــد زيـــن الأمَنـــا

فقلـــت لا تعـــذلوه فـــإن ذا لقـــب   وقـــف عـــلى كـــل بخـــس والـــدليل أنـــا

وكانت وفاته بالقاهرة سنة 628 هـ[1].

4. أبو علي الشلوبين (ت645هـ):

هو أبو علي محمد بن محمد بن عمر بن عبد اللـه الأزدي من أهـل اشـبيلية ولـد سـنة 562هـ[2]، ظهرت نجابته منذ صباه، قال ابن عبد الملك: "وظهرت نجابته قديما، فقد وقفت عـلى خطى الحافظ أبي بكر بن الجد وأبي الحسن بن نجية مجيزين له "كتاب سيبويه" بعـد أن أخـذه عنهما بين سماع وقراءة، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابـه، وهو ابن اثنين وعشرين عاما أو دونها، وحسبك بها شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ"[3].

تصدر أبو علي للإقراء في إشبيلية، فقد كـان ذا معرفـة بـالقراءات، حـاملا لـلآداب واللغات، آخذا بطرف صـالح مـن روايـة الحـديث، متقـدما في العربيـة كبـير أسـاتيذها، باشبيلية مبرزا في تحصيلها، ومستبحرا في معرفتها متحققا بها، حسن الالقاء لهـا والتعبـير عن أغراضها"[4]. فطارت شهرته لذلك في بلاده الأندلس التي لم يرحل عنها وفي غرها مـن البلاد، فقد ذكر ياقوت الحموي متحدثا عن شلوبينه: "ينسـب إليهـا أبـو عـلي عمـر بـن

([1]) ينظر: وفيات الأعيان 3/ 156 ،شذرات الذهب 129/5، بغية الوعاة 344/2.

([2]) بغية الوعاة 2/ 224، إنباه الرواة 332/2، شذرات الذهب 5/ 232

([3]) الذيل والتكملة 5/ 463

([4]) نفسه.

محمد بن عمر الأزدي النحوي، إمام عظيم مقيم باشبيلية وهو حي أو مات عن قريب"[1].

وكثر تلاميذه حتى قال ابن الزبير: "وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقـرأ عليـه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليـه"[2]. وكـان أشـهر هـؤلاء التلاميـذ ابـن عصـفورواللبلي والصـفار والرعيني وابن الحاج وابن أبي الربيع والخشني وكثير من أعلام الأندلسيين.

لأبي علي الشلوبين مصـنفات في النحـو كثـيرة، كـان أبقاهـا في الـذكر والأثـر شرحـاه عـلى الألفية، الكبير والصغير وكتاب التوطئة وهي التي نقلت آراءه واختياراتـه التـي كثـيرا مـا خـالف فيها أستاذه الجزولي.

كانت وفاة أبي علي سنة 645هـ[3].

5. ابن هشام الخضراوي (ت646هـ):

هو أبو عبد اللـه محمد بن يحي بن هشام، ويعرف بالبرذعي، من أهل الجزيـرة الخضراء بالأندلس، أخذ النحـو عـن ابـن خـروف وعـن الشـلوبين، وأخـذ القـراءات عـن أبيه[4]، عني في تصنيفه بكتاب الإيضاح للفارسي، فألف عليه "الإفصـاح بفوائـد الإيضـاح" و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح" و"شرح الاقتراح في تلخيص الإيضـاح"، كـما صـنف "فصـل المقال في أبنية الأفعال"، و"النقض عـلى الممتـع لابـن عصـفور" لـه آراء كثـيرة مبثوثـة في المغني والهمع، يتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه من الأندلسـيين، ومـن أشـهر مخالفاتـه إنفـراده بـالقول إن (مـا) في (لا سـيما)، لازمـة لا تحـذف

(1) معجم الأدباء 360/3

(2) صلة الصلة لابن الزبير 71/7

(3) وفيات الأعيان 458/3

(4) ينظر: بغية الوعاة 1/ 267

أبدا على خلاف النحاة[1]، توفي بتونس في 646هـ

6. ابن الحاج (ت647هـ):

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي المعروف بابن الحاج، كان مقرئا أصوليا أديبا محدثا لغويا، أخذ النحو عن الشلوبين ومهر فيه[2]، قيل إنه كان متحققا في العربية حافظا للغات مقدما في العروض، وإنه لم يكن في أصحاب الشلوبين أحد مثله[3]، كما أخذ عن أبي محمد بن حوط الله، وأبي الحسن بن الشريك، والدباج[4]، من مصنفاته: شرح على سر الصناعة لابن جني، ومختصر للخصائص، وشرح على إيضاح الفارسي، وقد اشتهر باعتراضاته على كتاب المقرب لابن عصفور، وله إملاء على كتاب سيبويه، وكان يقول: "إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء"، توفي سنة 647هـ.

7. علم الدين اللورقي (ت661هـ):

وهو أبو محمد القاسم بن الموفق بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام اللورقي النحوي، قال عنه ياقوت الحموي: "إمام في العربية عالم بالقراءات اشتغل في صباه بالأندلس وأتعب نفسه، حتى بلغ من العلماء منتهاه، فصار عينا للزمان وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب"[5]، لقي الجزولي في المغرب وأخذ عنه بعض علمه، قال القفطي: "وأخبرني صديقنا النحوي اللورقي الأندلسي، قال: اجتزت به (أي الجزولي) في طريقي، فأرشدت إلى منزله فدققت عليه بابه فخرج، فسألته عن مسألة في مقدمته

(1) ينظر: همع الهوامع 1/ 234

(2) بغية الوعاة 1/ 359

(3) ينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة،الفيروز أبادي،تح مؤمن فوزي الخير، دار الكتاب ،ط1،سنة 1997 ، ص31

(4) نفسه ص30.

(5) معجم الأدباء 234/16

فأجابني عنها وتركته وانصرفت.." [1]، ورد مصر ثم اتجه إلى دمشق فسمع عن الكندي كتاب سيبويه، ثم ذهب إلى بغداد فجلس إلى حلقة أبي البقاء العُكبَري، ثم توجه إلى حلب ثم دمشق واستوطنها، والتف الناس حوله يستفيدون منه، كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة وأشهرها: "شرح المقدمة الجزولية" المسمى "المباحث الكاملية"، و"شرح على مفصل الزمخشري" في أربع مجلدات، وله أيضا في القراءات "شرح الشاطبية". توفي بدمشق سنة 661هـ[2].

8. ابن بزيزة (ت662هـ):

هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد التميمي التونسي، ولد بتونس سنة 606هـ[3]، وبها نشأ وأخذ العلم عن مشايخها، ومنهم، أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني، وأبو الحسن علي بن الحسن التجيبي[4]، وحاز على أيدي هؤلاء الشيوخ علما كثيرا، فقد كانت له باع طويلة في الحديث وعلومه، ونظرات في التفسير، كما كان من أئمة الفقه المالكي المعتمد عليهم، وإلى جانب هذا فقد كان أديبا ولغويا متميزا، إذ أن صناعة الفقه والتفسير والحديث تستوجب كثيرا من علم اللغة والنحو والصرف والعروض، لم تذكر كتب التراجم شيئا من تلامذته أو ممن أخذوا عنه.

أما مؤلفاته فقد غلبت عليها تآليف العلوم الشرعية، ومن تلك المؤلفات: شرح أسماء الله الحسنى، منهاج العوارف إلى روح المعارف وهو في شرح بعض الأحاديث، ومطامح الأفهام في شرح الأحكام، وهو كتاب في الحديث أيضا[5]، وكتاب غاية الأمل في شرح الجمل.

(1) إنباه الرواة 331/1

(2) ينظر: بغية الوعاة 250/2

(3) معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة ،دار إحياء التراث العربي-بيروت،سنة 1957، 239/5.

(4) ينظر: غاية الأمل 642/2.

(5) غاية الأمل في شرح الجمل111/1.

توفي ابن بزيزة بتونس سنة 662 أو 663هـ

9. ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ):

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي المولود سنة 597هـ من أشهر نحاة الأندلس، قرأ النحو على الشلوبين وأخذ عنه كتاب سيبويه، قال ابن الزبير: "أخذ عن الأستاذ الجليل أبي علي الشلوبين، ولازمه مدة في علم العربية، وانتفع به كثيرا، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة"[1].

كما أخذ عن ابن الدباج، ووقف ابن عصفور عنايته على النحو ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غيره ولا تأهل لغير ذلك، وعرف النحاة قدره حتى جعل خاتم النحويين، قال القاضي نصر الدين بن المنير:

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو علي وكذا قل بحق ختم النحو علي[2]

عرف ابن عصفور بصبره على المطالعه فكان لا يمل ذلك[3]، ورحل إلى كثير من البلاد معلما ومدرسا فأقرأ بشريش، ومالقة ولورقة وأقام بتونس حتى توفي، فكان له طلاب كثير، منهم قاسم بن علي المعروف بالصفار، وأبو عبد الله محمد بن علي الأنصاري المالقي المعروف بالشلوبين الصغير، ومنهم أبو زكريا يحي بن أبي بكر بن عبد الله الغماري التونسي النحوي.

كان ابن عصفور بعيدا عن الورع، نديما لمجالس الشراب، حتى إن وفاته كانت في إحداها سنة 669هـ[4] وله من التآليف، الممتع في التصريف، والضرائر، وشرح الأشعار الستة وشرح الحماسة وشرح المتنبي ومختصر المحتسب وشرح الإيضاح وشرح

(1) ذيل الصلة 142.

(2) بغية الوعاة 210/2.

(3) نفسه.

(4) ينظر: معجم الأدباء 234/16.

الجمل وشرح الجزولية ولم يكمله، والمقرب وشرح المقرب، ولابن عصفور آراء كثيرة تفرد بها، لعل أشهرها قوله: أنه لا يصح الاستثناء في العدد، معتلا بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له[1]، ولذلك فسر قوله تعالى: "فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما" على معنى التكثير في الألف وليس على معنى العدد.

10. القرطبي (ت671هـ):

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي القرطبي، أغفلت كتب التراجم الحديث عن حياته وعن شيوخه، وقال ابن فرحون: "كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين، الزاهدين في الدنيا، المشغول بما يعنيهم عن أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة "[2]، وقال عنه المقري: "وكان ابن أبي بكر شيخا فاضلا، وله تصانيف مفيدة، تدل على كثرة اطلاعه ووفور علمه، ومنها تفسير القرآن، مليح إلى الغاية، اثنا عشر مجلدا"[3].

وأما مؤلفاته فلعل أشهرها تفسيره المسمى "الجامع لأحكام القرآن" الذي قال فيه الداودي: "هو من أجل التفاسير وأعظمها، أسقط منه القصص والتاريخ، وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلة، وذكر القراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ"[4]. وقال عنه ابن فرحون: "ولم أقف على تأليف أحسن منه في بابه"[5]. توفي سنة 671هـ

---

(1) ينظر: همع الهوامع 1/ 228.

(2) الديباج المذهب 308/2.

(3) نفح الطيب 2/ 410.

(4) طبقات المفسرين، للداودي، تح محمد عمر، مكتبة وهبة، ط2،سنة 1994،1/65.

(5) الديباج المذهب 308/2.

11. ابن مالك الأندلسي (ت672هـ):

هو محمد بن عبد اللـه بن عبد اللـه بن مالك جمال الدين الجياني الأندلسي[1]، ولد بجيان وسمع في بلده من ثابت بن خيار الكلاعي، وأبي علي الشلوبين في المغرب، أما في المشرق فقد جلس إلى ابن عمرون والسخاوي وابن يعيش الحلبي[2]. رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشام وأقام بحلب، التي تصدر للإقراء بها زمنا، ونظم فيها كافيته ثم انتقل إلى حماة، حيث نظم الألفية، ومنها إلى دمشق حيث تصدر بالجامع الأموي وولي مشيخة المدرسة العادلية التي شرطها القراءات والعربية، كان ابن مالك أمة في الاطلاع والحفظ، فكان يأتي بالشواهد مما لا قبل للنحاة به، حتى تحيروا من أمره فيها، وكان منهجه أن يحتج بالقرآن الكريم فإن لم يجد فمن الحديث فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامها، وربما ساقها جميعا وفق هذا الترتيب، وهو أول من استكثر الاحتجاج بالحديث وجعله أصلا من أصول الاحتجاج مخالفا في ذلك سنة من سبقوه، وقد تعقبه أبو حيان كثيرا على هذا، يعد إمام النحاة وحافظ اللغة في عصره، قال عنه ابن العماد: "وصرف همته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها،وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه"[3].

وكان ابن مالك غزير التأليف، كتب في كل الفنون وكان فيها مجيدا ناثرا أو ناظما، فأربى عددهاعلى الثلاثين، كان من أشهرها: منظومة الكافية الشافية في ثلاثة

(1) ينظر: شذرات الذهب 5/ 339، وبغية الوعاة 130/1.

(2) ينظر: نفح الطيب 2/ 421، وشذرات الذهب 5/ 339.

(3) شذرات الذهب لابن العماد 339/5، بغية الوعاة 130/1.

آلاف بيت، والخلاصة الألفية في ألف بيت وعليها شروح كثيرة، وكتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه، وكتاب تسهيل الفوائد وشرحه وشرح المقدمة الجزولية، وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، وإكمال الاعلام بمثلث الكلام، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وكتاب الاعتضاد في الظاء والضاد، ولامية الأفعال،وهي منظومة في التصريف[1]، وغيرها كثير كثير مما لا يتسع المجال لذكره، كانت لابن مالك مذاهب في النحو واختيارات واصطلاحات جعلته يمثل اتجاه المدرسة المغربية بجدارة، فكانت أراؤه عماد آراء هذه المدرسة واختياراتها. توفي ابن مالك سنة 672هـ بدمشق[2].

12. ابن الضائع (ت680هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف الاشبيلي المعروف بابن الضائع، ولد بإشبيلية سنة 614هـ[3]، درس العربية وعلم الكلام والمنطق والفقه واللغة، وعلت شهرته في النحو على ما عداه، قال ابن الزبير: "بلغ الغاية في النحو ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم وله في مشكلات الكتاب عجائب"[4].

أخذ العلم عن الأستاذ أبي علي الشلوبين وأبي زكريا بن ذي النون وأبي العباس بن فرتون[5]،و رد اعتراضات ابن الطراوة على صاحب الإيضاح واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات ابن السيد على الزجاجي، كما رد على ابن عصفور اختياراته، كان أول من أثار مسألة عدم الاحتجاج بالحديث معللا ذلك بروايته بالمعنى وعجمة رواته، وتبعه في ذلك تلميذه أبو حيان[6]، وكان يعيب على ابن خروف هذا

([1]) ينظر: مقدمة التسهيل محمد بركات

([2]) بغية الوعاة 134/1.

([3]) نفسه 204/2.

([4]) الذيل والتكملة 5/ 273.

([5]) ينظر: بغية الوعاة 2/ 205.

([6]) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص168.

النهج من الاستشهاد، له عدة مصنفات أهمها: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح للكتاب جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف، وله شرح على جمل الزجاجي، وآخر على إيضاح الفارسي[1]، توفي بغرناطة سنة 680هـ

13. ابن أبي الربيع (ت688هـ):

أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الاشبيلي[2]. ولد بإشبيلية سنة 599هـ وتلقى العلم على علمائها، فأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون بن بقي، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن بن الدباج وصحب الشلوبين، ذكر السيوطي أنه تصدر للإقراء يافعا. حين التمس فيه شيخه الشلوبين نبوغا ونباهة، ورأى ما هو عليه من عوز وفقر فأذن له بالتدريس، وصار يرسل إليه صغار الطلبة ويحصل له منهم ما يكفيه[3].

هاجر من إشبيلية بعد أن استولى عليها الفرنجة إلى "سبتة" وتوطنها وأقرأ بها النحو[4]، فاشتهر وعظم أمره، وتصدر للاقراء والتعليم حتى صار قطبا. وكان من تلامذته عبد الملك بن شعيب القشتالي، والقاسم بن يوسف التجيبي ومحمد بن عبد الملك المراكشي، وأبوالطيب محمد بن إبراهيم السبتي[5].

ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، ملخص القوانين في النحو، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتاب "كان ماذا"، وهو يدور حول منع هذا التعبير، في مناظرة وقعت بينه وبين مالك بن المرّحل "هل يقال كان ماذا؟" فمنعه ابن أبي الربيع وأجازه مالك وقال:

---

(1) ينظر: بغية الوعاة 204/2.

(2) نفسه 190/1، ونفح الطيب 61/2.

(3) بغية الوعاة 2/ 125.

(4) الإحاطة في أخبار غرناطة 400/1.

(5) ينظر: بغية الوعاة 1/ 180، 229، الديباج المذهب 235/2، 282.

عـــاب قـــوم كـــان مـــاذا ليـــت شـــعري لم هـــذا؟

وإذا عــــــابوه جهــــــلا دون علـــم كـــان مـــاذا؟[1]

توفي ابن الربيع في سنة 688هـ

14. ابن عبد النور المالقي (ت702هـ):

أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي[2] المولود سنة 630هـ كان عالما في الفقه والمنطق والعروض والنحو، لكنه لم يشتهر إلا به، أخذ العلم عن أبي المفـرج المـالقي وأبي الحسن بن الأخضر[3]، وأبي عمرو الداني[4].

رحل من بلده مالقة إلى سبتة ثم عاد إلى الأندلس، فدرس النحـو في ألمريـة ووادي آش[5]، كان من أبرز تلامذته أبو الحسن بن يعيش، ومحمد بن إبراهيم بـن جـابر الجـذامي، ولـه عـدة مؤلفات معظمها في النحو منها: رصف المباني في حروف المعاني، والذي وصفه السيوطي بأنه مـن أعظم ما صنف، وأنه خير دليل على تقـدم المـالقي في العربيـة[6]، ولـه أيضـا شرح عـلى المقدمـة الجزولية وعلى كتاب الكوامل لأبي موسى الجزولي، وشرح على مقرب ابن عصفور، وله أيضـا شرح على إيضاح الفارسي وتقييدات على جمل الزجاجي، توفي بألمرية سنة 702هـ[7].

15. ابن آجروم (ت 723هـ):

هو أبو عبد اللـه محمـد بـن محمـد بـن داوود الصـنهاجي الملقـب بالأسـتاذ والمشـهور

(1) ينظر: نشأة النحو ص264.

(2) ينظر: الإحاطة 1/ 296 وما بعدها.

(3) بغية الوعاة 1/ 332.

(4) الإحاطة 1/ 197.

(5) الاحاطة في أخبار غرناطة 196/1.

(6) بغية الوعاة 332/1.

(7) نفسه.

بابن آجروم[1]، ولد بفاس سنة 673هـ وأقام بها وأقرأ فيها، واشتهر بالقراءات والنحو، أخذ عن جماعة بفاس منهم الشيخ أحمد بن محمد الموانغيلي الضرير (ت779هـ)، والفقيه الأستاذ أحمد بن محمد بن حزب الله الخزرجي (ت741هـ) وقرأ عليه محمد بن علي بن محمد الغساني (ت741هـ)[2].

رحل إلى الحج وفي طريقه عرج على القاهرة حيث أقام زمنا، فأخذ عن أبي حيان وأجازه، وضع آجروميته بمكة، ولذا يقال لها "الحرمية"[3]، وهي أشهر كراسات النحو ومقدماته، أقبل عليها الطلاب لسهولتها وإيجازها وكفاية نحوها للمبتدئ، وأطبقت شهرة الآجرومية الآفاق فترجمت إلى كثير من اللغات، ووضعت عليها الشروح ونظمت وأعربت ووضعت على الشروح الحواشي، وكان أشهر شراحها الشيخ خالد الأزهري والمكودي. وقد جرى ابن آجروم في مقدمته على نهج الكوفيين فعبر باصطلاح الخفض عن الجر، كما كانت له اختيارات الكوفيين في بعض المسائل، فقد ذهب إلى أن الأمر معرب مجزوم، وذكر في الجوازم (كيفما) والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون[4]، وله من المصنفات أيضا: شرح حرز الأماني في القراءات، ونظم في قراءة نافع سماه "البارع"[5].

توفي ابن آجروم بفاس سنة 723هـ.

16. أبو حيان الأندلسي (ت745هـ):

أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي النفزي نسبة إلى قبيلة نفزة البربرية، ولد بمطخشارش ضواحي غرناطة سنة

---

(1) ينظر: بغية الوعاة 1/ 238، شذرات الذهب 62/6.

(2) بغية الوعاة 238/1.

(3) ينظر: كشف الظنون 2/ 1796.

(4) ينظر: بغية الوعاة 2/ 238.

(5) ينظر: النبوغ المغربي عبد الله كنون 1/ 210.

654هـ[1]. ونشأ بها وتعلم على شيوخها، وطوف في البلاد شرقها وغربها يستزيد من العلم ويعب من بحره، قال الفقيه الرعيني الأندلسي إن أبا حيان قال: "سمعت بغرناطة ومالقة وألمرية وبجاية وتونس والاسكندرية والقاهرة ودمياط.." [2]، وعدد كثيرا من البلاد التي أخذ منها، كان أديبا ونحويا ولغويا وفقيها ومفسرا وعالما بالقراءة، وإليه آلت رئاسة النحو بعد ابن مالك، ورحل من بلاده في الأندلس حين وقعت جفوة وخلاف بينه وبين شيخه ابن الطباع، فرفع أمره إلى الأمير محمد بن نضر، الذي توعده بالتنكيل فخرج أبو حيان خفية وركب البحر ولحق بالمشرق[3].

كثر شيوخه في الأندلس ومصر وكان يفخر أنه سمع من أكثر من أربعمائة عالم[4]، ومن الذين أخذ عنهم: أبو جعفر بن الطباع وأبو الحسن الأبذي وأبو جعفر بن الزبير وابن الضائع، وابن أبي الأحوص، وابن النحاس تلميذ ابن مالك وغيرهم كثير[5]، وقد أخذ على هؤلاء علما جمًّا كان فيه آية ومثالا فقد حكى عن نفسه وعن علمه قائلا: " ففي مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة.. والموطأ ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني.. ومن كتب النحو فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل وجمل الزجاجي وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري.." [6]، ويفتخر أبو حيان كثيرا أنه آخر نحوي يروي كتاب سيبويه سماعا بالمشرق والمغرب، جلس للإقراء بالجامع الأقمر بالقاهرة وتخرج عليه أعلام مدرسة مصر النحوية ومنهم:

([1]) ينظر: نفح الطيب 2/ 535 وما بعدها، وبغية الوعاة 1/ 280.

([2]) نفح الطيب 2/ 548، 549.

([3]) شذرات الذهب 6/ 146.

([4]) الدرر الكامنة 4/ 304 ، ونفح الطيب 2/ 551.

([5]) شذرات الذهب 6/ 145.

([6]) نفح الطيب 2/ 549، 550.

تقي الدين السبكي، والشيخ جمال الدين الأسنوي، والحسن بن قاسم المرادي المعروب بابن ام قاسم، وابن عقيل والسمين الحلبي، ومحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المعروف بناظر الجيش وإبراهيم بن محمد السفاقسي، وابن أم مكتوم،وكل هؤلاء أعلام ورؤساء المذهب في مصر والشام، قال ابن العماد في شذراته: "وصارت تلامذته أئمة وشيوخا في حياته"[1].

عرف أبو حيان بتعقبه لابن مالك النحوي واعتراضه على آرائه ومذاهبه، وقد شرح تسهيله وألفيته وتلقاه فيهما بالنقد والتقليل من شأنه، وكان من أكبر مآخذه عليه، مسألة استشهاده بالحديث، إذ أنه كان كثيرا ما يلمح إلى مذهب ابن مالك في هذا كقوله: "وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[2]، أو قوله: "واستدل بأثر جاء عن أبيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون[3]"، وقد كان أبو حيان على مذهب شيخه ابن الضائع في هذه القضية -وقد أفضنا القول فيها من قبل.

على أن تتبعه لابن مالك كان لا يمنعه من الاعتراف بعلم الرجل وجلالة قدره وقدر مؤلفاته وخصوصا الألفية والتسهيل؛ فنراه يضع عليهما الشروح ويقربهما إلى الناس، قال السيوطي: "هو الذي جسَّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها"[4]، وعبر هو عن إعجابه بالتسهيل بقوله في البحر المحيط: "أحسن موضوع في علم النحو وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن

(1) شذرات الذهب 6/ 146.

(2) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص19 ،و خزانة الأدب 1/ 10.

(3) الارتشاف 1/ 387.

(4) بغية الوعاة 1/ 287.

عثمان ابن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق"[1].

أما مصنفاته فكانت كثيرة كثيرة جمعت علوما عدة أجادها أبو حيان ولعل أشهرها، البحر المحيط، والنهر الماد في التفسير، وجزء من الحديث، والنافع في قراءة نافع، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، وكتاب التذكرة، وكتاب غاية الإحسان، وكتاب التقريب، وكتاب التدريب، واللمحة البدرية، وتحفة الندس في نحاة الأندلس، ونور الغبش في لسان الحبش، منطق الخرس في لسان الفرس.. [2].

توفي أبو حيان بالقاهرة سنة 745هـ

17. الشاطبي (ت790هـ):

هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي اللخمي المشهور بالشاطبي[3]، تلقى العربية والقراءة على أئمة المغاربة ومنهم أبو القاسم السبتي وعبد الله التلمساني والمقري وابن لب، ونبغ في فنون شتى وصنف فيها مؤلفات أعجب بها الناس، منها: الموافقات والاعتصام في أصول الفقه، والإفادات والإنشادات في الأدب، ومن مؤلفاته النحوية واللغوية: الاتفاق في علم الاشتقاق وأصول النحو، وشرح على ألفية ابن مالك، وهو صاحب مذهب التوسط في الاستشهاد بالحديث، حيث أجازه إذا علم أن ألفاظه نقلت لمقصود خاص بها،كأحاديث فصاحته أو أدعيته أو ما إلى ذلك، وهو الرأي الذي أخذ به المجمع اللغوي بالقاهرة. وقد نقل رأيه البغدادي في خزانته[4]، توفي الشاطبي سنة 790هـ

(1) البحر المحيط 1/ 06.

(2) ينظر: بغية الوعاة 1/ 282، 283،و الدرر الكامنة 304/4،305.

(3) ينظر: الأعلام 1/ 71، نشأة النحو ص225.

(4) خزانة الأدب 1/ 12، 13.

المصادر والمراجع

المصحف الشريف برواية ورش عن نافع، مصحف المدينة الإلكتروني

1. إبطال القياس، ابن حزم الظاهري، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1960
2. ابن مضاء وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 1988
3. أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، د.ت
4. أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة
5. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مطبعة الحلبي ط3، 1951
6. الإحاطة في أخبار غرناطة،لسان الدين ابن الخطيب، مطبعة الموسوعات بمصر، ط1، سنة 1319
7. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تح طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي،مطبعة مصطفى البابي الحلبي
8. الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، سنة 1972
9. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، السلاوي،الدار البيضاء،سنة 1954
10. الأشباه والنظائر في النحو،جلال الدين السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 1989
11. أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم، منشورات جامعة الفاتح-ليبيا،ظ1،سنة 1977
12. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1978
13. أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة 2005
14. الأصول، تمام حسان،الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة،1979
15. إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، سنة 2003
16. الأعلام،خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين،بيروت، ط5سنة 1980

17. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات ابن الأنباري تح سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،سنة1957

18. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، دار المعارف، ط2

19. ألفية ابن مالك في النحو، جمال الدين ابن مالك الأندلسي، مكتبة الصفا-القاهرة،ط1، سنة 2007

20. إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ط1، سنة 1986

21. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا

22. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، سنة 1990

23. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي، تح محمد أبو الفضل، مكتبة دار التراث

24. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي-بيروت،ط1 سنة1986

25. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت

26. البيان والتبيين،عمرو بن بحر الجاحظ، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4

27. تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات،دار المعرفة-بيروت،ط4 سنة1997

28. تاريخ الأندلس، يوسف أشياخ، تر محمد عبد الله عنان، مؤسسة الخانجي، القاهرة

29. تاريخ التمدن الإسلامي، جورجي زيدان، مطبعة الهلال سنة 1947

30. تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة -،أحمد سعيد سليمان، دار المعارف بمصر، د.ت.

31. تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية، أبو عبد الله محمد الزركشي، تح محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ت

32. تاريخ الفكر الأندلسي، أنخل جنثالث بالنثيا، تر حسين مؤنس، مكتبة النهضة، القاهرة، ط1، 1955

33. تاريخ المغرب العربي في 7 قرون، محمد الهادي العامري، الشركة التونسية للتوزيع، د.ت
34. تاريخ المغرب والأندلس- القرن 6 إلى 10، أحمد عويدات وآخرون، دار الأمل للنشرو التوزيع.
35. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي،تح د/ حسن هنداوي،دار القلم- دمشق.
36. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968.
37. تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي، تح د/عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1982
38. لتكملة لكتاب الصلة،لابن الابار، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية،القاهرة،سنة 1965
39. التوطئة لأبي علي الشلوبين، تح يوسف المطوع،الكويت ط2 سنة1981
40. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تح جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث- طنطا.
41. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، دار إحياء التراث العربي،- بيروت د-ت
42. جذوة المقتبس، الحميدي، مطبعة دار السعادة بمصر
43. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي،تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،حلب 1973
44. الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي، تح د/مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط1
45. خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب،عبد القادر البغدادي، تقديم محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت
46. خصائص مذهب الأندلس النحوي،عبد القادررحيم الهيتي،منشورات جامعة قار يونس- بنغازي،ط2،سنة1993
47. الخصائص، ابن جني تح محمد النجار،دار الكتب العلمية، بيروت
48. دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق
49. دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، د/ أحمد مختار العبادي – مؤسسة شباب الجامعة، د.ت

50. دراســات في كتــاب ســيبويه، خديجــة الحــديثي، وكالــة مطبوعــات الكويــت، د.ت الجبوري،ط1سنة 1990
51. درس نحوي أم مدرسة نحوية، محمد موعد، دار سعد الدين للطباعة والـنشر والتوزيـع، ط1، سنة 2005
52. ديوان أبي تمام، تح محمد عيد عزام، ط3 د- ت
53. ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر،د- ت
54. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، د- ت
55. ديوان حسان بن ثابت،تح وليد عرفات، دار صادر-بيروت
56. ديوان سقط الزند أبو العلاء المعري، دار بيروت للطباعة والنشر،د- ت
57. ديوان كثيّر عزة، تح إحسان عباس، دار الثقافة-بيروت،سنة1971
58. ديوان لبيد بن ربيعة،تح إحسان عباس، مطبعة الكويت
59. ديوان امرئ القيس، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة سنة 1930
60. ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، دار المعرفة- بيروت
61. ديـوان مجنـون ليلى،تقـديم وشرح صـلاح الـدين الهـواري،دار ومكتبـة الهـلال-بـيروت سنة2005
62. ديوان الفرزدق، حنا الفاخوري،دار صادر – بيروت
63. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم – بيروت
64. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 سنة 1982
65. رصف المباني في حروف المعاني، عبد النور المالقي، تـح أحمـد محمـد الخراط،مطبوعـات مجمع اللغة العربية-دمشق،ط2،سنة 1994
66. السلوك في معرفة دول الملوك للمقريزي تح د/ زيادة، مطبعة دار الكتب
67. سنن ابن ماجة، تح محمد فؤاد عبد الباقي،مطبعة البابي الحلبي-القاهرة،سنة 1931
68. سنن أبي داوود، مطبعة البابي الحلبي-مصر،سنة 1952
69. سنن النسائي، شرح السيوطي،دار الفكر -بيروت، ط1سنة 1930

70. السهيلي ومذهبه النحوي د/ محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة
71. سيبويه إمام النحاة، على النجدي، مطبعة لجنة البيان العربي، ط1
72. شذرات الذهب، ابن العماد، مكتبة القدس، سنة 1350هـ
73. شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين بن مالك، تح د/عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت
74. شرح ابن عقيل،تح محي الدين عبد الحميد،دار الخير للطباعة و النشر،ط1،سنة 1990
75. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح عبد الحميد السيد عبد الحميد،المكتبة الأزهرية للتراث
76. شرح التسهيل،ابن مالك،تح عبد الرحمان السيد و محمد المختون،دار هجر للطباعة و النشر،1990
77. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري،دار إحياء الكتب العربية-بيروت
78. شرح الجمل الكبير لابن عصفور تح الصاحب أبو جناح،بغداد
79. شرح الرضى للكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر
80. شرح الكافية الشافية لابن مالك،تح عبد المنعم هريدي،دار المأمون للتراث،ط1سنة 1985
81. شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة
82. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تح تركي بن سهوين نزال العقيقي، مؤسسة الرسالة، ط2، سنة 1994
83. شرح عيون كتاب سيبويه لهارون القرطبي، تح عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان ط1، سنة 1984
84. شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ لابن مالك،تح عدنان عبد الرحمان الدوري، مطبعة العاني-بغداد 1978
85. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تح محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د.ت
86. الصاحبي في فقه اللغة، أحمد ابن فارس، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة
87. صحيح البخاري،تح محمد اسماعيل، المطبعة المنيرية، القاهرة

88. صحيح مسلم، بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990
89. صلة الصلة لابن الزبير تح لافي بروفنصال، المطبعة الاقتصاد الرباط
90. الصلة، ابن بشكوال، مطبعة السعادة بمصر، سنة 1955
91. ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الفكر العربي- بيروت
92. الضوء اللامع، للسخاوي،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت
93. طبقات المفسرين، للداودي، تح محمد عمر، مكتبة وهبة، ط2،سنة 1994
94. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي بمصر، ط1، سنة 1954.
95. طبقات فحول الشعراء،لابن سلام الجمحي، دار المعارف بمصر
96. ظهر الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية.
97. العلامة الإعرابية والجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع-القاهرة،سنة 2003
98. الفصول الخمسون ابن معط، تح محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
99. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،سنة 1957
100. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، ط1، سنة1968
101. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط،9،1989
102. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر- عبد الرحمن بن خلدون، مؤسسة جمال، بيروت – لبنان
103. الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت
104. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل،جارالله الزمخشري،دار الفكر د-ت
105. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، دار المأمون للطباعة
106. لسان العرب لابن منظور، دار صادر- بيروت
107. متن الآجرومية،لابن آجروم الصنهاجي، مطبعة مكتبة الصفا-القاهرة،ط1،سنة 2007

108. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح الرحَالي فاروق وآخرون، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، ط1سنة 1977
109. المحصول في شرح الفصول لابن إياز،مخطوط بدار الكتب
110. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف ط9،سنة 2005
111. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986
112. المدرسة النحوية في مصر والشام،عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة،ط2،سنة 1990
113. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، المكتبة العلمية، بيروت، سنة 1992
114. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2
115. معالم من تاريخ المغرب والأندلس، حسين مؤنس، دار الرشاد،د- ت
116. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تح محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966
117. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتح عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط2،سنة 1997
118. معاني القرآن، للأخفش، تح د/عبد الاميرمحمد الورد،عالم الكتب-القاهرة،ط1،سنة1985
119. المعجب في تاريخ المغرب، عبد الواحد المراكشي، اختيار أحمد بدر، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978
120. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت
121. مغني اللبيب، ابن هشام، تح محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية-بيروت،سنة 1996
122. مغني اللبيب، ابن هشام، تح حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت، ط2، سنة 1997
123. المقتضب، أبو العباس المبرد، تح عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب-بيروت
124. المقدمة، عبد الرحمان ابن خلدون، مؤسسة جمال-بيروت د- ت
125. المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تح أحمد عبد الفتاح وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، سنة 1971

126. من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1957
127. منهج ابن عطية في تفسيره القرآن الكريم، عبد الوهاب فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة
128. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي،دار الرشيد للنشر-بغداد،1981
129. النبوغ المغربي عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني-بيروت،ط3،سنة1975
130. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري،تح إبراهيم السامرائي،مكتبة الميناء،ط3،سنة1985
131. نشأة النحو،محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط3،سنة 1987
132. نظرات في اللغة عند ابن حزم، سعيد الأفغاني، مطبعة لبنان، بيروت، 1973
133. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقري، تح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر د- ت
134. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم، تح رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،سنة1983
135. نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، محمد عبد الله عنان، مطبعة مصر، ط2، سنة 1958،
136. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي،تح د/عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية بالقاهرة، د- ت
137. الواضح في النحو للزبيدي، تح أمين السيد،دار المعارف بمصر، ط1 سنة1975
138. الوسيط في تاريخ النحو العربي د/عبد الكريم الأسعد، دار الشواق للنشر والتوزيع، الرياض،سنة1990
139. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو بكربن خلكان، تح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر

المخطوطات والرسائل الجامعية

202. الاتجاهات النحوية في الأندلس، أمين السيد، رسالة دكتوراه، دار العلوم، جامعة القاهرة

203. أثر ابن خروف في الدراسات النحوية، ماهر جلال عباس، في رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة

204. أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس،خليفة الدناع، رسالة دكتوراه،بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة

205. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للبطليوسي، تح حمزة عبد الله النشرتي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة الأزهر

206. جهود ابن عطية النحوية و الصرفية،إسماعيل عساف، رسالة دكتوراه،جامعة دمشق،

207. الجهود النحوية لدى المغاربة من القرن 4 حتى 7، رمضان احميدة القحواش، رسالة دكتوراه، بدار العلوم

208. شرح كتاب أبيات الجمل، للأعلم الشنتمري، تح محمد محمد شعبان، رسالة دكتوراه، دارالعلوم، جامعة القاهرة

209. غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، تح محمد غالب عبد الرحمان،رسالة دكتوراه،دار العلوم

210. شرح الجمل لابن العريف، تح مرتضى محمد تقي الإيرواني، رسالة دكتوراه، دار العلوم

211. المقدمة الجزولية، أبو موسى الجزولي، تحقيق و دراسة شعبان عبد الوهاب،رسالة دكتوراه،دار العلوم

212. نشأة النحو في الأندلس مع تحقيق كتاب الواضح للزبيدي، منى إلياس، رسالة دكتوراه،جامعة عين شمس

المجلات والدوريات:

213. دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد الرابع، طبعة مصر، سنة1934

214. دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثامن، دار المعرفة، بيروت،سنة1971

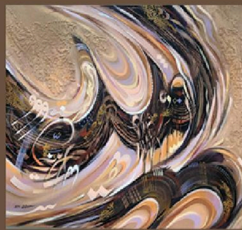
215. مجلة مجمع اللغة العربية،أكتوبر سنة 1936،ج3

216. صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد7، الجزء8، سنة 1959، 1960

المحتويات

أثار مصطلح مدرسة مغربية في النحو جدلا كبيرا بين الدارسين في العصر الحديث، لا لشيء سوى ما استقر في أذهان الباحثين من أن النحو لن يجاوز كونه بصريا أو كوفيا أو بغداديا وفي أكثر الأحيان يمكن أن يكون مصريا.

ولكن المتمعن في تاريخ هذا الفن واتجاهاته منذ نشأته الأولى في البصرة ثم الكوفة وبغداد ، ليجد أن النحو في بلاد المغرب الإسلامي كان له من التميز و التمايز ما جعله يستحق أن يكون له مدرسة مستقلة ، في منهجها و اصطلاحاتها و اختياراتها النحوية ، ولقد كان لأعلام هذه المدرسة وتراثهم النحوي حضور لافت في أنحاء الأقاليم الأخرى كمصر و الشام ..والكتاب عمل أكاديمي تتبع بكل دقة ملامح هذه المدرسة النحوية في هذا الإقليم النائي خلال قرنين تميزا بثراء و اكتمال صورة البحث النحوي هناك ..



المدرسة النحوية
في المغرب الاسلامي
خلال القرنين السابع والثامن الهجريين

لوحة الفنان التشكيلي محمد الرباط

مركز الكتاب الأكاديمي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

9789957352912